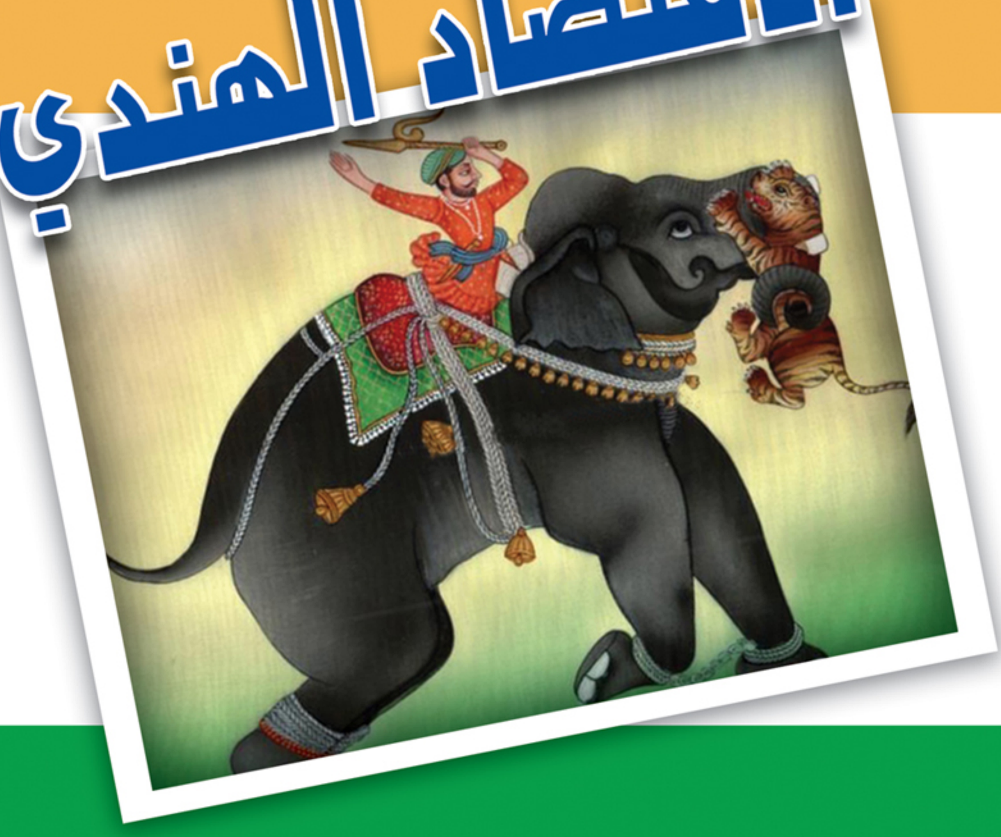
وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الاقتصاد الهندي



تأليف: جان جوزيف بوالـو
تعريب: د. صباح ممدوح كعدان

١٠
دراسات اقتصادية

الاقتصاد الهندي

تصميم الغلاف
خالد يزبك

الاقتصاد الهندي

تأليف : جان جوزيف بوالــو

تعريب: د. صباح ممدوح كعدان

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١١

العنوان الأصلي للكتاب :

Jean-Joseph Boillot

L'économie de l'Inde

الاقتصاد الهندي / تأليف جان جوزيف بوالو؛ تعريب صباح ممدوح كعدان . - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠ . - ١٥٢ ص؛ ٢٤ سم .

(دراسات اقتصادية؛ ١٠)

١٢ - ٣٣٠,٩٥٤ ب و ا إ ٢ - العنوان ٣ - بوالو
٤ - كعدان ٥ - السلسلة

مكتبة الأسد

دراسات اقتصادية

«١٠»

المدخل

منذ بعض الوقت، يثير الاقتصاد الهندي ردود أفعال متناقضة. فمن جهة، محيط من الفقر، ومن جهة أخرى، نهضة مراكز خدمية عالية القيمة المضافة عالمية النزعة. والواقع تتعايش هاتان الحقيقتان داخل كل قاري الحجم هو اليوم في أوج التحول. تحتل الهند المرتبة العالمية الرابعة بناتجها المحلي الإجمالي، أو الخامسة إذا ما أخذنا بالحسبان الاتحاد الأوروبي. تجاوز عدد سكانها المليار نسمة في عام ٢٠٠٠، وقد يتجاوز عدد سكان الصين من الآن حتى ٢٠٢٧ - ٢٠٣٠، ليستقر على ما يقرب من مليارين نسمة في أواخر القرن الحادي والعشرين.

بعد الانغلاق أمداً طويلاً على تدفق المبادلات العالمية، سرَّعت أزمة المدفوعات في عام ١٩٩١ انعطاف إستراتيجيتها التنموية المطروحة خلال عقد الثمانينيات. فهل سيُترّجم تسريع النمو الهندي الذي يتجاوز بانتظام معدل ٦%، ورهان هجومي، من الآن فصاعداً، على العولمة، في صعود تدريجي لقوة اقتصادية عظمى إلى جانب الصين؟ أقل مركزة على منصات صناعية تصديرية، يحصل إقلاع الهند خصوصاً في لحظة رئيسة من عولمة الخدمات، هذا القطاع الذي تمتلك فيه ميزات مقارنة مؤكدة: يد عاملة ماهرة وفيرة، وأسس تنافسية سبق أن اعترفت بها جميع الشركات العالمية الكبرى.

في المستوى الداخلي، تتسم اليقظة الهندية البطيئة والمؤكدة بتحديين: نظام سياسي ديمقراطي (عدد الناخبين المسجلين ٦٥٠ مليون في عام ٢٠٠٤)، وجماهير فقيرة (٢٧% من السكان) تستجوبان اقتصاداً تنموياً حول العلاقة بين

ديمقراطية وإقلاع اقتصادي، حول خطر هذه الثنائية التي وسمت العديد من البلدان النامية في الماضي.

تشكل أعمال جائزة نوبل الاقتصادية العالم الهندي أمارتيا صن بهذا الخصوص توليفة نظرية هندية خالصة لتركيبة أصيلة من أربعة تقاليد هندية قد تحتفظ الهند بها خلال السنوات القادمة وهي غاندية محافظة زاهدة، واستقلال راسخ ولاسيما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، ونهروية(•) اجتماعية ديمقراطية حية على الدوام داخل حزب المؤتمر، واشتراكية أكثر قرباً من التقليد الشيوعي خاصة في البنغال الغربي أوفي كيرالا، وأخيراً، "لاكشيمية lakshmisme"(نسبة إلى آلهة الرفاهة الهندية) راسخة داخل مجتمعات رجال الأعمال التي تتطلع إلى رأسمالية هندية بصبغة ليبرالية جداً وفي أوج ازدهارها منذ إصلاحات عقد الثمانينيات.

في المستوى الخارجي، إن صعود الهند بقوة، بعد صعود الصين، ليس بالطبع صعوداً غير قابل للارتداد، لكن احتمال تحقيقه المؤكد باطراد يُحيي النقاش حول دوائر الاقتصاد العالمي المستقبلية إبان القرن الحادي والعشرين. ما هي المكانة وما هو الدور الذي تستعد الهند للقيام به في هذا النطاق الجغراقتصادي العالمي الجديد؟ وما هو التحدي البيئي المحتمل الذي يمثله؟ أي تحدي تكيف يمثله بالنسبة للقوى الصناعية التاريخية، وكذلك أيضا بالنسبة لبشرية سائرة على طريق الانهيار؟

يبدأ هذا الكتاب ببعض المعالم التاريخية، بما فيها القديمة جداً، بهدف التذكير بأن الاقتصاد الهندي ليس بقادم جديد إلى المسرح الدولي، وأن انحطاطه التاريخي منذ القرن السابع عشر يفسر إلى حد كبير نموذج النمو الذي أخذ به بعد الاستقلال في عام ١٩٤٧. ويتمحور الفصل الثاني حول القطيعة التدريجية مع هذا النموذج

(•) نسبة إلى جواهر لال نهرو (١٨٨٩ – ١٩٦٤)، وهو احد كبار قادة حزب المؤتمر الهندي وقادة حركة التحرر الوطني الهندية، وأول رئيس لمجلس الوزراء الهندي الاتحادي بعد الاستقلال (١٩٤٧ – ١٩٦٤).

التي حصلت بعد فشل حالة الطوارئ لعام ١٩٧٧ ووصول راجيف بن أنديرا غاندي إلى السلطة، ويتبعه الانعطاف الكبير في عام ١٩٩١ الذي سيفكك تدريجياً الترخيص الملكي Licence Raj ، المتهم بمسؤوليته عن معدل نمو هندي وصل إلى ١% بالكاد خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الاستقلال.

في المرحلة الثانية، سيتمحور الكتاب حول بنيان الاقتصاد الهندي الداخلي (الفصل الثالث) انطلاقاً من وقائع كبرى تمثل مرحلة الانتقال السكاني والديناميكية السكانية الاجتماعية الجارية، ثم يحلل نمو الزراعة، القوة الزراعية الرابعة في العالم، وبطء التصنيع، لكن بشكل معاكس، ثورة الخدمات التي تبدو شاذة في هذا المستوى من النمو. وينتهي هذا القسم بمناقشة فكرة مركزية حالياً هي لماذا لا يُقلص النمو الهندي الفقر بأسرع مما هو عليه الحال اليوم؟

وفي مرحلة ثالثة، يقدم الكتاب التحديات الخارجية التي تواجه صعود الهند. بالإجمال تبقى الهند بلداً تجارياً قزماً، لكن تعميم نموذج العمل بالباطن في الخدمات في القطاع الصناعي يترجم بانفتاح ديناميكي قوي لبلد يتبنى من الآن فصاعداً موقفاً هجومياً في المحافل الدولية الكبرى (الفصل الخامس). ويحاول الفصل السادس عرض الهند في الاقتصاد العالمي من اليوم حتى ٢٠٢٥ - ٢٠٥٠، تمرين أحيانا خطير لمثل هذه الفترة الزمنية، لكنه مفيد جداً لتقدير التأثيرات المحتملة السكانية والاقتصادية والبيئية أو حتى الجغراسياسية.

الفصل الأول

خطوات الهند الأولى في الاقتصاد الحديث

١ - من الهند المزدهرة حتى الاستعمار البريطاني:

لفهم الهند اليوم يجب العودة إلى الماضي، وذلك لسببين. السبب الأول موضوعي، ويتعلق بنتائج الاقتصاد العالمي الطويل الأمد الذي يتألف من مراحل انكماش - ازدهار مناطق العالم الكبرى. تبين الدراسات التاريخية التي أعدها العالم الاقتصادي انغوس ماديسون بهذا الخصوص (٢٠٠٣)، رغم هشاشتها، بشكل قلما يقبل النقاش، أن اقتصاد الهند كان في عام ١٧٠٠، واحداً من الاقتصادين الأولين في العالم مع الصين. مع نمو يقرب من ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لكل منهما. وأي شيء أكثر طبيعة من أن يرقى هذان العملاقان في الوقت المناسب إلى مرتبة اقتصادية مطابقة لوزنهما السكاني، أي ما يعدل ٢٠% من سكان العالم بالنسبة للهند الحالية.

السبب الثاني أكثر ذاتية، يتعلق بميكانيزمات الانهيار النسبي الملاحظ منذ القرن الثامن عشر: شهد الاقتصاد الهندي تراجع موقعه إلى معدل يقرب من ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ١٨٢٠، وقاد تسارع انهياره خلال القرن التاسع عشر إلى نقطة تاريخية حين انخفضت حصته من هذا الناتج إلى ٣٫٨% في عام ١٩٥٠. وتشير كلمة "ذاتي" إلى ما تمثله في الهند الأسباب الخارجية لهذا الانحدار وخاصة الاستعمار البريطاني. فهي إلى حد كبير وراء السمة الكبرى لسياسات التنمية القائمة على مفهوم مركزي هو **الاعتماد على الذات** self-reliance، قاطرة فعلية لسنوات ما بعد الاستقلال التي استمرت حتى منعطف الثمانينيات، والذي لا تزال آثاره موجودة في العقليات الجمعية. ذاتياً أيضاً لأن

قفزة الهند الحالية تستمد استلهامها، وثقتها المستعادة من خيال حضارة عمرها خمسة آلاف عام شهدت فترات أبهة خلال تاريخها.

أ – الارثازاسترا Arthasastra والهند المزدهرة :

إن أول أسطورة هي أسطورة اقتصاد هندي متخلف ساعة إعلان الاستقلال. تشهد دراسة مثل دراسة الارثازاسترا، التي يمكن ترجمتها اليوم إلى"دراسة حول الحكم الحكيم"، التي تعزى إلى المستشار كوتيليا، مستشار الملك العظيم شازورا غوبتا موريا، نحو ٣٢١ - ٢٩٠ ق. م، تشهد على تحكم نادر بأهمية وسائل بناء اقتصاد مزدهر: "يجب ألا تخزن الثروة المكتسبة دائماً، بل أن تنفق [...]، وطريق الاستقامة هو العمل الدؤوب من أجل الحصول على الثروات والأرباح". وملك صالح هو الملك الذي يحافظ على ضرائب معقولة، يطور البنى التحتية ويشجع عمل التجار والفلاحين. والواقع أن الهند شهدت في الماضي قيام ممالك مزدهرة مع طوائف من التجار الناشطين الذين كانوا وراء التوسع التجاري البحري في آسيا والشرق الأوسط المشهور باسم "طريق التوابل"، في مراكز تجارية ناشطة مثل ملقا الواقعة في منتصف الطريق إلى الصين. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "طريق الحرير" البري الذي لا يقل شهرة عن الطريق البحري، ويجتاز أحد فروعه ممرات الباكستان الحالية ليصل إلى موانئ كجرات (سورات)، وشكل ثروة طوائف الجين أو المرواريين، التي تشكل اليوم أيضاً ركائز الاقتصاد الهندي.

وبعد فترة وجيزة، عرفت "الهند المزدهرة" العديد من فترات العنف إبان تغير الظروف السياسية في شبه قارة تشهد تقلبات مستمرة، وخاصة بفعل غزوات المسلمين في المناطق الساحلية الجنوبية، ثم في الشمال قادمة من آسيا الوسطى. خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، تجزأ شبه القارة إلى سلطنات في الشمال، وممالك في الدكن. وفي الجنوب بخاصة، بعد أن اختفت مملكة فيجياناجارا مع الغزو الموري في عام ١٣٧٠، وقد أثار بهاؤها وزهو الجيش انبهار البحارة البرتغاليين الأوائل. وشهدت دول مالابار على الساحل الغربي من شبه الجزيرة نهضة التجار الذين يعيشون من تجارة التوابل في المحيط الهندي، وخاصة من

تجارة الفلفل والزنجبيل اللذين تنتجهما بوفرة أرياف ايلي وقاليقوط. وعلى الجانب الآخر من الساحل، ارتقت سلالة الكجراتيين (أسياد الفيلة) بمملكة أوريسا، (وهي اليوم إحدى أفقر الدول الهندية)، إلى أوج قوتها ما بين ١٤٥٣ - ١٥٦٨ بفضل مزروعاتها الغذائية مثل الأرز في دلتا نهر مهندي، وقصب السكر والتوابل، وأخيراً الملح في السبخات الساحلية. حتى إنَّ قطاع النسيج، وإن لم يكن ينافس مثيله في كجرات أو البنغال المجاورة، اتسم بازدهار صناعة الأقمشة الفاخرة التي تجمع بين خيوط القطن البيضاء وخيوط الحرير ازدهاراً لا سابق له. أخيراً، يتذكر المرء الماسة غولكندة الأسطورية، التي لم يعرف العالم أضخم منها، المستخرجة من السلطنة التي تحمل الاسم نفسه، التي أسسها سلطان أذربيجاني ولي قطب الملك(١٥١٢ - ١٥٤٣)، الذي أعلن استقلاله في عام ١٥١٢، وسيطر على سوق الألماس الآسيوية خلال عقود طويلة.

هذه الهند هي الهند التي جذبت القادمين الجدد من التجار العرب ثم الأوروبيين، مع وصول البرتغاليين إليها في عام ١٤٩٨ وتوافد الشركات الأوروبية ما بين ١٥٦٥ - ١٦٠٠: شركة الهند الشرقية الهولندية المؤسسة في عام ١٥٩٤، وشركة الهند الشرقية الانجليزية المؤسسة في لندن في عام ١٦٠٠، وشركة الهند الفرنسية التي أسسها كولبير في عام ١٦٦٢، بعد عدة حملات مجهضة قامت بها شركات صغيرة منذ عام ١٥٢٨ (سفينة ماري للإغاثة الصالحة التي انقلبت في ديو).

يأتي تأسيس الإمبراطورية المغولية في سياق قمة المجد هذه، رغم الحملات العسكرية المستمرة التي شهدتها شبه القارة الهندية، والتغيير المهم في البنى الاقتصادية. ففي بداية عهد أكبر في عام ١٥٥٦، وصل عدد سكان الهند إلى ما بين ١٠٠ - ١٢٥ مليون نسمة، منهم ٦٠% يعيشون في الإمبراطورية نفسها. وهو أضخم عدد سكان في العالم آنذاك، يعيش ما بين ١٥ - ٢٠% منهم في المنطقة الحضرية. وتتحمل الجماهير، وغالبيتها العظمى من الفلاحين الهندوس، عبئاً ضريبياً ثقيل الوطأة، ولا تستفيد من أي اختراع تقاني لتحسين الإنتاج. بالمقابل،

شهد حجم المبادلات التجارية ازدهاراً مستمراً نتيجة ولع لا سابق له من الزبائن الأوروبيين بالمنسوجات الهندية المنتجة في الورشات حيث اليد العاملة أقل كلفة بخمس إلى عشر مرات من مثيلتها في انجلترا، وتبيعها طوائف تجارية مزدهرة.

آنذاك عرفت الهند ميزاناً تجارياً رابحاً، وأنتج تراكم الثروات في البلاط المغولي أوابد أثرية لا تزال حتى اليوم تحافظ على شهرتها. فتاج محل الذي بناه الإمبراطور شاه جيهان منذ عام ١٦٣٢ تخليداً لذكرى زوجته ممتاز محل، يثبت بهذا الشكل أسلوب الهندسة المغولية الشهيرة الذي طغى على شبه القارة الهندية حتى القرن الثامن عشر. في فجر ذاك القرن، حالت الهيمنة المغولية دون أي تدخل سياسي أو ديني، رغم أن المواجهات العسكرية الأولى مع المستعمرين بدأت منذ عام ١٦٨٧ في البنغال. فالازدهار الاقتصادي، الذي شاركت فيه أعداد متزايدة باطراد من التجار الأوروبيين من رقيقي مستوى المعيشة وجلفة الأخلاق، حقق أرباحاً وزيادة في الإيرادات الضريبية والجمركية، وازدهاراً لا سابق له لصناعة المنسوجات التي أمنت استخداماً كاملاً لليد العاملة، وأبقت الهند بين القوى الاقتصادية الأولى في العالم.

غير أن معطيات ماديزون تشير إلى أن أوروبا شهدت في الوقت نفسه ازدهاراً أسرع مع ظهور تباشير الثورة الزراعية والصناعية وانفجار عدد سكانها، وزيادته بمعدل ٧٤% ما بين ١٧٠٠ - ١٨٢٠، مقابل ٣٧% فقط في الهند. خاصة أن الناتج المحلي الإجمالي الفردي في أوروبا برز بوضوح عن مثيله الهندي الذي ركد بنسبة ٢ إلى ١ في عام ١٨٢٠. وما هذا سوى انهيار نسبي يتوافق في الواقع مع تغيير جذري في علاقات القوى العالمية. متآكلة في الداخل، وعاجزة عن تطوير بناها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع بقائها إمبراطورية زراعية، اختفت الإمبراطورية المغولية بعد مرور ثلاثة عقود على وفاة أورانزيب في عام ١٧٠٧. وعادت الهند إلى عهد ازدهار السلطنات والممالك لكن العاجزة عن تأمين استقرارها السياسي إلى درجة فتح المجال أمام القوى الأوروبية الجديدة، ثم انجلترا وحدها، لكي تصبح السيدة الجديدة، وتفرض نموذجاً استعمارياً سيترجم عملياً بتخلف الهند في نهاية العهد البريطاني في عام ١٩٤٧.

الهند والاقتصاد العالمي من العام ١ حتى ٢٠٠١

	هند	صين	يابان	بلدان أخرى في آسيا	أوروبا الغربية	ولايات متحدة	أمريكا اللاتينية	أفريقيا	أخرى	عالم
السنوات	بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي									تريليونات$أمريكية PPA 1/1990
١	٣٣	٢٦	١	١٦	١١	٠	٢	٧	٤	١٠٣
١٠٠٠	٢٩	٢٣	٣	١٦	٩	٠	٤	١٢	٥	١١٧
١٥٠٠	٢٤	٢٥	٣	١٣	١٨	٠	٣	٨	٦	٢٤٨
١٦٠٠	٢٤	٢٩	٤	١١	٢٠	٠	١	٧	٦	٣٣١
١٧٠٠	٢٤	٢٢	٣	١١	٢٢	٠	٢	٧	٨	٣٧١
١٨٢٠	١٦	٣٣	٢	٨	٢٣	٢	٢	٤	٩	٦٩٥
١٨٧٠	١٢	١٧	٣	٧	٣٣	٩	٢	٤	١٣	١١١٣
١٩١٣	٧	٩	٣	٦	٣٣	١٩	٤	٣	١٦	٢٧٣٢
١٩٥٠	٤	٥	٨	٧	٢٦	٢٧	٨	٤	١٦	٥٣٣٠
١٩٧٣	٣	٥	٧	٩	٢٦	٢٢	٩	٣	١٦	١٦٠٢٤
٢٠٠١	٥	١٢		١٣	٢٠	٢١	٨	٣	٩	٣٧١٩٤
السنوات	بالمائة من سكان العالم									ملايين نسمة
١	٣٢	٢٦	١	١٦	١١	٠	٢	٧	٤	٢٣٠٨٢٠
١٠٠٠	٢٨	٢٢	٣	١	٩	٠	٤	١٢	٥	٢٦٧٥٧٣
١٥٠٠	٢٥	٢٣	٤	١٣	١٣	٠	٤	١١	٧	٤٣٨٤٢٨
١٦٠٠	٢٤	٢٩	٣	١٢	١٣	٠	٢	١٠	٧	٥٥٦١٤٨
١٧٠٠	٢٧	٢٣	٤	١٢	١٣	٠	٢	١٠	٨	٦٠٣٤٩٠
١٨٢٠	٢٠	٣٧	٣	٩	١٣	١	٢	٧	٩	١٠٤١٨٣٤
١٨٧٠	٢٠	٢٨	٣	٩	١٥	٣	٣	٧	١٢	١٢٧١٩١٥
١٩١٣	١٧	٢٤	٣	١٠	١٥	٥	٥	٧	١٤	١٧٩١٠٩١
١٩٥٠	١٤	٢٢	٣	١٦	١٢	٦	٧	٩	١٢	٢٥٢٤٣٢٤
١٩٧٣	١٥	٢٣	٣	١٧	٩	٥	٨	١٠	١٠	٣٩١٦٤٨٩
٢٠٠١	١٧	٢١	٢	٢٠	٦	٥	٩	١٣	٨	٦١٤٩٠٠٦

السنوات ١٠٠= الناتج المحلي الإجمالي الفردي العالمي										دولار أمريكي PPA 1/1990
١	١٠١	١٠١	٩٠	١٠١	١٠١	٠	٩٠	٩٧	٩٧	٤٤٥
١٠٠٠	١٠٣	١٠٣	٩٧	١٠٣	٩٢	٠	٩٢	٩٧	١٠٠	٤٣٦
١٥٠٠	٩٧	١٠٦	٨٨	١٠٠	١٣٦	٧١	٧٤	٧٣	٨٧	٥٦٦
١٦٠٠	٩٢	١٠١	٨٧	٩٥	١٤٩	٦٧	٧٤	٧١	٩٢	٥٩٥
١٧٠٠	٨٩	٩٨	٩٣	٩٢	١٦٢	٨٦	٨٦	٦٨	٩٨	٦١٥
١٨٢٠	٨٠	٩٠	١٠٠	٨٧	١٨٠	١٨٨	١٠٤	٦٣	١٠٣	٦٦٧
١٨٧٠	٦١	٦١	٨٤	٧٣	٢٢٤	٢٧٩	٧٨	٥٧	١١٣	٨٧٥
١٩١٣	٤٤	٣٦	٩١	٥٨	٢٢٧	٣٤٧	٩٧	٤٢	١١٤	١٥٢٥
١٩٥٠	٢٩	٢١	٩١	٤٣	٢١٧	٤٥٣	١١٩	٤٢	١٤٢	٢١١١
١٩٧٣	٢١	٢١	٢٧٩	٥٠	٢٧٩	٤٠٨	١١٠	٣٤	١٥٨	٤٠٩١
٢٠٠١	٣٢	٥٩	٣٤٣	٦٦	٣١٨	٤٦٢	٩٦	٢٥	١١٦	٦٠٤٩

١ - تعادل القوة الشرائية.

المصدر: Maddison 2003

ب - الاستعمار البريطاني ونتائجه:

شهدت الهند في عصر الاستعمار البريطاني مرحلتين شديدتي التمايز. فالقرن الاستعماري الأول (١٧٥٧-١٨٥٨) هو قرن شركة الهند الشرقية الانجليزية. ويتطابق مع الغزو الذي بدأ بهزيمة السلطان سيراجودوله في معركة بلاسي (في البنغال) وينتهي في عام ١٨٥٨ بإلغاء احتكار هذه الشركة لصالح ربط الهند مباشرة بالتاج البريطاني بعد هزيمة المرتا في عام ١٨١٨، ثم هزيمة السباهية في عام ١٨٥٨ التي خلقت فراغاً سياسياً تاماً في شبه القارة الهندية. ما بين ١٧٥٧ - ١٨٥٨، شهد شبه القارة الهندية اثنتي عشرة مجاعة مريعة شكلت سمة مميزة لمستعمرة الهند. وأدى عدم الاستقرار الإداري إلى الركود الزراعي وزيادة عدد السكان زيادة متسارعة، في حين كان المحتل الجديد يهتم في المقام الأول في تصدير ثروات الهند التجارية.

ويبدأ القرن الاستعماري الثاني (١٨٥٨ -١٩٤٧) بامتداد السيطرة البريطانية على شبه القارة بأكملها وينتهي مع تقسيم الهند في عام ١٩٤٧، ليترك بلداً لم يعد يمثل سوى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويمثل سكانه ١٤% من سكان العالم. في المستوى الزراعي، شهدت الحقبة الأولى التي تمتد حتى الحرب العالمية الأولى، مرحلة تعايش ظرف تصاعدي في الأسعار والمساحات المزروعة، وبنى النقل التحتية والري، من جهة، وقائمة من الكوارث، من جهة أخرى: عشرون مجاعة، منها مجاعة عام ١٨٦٠ التي خلفت مليوني وفاة، ومجاعتي ١٨٦٥ و١٨٧٦ في الجنوب اللتان قضتا، وفقاً للتقديرات، على ما بين ١٠% -٢٠% من سكانه، وأنهتا ازدهار هذا النصف الجنوبي من شبه القارة، وأخيراً مجاعة عام ١٨٩٦ التي بلغ عدد ضحاياها خمس ملايين نسمة. وشهدت المرحلة الثانية التي تنتهي مع نيل الاستقلال في عام ١٩٤٧، اتجاهات زراعية أكثر تناقضاً بوضوح، نتيجة تسارع النمو السكاني وانخفاض أسعار السوق. فقد خلفت آخر مجاعة في الهند، تلك التي شهدتها البنغال في عام ١٩٤٣، ما يقرب من أربع ملايين ضحية، وتركت آثارها على جائزة نوبل الاقتصادية الهندي أمارتيا صن، الذي كان شاباً آنذاك.

بالنسبة للمؤرخين تبدو محصلة الحقبة الاستعمارية في المستوى الزراعي بسيطة الشك في أمرها: "رغم النجاح الاقتصادي الظاهر الذي حققته بعض الأقاليم المتميزة وبعض شرائح الطبقة الفلاحية، فإن التخلف الزراعي الهندي اتخذ شكله الحالي المصنوع من حصارات وتباينات في النمو". على هذه الخلفية يتمفصل الانحطاط الاقتصادي في العهد الاستعماري البريطاني حول ثلاثة ميكانيزمات ألقى الضوء عليها بمهارة الاقتصاديان الهنديان دات وسندهارام: انحطاط الصناعة اليدوية وتريبف الاقتصاد الهندي التدريجي، ووضع نظام عقاري التوجه إلى زراعات ريعية مخصصة للتصدير، وأخيراً نموذجاً صناعياً تابعاً لمصالح الوطن الأم [بريطانيا] وخاضعاً لنزوات الظرف العالمي المطبوع بخاصة بالأزمة الكبرى في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

بصدد هذه النقطة الأخيرة، إن محصلة الاستعمار مع ذلك بعيدة عن أن تكون وحيدة الصيغة. ففي حين أن البريطانيين حكموا على الصناعة التقليدية والحرف الزراعية بالزوال في المرحلة الأولى أمام منافسة الصناعة المتطورة، وخاصة في إطار أوامر ونواهي الدوائر الاستعمارية managing agencies، فإن الجماعات التجارية الهندية مثل البارسية، والبانياسية، والكجراتية، والمارو ارية، والجيانيّة والشتيارية بدأت في مراكمة رؤوس الأموال الضخمة، وباطراد الخبرة التقانية، ما سمح لها بالحصول بالتدريج على النفوذ الاقتصادي على حساب المستعمرين. هكذا قُدِّر أنها، عشية الاستقلال، أصبحت تسيطر على ٧٠% من الاقتصاد الهندي، مقابل ٣٠% منه يسيطر عليه رأس المال الأجنبي. فهي التي دعمت على وجه الخصوص الحركة الوطنية سوادشي (الهند للهنود) في عام ١٩٠٥، الرامية إلى إعادة توجيه الإنتاج باتجاه الطلب المحلي. وهي أيضاً التي فرضت، في عام ١٩٢٣، إجراءات الحماية الانتقائية الخاصة بالصناعة المحلية، ولاسيما بالنسبة للفولاذ والمنسوجات والجوته أو قنب كلكتا، والسكر أو الورق، إلى درجة إبعاد المنتجين الأجانب بالتدريج. هكذا فإن بعض الاقتصاديين مثل موريس د. موريس، أخذوا يشككون في أطروحة التخلف منتج استعماري وحيد الصيغة، ويلقون الضوء أكثر على خصوصيات العلاقة الأجرية Rapport salarial في بداية الرأسمالية الهندية.

٢ – بناء طريق التنمية الهندي ١٩٤٧ -١٩٨٠:

استقلت الهند في شهر آب/ أغسطس ١٩٤٧ في مناخ من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الشديد، واستمر الأمر على هذا الحال على الأقل حتى تبني الدستور الجمهوري في عام ١٩٥٠. فقد هزت الهند فتن ما بين المجتمعات لدى تقاسمها مع باكستان، هي نفسها مقسومة إلى جناح غربي، باكستان الحالية، وجناح شرقي أصبح جمهورية بنغلادش في عام ١٩٧٢. عرف ملايين الأشخاص الهجرة، وخاصة في جانبي البنغال والبنجاب. وفي عام ١٩٤٨، بعد قيام أحد المتطرفين الهندوس من رابطة المتطوعين الوطنيين(•) باغتيال المهاتما غاندي،

(•) Rashtriya Swayamsevak Sangh.

ووفاة مؤسس باكستان علي جناح، حصل أول نزاع مسلح حول كشمير، ولم يحصل وقف إطلاق النار إلا في عام ١٩٤٩. في المستوى الداخلي، شهد ضم كشمير وحيدر آباد على صعوبات توحيد البلدين، دون الأخذ بالحسبان أواخر الوكالات الاستعمارية ومنها بونديشيري التي لن تضم إلى الاتحاد الهندي رسمياً إلا في شهر أيار/ مايو١٩٥٦، بعد نقل رسمي لها في عام ١٩٥٤. آنذاك كان الوضع الاقتصادي كارثياً مع أزمة غذائية مريعة، وقلة المواد الأولية الأساسية مثل القطن والجوته، وأخيراً تضخم مطرد خارج السيطرة. سيطبع هذا الوضع الطارئ بأثر عميق توجهات النموذج الاقتصادي الهندي الأول الذي لا تزال تأثيراته ملموسة حتى اليوم. لهذا السبب، بخلاف النموذج الصيني، يظهر النموذج الهندي التالي للاستقلال أقل راديكالية. ويستمد جذوره بخاصة من أربع تأثيرات على الأقل تعمل كمورقة سيتباين تتابعها حسب الحقب: النهروية الاجتماعية الديمقراطية في جوهرها، والشيوعية السوفيتية، ثم الصينية فالهندية باطراد، والليبرالية المعتدلة بحدود لمعتنقيها من الطبقات التجارية، وأخيراً الغاندية(•).

(•) **مصادر الفكر الاقتصادي الهندي الأربعة:**

ظهر مفهوم الاقتصاد الحديث الأول في الهند منذ عام ١٩٣٨ وخاصة مع تأسيس لجنة التخطيط الوطنية برعاية قائد الاستقلال جواهرلال نهرو. فهو يستوحي أفكاره من الاشتراكية الفابيانية في بريطانيا العظمى، وهو معجب أيضاً بنجاحات النموذج السوفيتي في تلك الفترة. في إطار نظام سياسي يرغب في أن يكون ديمقراطياً - مع متابعة هدف بناء المجتمع الاشتراكي، تعكس إستراتيجية حزب المؤتمر الاقتصادية التقليد الاجتماعي الديمقراطي وأفكار المختصين بالعالم الثالث آنذاك التي تمنح الأولوية للصناعة الثقيلة وإحلال الواردات. تكتسي وظيفة الدولة الاقتصادية صفة خطة دلالية (لكن إلزامية بالنسبة للقطاع العام بوصفه قطاعاً رائداً لتحديد الخيارات السياسية والاجتماعية الكبرى). في حالة قلة الموارد، تستطيع الدولة تبني مجموعة من التنظيمات وممارسة الرقابة على القطاع الخاص بهدف تناغمه مع الخطة.

ومفهوم ثان يقع إلى اليسار من مفهوم نهرو ومرتبط بتأسيس الحزب الشيوعي في الهند منذ عام ١٩٢٥. فرغم تعاونه الوثيق مع الحركة الوطنية، حافظ التيار الشيوعي على هوية قوية حول الأرثوذكسية السوفيتية لما قبل انشقاقه في عام ١٩٦٤ لصالح تيار مناصر للصين وتأسيس الحزب الشيوعي الهندي م[الماوي]. ينـــادي بضرورة التخطيط، وزيادة اتساعه =

أ –ريادة القطاع العام:

غير أن المرحلة الأولى من إعادة البناء الهندية التي امتدت حتى عام ١٩٨٠، شهدت سيطرة التيارين الأولين سيطرة واسعة. فبعد أول خطة خمسية (١٩٥٠ - ١٩٥٥)، التي كانت بخاصة خطة إدارة أزمة، فإن بنية النموذج الاشتراكي الهندي التي رجحت حتى منتصف الثمانينيات وجدت أصولها في أعمال فريق اقتصادي ماركسي بقيادة ب. اس. ماهالابوني، ونموذجه الأول لعام ١٩٥٣، المكون من قطاعين، هو مجرد مواءمة لنموذج فيلدمان السوفيتي المطور

= لصالح التوسع المتنامي للقطاع العام. بعد الاستقلال، نشر الثوري المشهور عالمياً آنذاك م. ن. روا كتابه *خطة الشعب*". بقي هذا التيار حياً مع الحزبين الشيوعيين القويين بما فيه الكفاية ليشكلا شريكين محتملين في تحالف فيدرالي.

ظهر مفهوم ثالث في خطة التنمية الاقتصادية، المشهورة أكثر باسم "خطة بومباي"، من إعداد ثمانية من كبار رجال الأعمال، منهم ج. ر. د. تاتا صاحب أول مجموعة اقتصادية في الهند. من أنصار استقلال الهند = الاقتصادي، رأى هؤلاء الصناعيين في الخطة أداة ترابط بين أهداف القطاع الخاص الطموحة والأهداف التي تبرر وظيفة الدولة مثل البنى التحتية. ولم تتعالَ أصوات أصحاب المنشآت ضد التخطيط إلا بعد تبني خطة عام ١٩٥٦. ولاسيما في منتدى المنشأة الحرة المؤسس في عام ١٩٥٧. وازدادت أهمية الأيديولوجية الاقتصادية الليبرالية عبر السنوات في أوساط العائلتين الأساسيتين الكبيرتين نفسهما اللتان تسيطران على الحياة السياسية في الهند وهما حزب المؤتمر والحزب الوطني (حزب بهاراتيا جاناتا).

وظهر التيار الاقتصادي الغاندي في الخطة التي صاغها شريمان نارايانا وارشاريا ن. س. اغار - والا في عام ١٩٤٤. وهي تكشف عن خيار إستراتيجية تنموية ورؤية للتنظيم الاجتماعي بعيدة جداً عن رؤية نهرو وإستراتيجيته. ولا تعارض الرؤية الغاندية وجود قطاع عام واسع. فقد خص هذا القطاع بمسؤولية تطوير الصناعات الرئيسة مثل الطاقة أو الفولاذ. لكن الدعائم الأربع للنموذج الغاندي قادت إلى تقليص اتساع القطاع العام المخطط ودوره الرائد، وهي الزهد، واللاعنف، والعمل المقدس (ولاسيما رفض استعاضة الإنسان بالآلات)، وأخيراً القيم الإنسانية المناقضة لمفهوم الإنسان الاقتصادي. وما يمكن أن يبدو رومنطيقية اقتصادية لم تعدم أن يكون لها تأثير حقيقي في العقود اللاحقة للاستقلال عبر حركة واسعة من المنظمات التعاونية والمنظمات غير الحكومية، ولا تزال حية ومؤثرة حتى اليوم.

في عقد العشرينيات. وتكمن هندنة indianisation النموذج السوفيتي في الخطة الخمسية الثانية لعام ١٩٥٥ في مجرد تحليله إلى أربع قطاعات لتعكس أهمية الخدمات، والصناعة التقليدية التي تشغل قسماً كبيراً من الهنود العاملين. يمنح تعليله الاقتصادي الجمعي أولوية للاستثمار الصناعي والممركز الذي من المفترض أن يحدد نسبة الادخار ومعدل النمو الأقصى في المدى البعيد. بعد موافقة نهرو التامة عليه، تُرجم نموذج ماهالابوني بالبدء في وضع نظام اقتصادي مختلط يكون للدولة اليد العليا عليه (commanding height) عبر قطاع عام مسيطر ومجموعة من التنظيمات تؤطر بدقة عمل القطاع الخاص، ما منحه مزحة شعبية هي الترخيص الملكي Licence Raj لا تزال شعبية حتى اليوم.

بعد أن بدأ بتأسيس نهرو للجنة التخطيط، اكتسب التخطيط باطراد، بدءاً من عام ١٩٥٥ دوراً إضافياً. ففي المستوى الكمي حصراً تضاعفت حصة النفقات التخطيطية ثلاث مرات من الناتج المحلي الإجمالي ما بين ١٩٥١ ومنتصف عقد السبعينيات لتصل إلى ٢٠%، لاسيما أنها مثلت بالتدريج ثلثي استثمارات الهند، بل ثلاثة أرباعها في الخطة الخامسة ١٩٨٥ - ١٩٩٠. أما بالنسبة للدولة المركزية، فقد شكلت نفقات الخطة ٦٠% من ميزانيتها في بداية عقد الثمانينيات، يضاف إليها ١٥% من مدفوعات الفوائد على الدين، أي ما يعدل ثلاثة أرباع الميزانية.

يمثل القطاع العام الجناح الثاني للنموذج الاشتراكي الهندي. تدريجياً أصبح وزن القطاع الخاص *المنظم* وزناً هامشياً مقارنة مع وزن القطاع العام الذي استفاد من الأولويات كافة. فخلال ثلاثين عاماً، ارتفعت حصته بالمعنى الواسع (بما فيها في الإدارات) من ٥ر٧% حتى ٢٠ - ٢٥% من الدخل القومي، منها ما بين ٣% وما يقرب من ١٥% يعود الفضل فيها إلى القطاع العام المنتج وحده. بالمقارنة مع القطاع الخاص المنظم وحده (ما يزيد عن ١٠ عمال)، انقلب التقسيم بين العام والخاص كلياً خلال بضعة سنوات. فمن أصل ١٢ مليون وظيفة في عام ١٩٦٠، مثل القطاع العام، شبه الموجود في عام ١٩٥٠، ٧ ملايين وظيفة. وفي عام ١٩٧٠، قفز هذا العدد حتى ٢١ مليون وظيفة مقابل حوالي ٧ ملايين وظيفة في

القطاع الخاص. وحسب الفروع، يظهر بشكل أفضل طابع سيطرة القطاع العام مع نسبة ٨٤% من القطاع المنظم في المناجم في عام ١٩٧٩، و٥ر٨٨% في الطاقة، و١٠٠% في النقل، و٨١% في الاتصالات. أما بالنسبة لقطاع المصارف، فقد تقدمت حصة القطاع العام من ١٢% ساعة الحصول على الاستقلال حتى ٤١% في عام ١٩٦٥، وخاصة حتى ٨١% في عام ١٩٨٠، بعد موجات التأميم في عهد أنديرا غاندي. أخيراً، إن نجا قطاع الزراعة والقطاع الصناعي من سيطرة الدولة، فقد حل محلها وسائل رقابة غير مباشرة، ولاسيما سياسات الأسعار وتوريد الدواخل (des intrants) في صعيد الزراعة، والسياسة الصناعية بالنسبة للصناعة. هكذا في القطاع الصناعي *المنظم* ارتفعت حصة القطاع العام من أقل من واحد في المائة حتى ١٠% في عام ١٩٦٠، لتصل حتى ما يقرب من ٢٥% في عام ١٩٧٩. لكن إذا ما أخذنا بالحسبان جميع أنماط المنشآت (بما فيها القطاع غير المنظم)، فإن ريادة القطاع العام تظهر ثانوية لحد ما، لأنه لم يكن يمثل في قمة ١٩٨٠ إلا ٤ر١٤% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في الهند كلها. آنذاك شكلت الإجراءات الكبرى المقررة في مستوى السياسة الصناعية والتجارية خلال الأربعينيات الجناح الثالث الأعظم للنموذج الهندي الاقتصادي المختلط بمنحها الدولة وسائل رقابة ضخمة.

ب – الترخيص الملكي Le Licence Raj:

في سياق أزمة قاسية في الموارد، حدد قرار السياسة الصناعية(•) لعام ١٩٤٨ المجالات المحصورة في القطاع العام، وتلك المخصصة للقطاع الخاص الكبير والقطاع الخاص الصغير. قسمت الصناعة إلى أربعة قطاعات كبرى، اثنان منها احتكار عام، سواء من الدولة المركزية أو من الدول الاتحادية، وقطاع ثالث تهيمن عليه الدولة، رغم أنه يتعلق بصناعات مدنية شديدة التنوع، وأخيرا فئة رابعة أطلق عليها اسمreminder of the industrial field وتركت بمجملها في حوزة

(•) Industrial Policy Reslution.

القطاع الخاص. كما نص القرار لأول مرة على حق الدولة في تأميم أية منشأة باسم المصلحة العامة. أخيراً، فيما يخص الاستثمارات، ظهرت سمة أخرى مميزة للنموذج الهندي ما بعد الاستقلال، وهي لا تزال راسخة حتى اليوم: "في العادة تبقى المصالح الكبرى ملكاً لرأس المال، ويجب أن تبقى الرقابة الإدارية الفعلية على الدوام بين يدي الهنود".

في عام ١٩٥٦، تبع هذا القرار قرار ثان يتعلق بالسياسة الصناعية نص على تصنيف جديد للقطاعات المحصورة بالقطاع العام، وتلك الخاصة بالقطاع الخاص. مقابل انفتاح اكبر على المنشآت الخاصة الكبيرة، حدد القرار للمرة الأولى قطاعات محجوزة أو حصص لصالح المنشآت الصغيرة (قرية، أو منشآت بيوت ريفية). يضاف إلى ذلك أولويات إقليمية سيكون لها تأثير قوي على الجغرافية الاقتصادية الهندية خاصة بالنسبة لمقاطعات الدول النائية مثل ماديا برادش، وراجيستان أوجهارخند الحالية. وإبان تجربة حكومة حزب جاناتا القصيرة العمر، صدر قرار جديد في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٩، أكد التفاوت لصالح المنشآت الصغيرة، وحافظ على دور القطاع العام المهيمن باسم عجز القطاعين الخاص الكبير والأجنبي عن إحداث وظائف جديدة. وقفز عدد المنتجات المدرجة في قائمة المنتجات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من ١٨٠ منتجاً حتى ٨٠٧ منتجاً، واستفادت القطاعات التعاونية أوالحرف اليدوية مثل الخادي khadi من الوحي الغاندي في المنسوجات ومن الدعم المتنامي في جميع المستويات. وقد رافق كل قانون من هذه القوانين نصوص تنظيمية نصت على تراخيص محلية تحد من القدرات الإنتاجية لكل منشأة، وتعين حصصاً في مستوى المبادلات الخارجية. أما الوثيقة الرئيسة فهي قانون التنمية الصناعية والتنظيم(•) الذي صدر للمرة الأولى في عام ١٩٥١، حدد شروط الحصول على التراخيص الصناعية والعتبات التي إذا ما تم تجاوزها يصبح الترخيص غير ضروري (١٠٠

(•) Industrial Development and Regulation Act.

عامل أو على الأقل مليون روبية ثمن التجهيزات في الخمسينيات). وعلى اثر العديد من الانتقادات حول الآثار السلبية للترخيص الملكي، صدر قانون جديد هو سياسة الترخيص الصناعي(•) في شهر شباط/ فبراير ١٩٧٠، أدخل مزيداً من التعقيدات على منح التراخيص، رغم تعريف أكثر دقة لقطاع جوهري هو Core sector يهيمن عليه القطاع العام.

ومع تبني قانونين مهمين إبان السبعينيات هما قانون الممارسات التجارية الاحتكارية والحصرية(••) وقانون تنظيم المبادلات الخارجية، بلغت قمتها الإرادة شبه الاستحواذية للحد من توسع الشركات الهندية الكبيرة أو توسع الشركات الأجنبية حين وضعاها تحت الرقابة التقديرية للمصرف المركزي ووزارة المالية حتى عام ١٩٩٣.

ج – معدل النمو الهندوسي:

يندرج طرح نموذج الهند الاقتصادي لما بعد الاستقلال للنقاش إبان الثمانينيات في إطار التجربة المؤلمة للعقود الثلاثة الأولى. فقد أطلق على النتائج الاقتصادية البعيدة جداً عن الآمال المعقودة على هذا النموذج في بداية تنفيذه، اللقب المشهور *معدل النمو الهندوسي* المسقوف بمعدل ٣ر٥% من نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، أي ما يعدل حوالي +١% للفرد. بعد ذلك واجهت الهند عدة أزمات سياسية واقتصادية أثرت بالتدريج على شرعية النموذج الابتدائي. خلال هذه الحقبة يمكن تمييز مرحلتين: عصر نهرو ١٩٥٠ - ١٩٦٤، ثم مرحلة الانعطاف الجذري في عام ١٩٦٥ وتنتهي مع إعلان حالة الطوارئ ما بين ١٩٧٥ - ١٩٧٧. إن الجدولين أدناه: الأول حول النتائج الاقتصادية التي وصلت إليها الهند خلال خمسة وخمسين عاماً، أو الثاني المتعلق بثوابت النمو الاقتصادي الرئيسة إبان المراحل الأربع ١٩٥٠ - ٢٠٠١ الوارد في الفصل الثاني هي نتائج لا لبس فيها.

(•) Industrial Licensing Policy.

(••) Monopoly and Restrictive Trade Practices.

نتائج خمس وخمسين عاماً من التخطيط في الهند

	نمو الناتج المحلي الإجمالي			نمط التمويل بالمائة		
	هدف	نتيجة	ن م ا ف[١]	ميزانية	عون خارجي	عجز - قروض
الخطة الأولى						
(١٩٥١ - ١٩٥٥)	٢,١	٣,٧	١,٨	٧٣	١٠	١٧
الخطة٢ (٥٦ - ٦١)	٤,٥	٤,٢	٢,٠	٥٦	٢٤	٢٠
الخطة٣(٦١ - ٦٥)	٥,٦	٢,٨	٠,٢	٥٩	٢٨	١٣
ثلاث خطط سنوية						
(١٩٦٦ - ١٩٦٩)	٥,٥	٣,٩	١,٥	٧٤	١٣	١٣
خطة٤(٦٩ - ٧٤)	٥,٧	٣,٤	١,٠	٨٢	١٥	٣
خطة٥(٧٤ - ٧٩)	٤,٤	٥,٠	٢,٧			
خطط سنوية						
(١٩٧٩ -١٩٨٠)	٥,٠	٥,٠-	٨,٣-			
خطة٦(٨٠ - ٨٤)	٥,٢	٥,٥	٣,٢	٧٨	٨	١٤
خطة٧(٨٥ - ٩٠)	٥,٠	٥,٨	٣,٦	٧٥	٩	١٦
٢ خطة سنوية						
(١٩٩٠ - ١٩٩٢)	٥,٥	٣,٣	٩,٠			
خطة٨(٩٢ - ٩٧)	٥,٦	٦,٨	٤,٦	٨٦	٥	٩
خطة٩(٩٧ - ٢٠٠٢)	٦,٥	٥,٦	٣,٦			
خطة١٠(٢٠٠٢ - ٧)	٨,٠	٦,٥[٢]	٤,٨[٢]			

١ -ن م ا ف = الناتج المحلي الإجمالي الفردي.

٢ - السنوات الثلاث الأولى.

المصدر: Datt et Sundharam (2004) ; et Economic Survey 2004-2005, Government of India.

ففي ما بين ١٩٥٠ - ١٩٨٠، شهد الناتج المحلي الإجمالي الفردي تقدماً سنوياً بمعدل يقرب من ١%، ولم تتوقف الفوارق بين أهداف مختلف الخطط ونتائجها عن التدهور بعد مرور أول مرحلة من جهد تراكمي مستمر خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية. لاسيما أن الهند شهدت سلسلة من أزمات غذائية ومدفوعات نتيجة هبوب رياح موسمية سيئة جداً، مثل تلك التي شهدها العام ١٩٦٥، عرضت ترابط الخطط للخطر، ولاسيما الجهد الاستثماري. هكذا انتكس الاستثمار في المرحلة الثانية من هذه الحقبة بتقدم سنوي بمعدل ٥ر٤%، منها ٧ر٣% فقط في مستوى الآلات والتجهيزات. إضافة إلى ذلك، أدت إعادة توجيه الأولويات نحو الزراعة والصناعات المرتبطة بها إلى تعريض الجهود الأولى المبذولة في قطاع سلع التجهيزات للخطر بحيث أصبح نجاح نموذج الاعتماد على الذات يعتمد على نموذج إحلال الواردات الذي راجت سوقه آنذاك في البلدان النامية. وإن أمكن تحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للاستقلال الزراعي الذاتي في الهند، فإن الأزمة البترولية لعام ١٩٧٤هزت الاقتصاد الهندي، في حين تدهور الوضع السياسي طوال النصف الثاني من عقد السبعينيات، ولاسيما مع فرض حالة الطوارئ في عام ١٩٧٧ ونهاية السلالة الغاندية. وللخروج من هذا الوضع المأزوم، دار نقاش بين اقتصاديين مشهورين مثل ك.ن. راج، احد مؤسسي مفهوم معدل النمو الهندوسي، والإصلاحيين الأول منهم أشوك ديزيه، أو لاحقاً ايشير جودج اهلوواليا. زوجة مانموهان سينغ الذي سيصبح المستشار الاقتصادي الرئيس لأبي الإصلاحات في عام ١٩٩١.

الفصل الثاني

هند الإصلاحات: ١٩٨٠ - ٢٠٠٥

في البداية صاحب عودة حزب المؤتمر أنديرا غاندي إلى السلطة في عام ١٩٨٠ فن الخطاب الحكومي والشعبوي. واستوحيت الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) إلى حد واسع من التوجهات السابقة، وأصبحت الشعارات نفسها: "لنحارب الفقر Garibi Hatao" أو"الاعتماد على الذات"، في قلب الحملة الانتخابية لعام ١٩٨١. ومع ذلك، شهد الاقتصاد الهندي بالتدريج انعطافاً جذرياً في مستوى مظهره السياسي كما في مستوى إستراتيجيته الاقتصادية ونتائجه. فمع معدل نمو متوسط قريب من ٦%، حقق الدخل الفردي تقدماً يزيد عن الضعف (٦ر٣% مقابل ٤ر١%)، وبدأ الاقتصاديون يتحدثون عن إقلاع الهند. ولابد من الإشارة إلى تزامن ذلك مع الانعطاف الصيني (وفاة ماو في عام ١٩٧٦) رغم أن التغييرين في إستراتيجية التنمية يخضعان لمنطقين مختلفين جذرياً. ففي المستوى السياسي، إن عصر إصلاحات دينغ تسياو - بنغ هو سيرورة جذرية طرحت من الأعلى من داخل النظام الاستبدادي نفسه. أما في الهند، فيتماثل المظهر السياسي الجديد مع فشل جنوح استبدادي ويد عليا لدولة تُقِّر من الآن فصاعداً بضعفها أمام مجموعات المصالح. وازدهر النظام الديمقراطي لكن ليس بدون تغيير جذري في السسيولوجية الانتخابية التي شهدت تعزيز تصويت الطائفة، وصعود الأحزاب الإقليمية التي فرضت على الأحزاب القومية لعبة دائمة من التحالفات الهشة لحد ما في البرلمان الاتحادي. وبالأحرى تتزامن سيرورة الإصلاح الهندية إذن مع حركة من الأسفل نحو الأعلى وطبيعتها الديمقراطية، وإن كان يشوبها الكثير من العيوب،

ليست غريبة عن طابعها التدريجي، والتوافقي، ونتائجها في الواقع أقل إثارة للدهشة في المدى القصير منها في الصين.

١ - معدل الإصلاح الهندوسي في عقد الثمانينيات:

قادت أزمة المدفوعات لعام ١٩٨٠ الناجمة عن الصدمة البترولية الثانية أنديرا غاندي التي أعيد انتخابها بازدهاء للتوجه إلى صندوق النقد الدولي الذي كان مديره آنذاك الفرنسي جاك دو لاروزيه. ورغم هوس الأمريكيين بفكرة أن دو لاروزيه هو حليف للاتحاد السوفيتي، فإن هذا الأخير حصل ليس بدون صعوبة على الموافقة على قرض قيمته مليار من حقوق السحب الخاصة، لكنه مقيد بشروط اقتصادية ومالية أثارت مظاهرات حامية في الهند. إلا أنه تمت الموافقة على بعض إجراءات تليين اللوائح التنظيمية الداخلية والخارجية، لكن طبقت بشكل انتقائي وفقاً لكل حالة على حدة مع هذه الصيغة *معدل الإصلاح الهندوسي* التي تعبر عن سلبيات البيروقراطية الهندية الأسطورية والأحزاب السياسية. هكذا جرى تليين نظام التراخيص الصناعية بالتدريج لاسيما بعد وصول راجيف غاندي إلى السلطة في عام ١٩٨٥، ابن أنديرا غاندي الشاب التي اغتالها أحد حراسها من السيخ في عام ١٩٨٤. ففي عام ١٩٨٥، أصبحت المنشآت التي تقل أصولها عن ٥٠ مليون روبية شبه مستثناة كلياً من الحصول على ترخيص رسمي. كما استفادت المجموعات الكبيرة الخاضعة لرقابة قانون ممارسة الاحتكارات التجارية والحصرية الصارمة من إجراء آلي للترخيص بالنسبة للأرصدة التي تقل عن مليار روبية هندية، ما سمح بإفساح المجال بالتدريج أمام المنافسة في السوق المحلي. كما جرى تدريجياً تحرير نظام تراخيص الاستيراد والتصدير لتشجيع التحديث الصناعي، وأصبح لبعض الصادرات الأولوية في تقليص المخاوف الخارجية. كما خُففت النسب الضريبية العبثية حقاً التي وصلت إليها الهند (ما يزيد عن ١٠٠% من الضريبة المتراكمة على عائدات الأصول). لكن بالإجمال بقي نظام الرقابة قائماً من حيث الجوهر، وارتفعت التعرفات الجمركية بحكم الأمر الواقع للتعويض عن خفض الحواجز غير التعرفية.

أ- التوجه الجديد نصير المشاريع التجارية والصناعية:

والواقع أن ما يفسر تغير النتائج في الهند، وفقاً للدراسات الاقتصادية المترية الأكثر جدية، هو بالدرجة الأولى تغير حيوي في نظام النمو نجم عن تغير في موقف الحكومة لصالح القطاع الخاص، وبدرجة أقل عن إجراءات إصلاحية أو بيئة خارجية أكثر ملاءمة أو أيضاً عن نتائج الثورة الخضراء. ففي السياق الذي كانت فيه الهند بعيدة جداً عن حدود الإنتاج، أطلقت هذه التغيرات الطفيفة استجابة سريعة وقوية للعرض الإنتاجي، تفسر بالتحديد لماذا يعزى إقلاع الهند في هذه الفترة بنسبة تزيد عن ٥٠% إلى مكاسب إنتاجية. إضافة إلى ذلك، ظهر أن الجهاز الصناعي الذي أُسس بالتدريج منذ ١٩٥٠ هو المستفيد الرئيس من البيئة الجديدة. فافتتاح المنشأة المشتركة بين شركة صناعة السيارات سوزوكي والمنشأة العامة لصناعة سيارات ماروتي بمبادرة من سنجيه، ابن أنديرا غاندي البكر في عام ١٩٨٤، شكل أول رمز للعهد الصناعي الجديد في الهند. واليوم أيضا يمثل إنتاج شركة سوزوكي - ماروتي أكثر من نصف عدد السيارات الخاصة المباعة في الهند، وشركة سوزوكي لها أغلبية ال J.V.

تُعدُّ النتائج الاقتصادية لهذا العقد من الانعطاف التدريجي نتائج مهمة. فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي الفردي حتى ٣ر٣%. وتزايد الاستهلاك الخاص بإيقاع لا سابق له (+٥ر٤%)، في حين أن الاستثمار، ظاهرياً في أدنى مستوى تاريخي له (+٥% سنوياً)، شهد عملياً إعادة توجيه مهم لصالح القطاع الخاص (+٤ر٨%)، والتجهيزات الإنتاجية (+٩ر٩). وسمح تقدم الصادرات السريع (+٤ر٨%) بتليين جوهري لواردات التجهيزات الحديثة الأكثر نجاعة، وبانفتاح الهند على الثورة الالكترونية. هكذا يَظهرُ العقد الموقع مع شركة الكاتل في منتصف عقد الثمانينيات بمثابة رمز آخر مميز في بلد حيث الكثافة الهاتفية تُصنف بين الأدنى في العالم، وحيث يجب الانتظار ما يزيد عن عشر سنوات من أجل الحصول على خط هاتف. وأصبحت إنتاجية العوامل الإنتاجية موجبة، بارتفاعها من – ٤ر٠% في السبعينيات حتى ما يزيد عن ٥ر٢% في الثمانينيات. أخيراً، من المؤكد أن الزراعة استفادت من الثورة الخضراء ونمو سنوي بمعدل ٢ر٤% وإسهام يعدل ٢١% في

الناتج المحلي الإجمالي خلال ذاك العقد. ويعود السبب في ذلك، من جهة، بدرجة أقل للرياح الموسمية، التي تبدو مستقرة نسبياً، فما تغير هو مقاومة مجمل الاقتصاد بفضل حيوية قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، ومن جهة أخرى، مقاومة الزراعة بفضل تنوع البذور الجديدة، وتقدم نظام الري ونظام التوزيع العام الذي سمح بتبني سياسات نشطة للأسعار لصالح الشريحة المتوسطة من المزارعين.

ثوابت النمو الاقتصادي الرئيسة إبان المراحل الأربع ١٩٥٠ - ٢٠٠١

(نسبة نمو مئوية)

	حقبة أولى (١٩٥٠ - ١٩٥١ حتى ١٩٧٩ - ١٩٨٠) مرحلتان			حقبة ثانية (١٩٨٠ - ١٩٨١ حتى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢) مرحلتان		
	حقبة أولى	مرحلة أولى (١٩٥١ - ١٩٦٤)	مرحلة ثانية (١٩٦٥ - ١٩٧٩)	حقبة ثانية	مرحلة أولى (١٩٨٠ - ١٩٩١)	مرحلة ثانية (١٩٩٢ - ٢٠٠١)
ن م ج ١ (سعر السوق)	٣ر٦	٤ر٤	٢ر٩	٥ر٧	٥ر٥	٦ر٠
ن م ج فردي (سعرلسوق)	١,٤	٢,٣	٠,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٩
استهلاك خاص	٣,٢	٣,٧	٢,٨	٤,٧	٤,٥	٤,٩
استهلاك عام	٥,٨	٦,٦	٥,١	٦,٣	٦,٠	٦,٦
استثمار (FBCF)	٦,١	٧,٩	٤,٥	٦,٣	٥,٠	٧,٨
آلات وتجهيزات	٦,٦	٩,٧	٣,٧	٨,٩	٩,٩	٧,٩
استثمار خاص	٣,٦	٣,٥	٣,٨	٨,٥	٨,٤	٨,٦
صادرات أدوات وخدمات	٣,٨	٠,٠	١٠,٢	٩,٥	٨,٤	١٠,٨
واردات بترولية			٣٧,١	٩,٨	٦,٩	١٣,٢

(١) ن م ج = ناتج محلي إجمالي

المصدر: Virmani (2004a) avec CSO (Series a prix 1993-1994)et RBI

ب – انعطاف غير مكتمل : أزمة ١٩٩١

كيف تُفسر في هذا السياق أزمة مدفوعات الهند في عام ١٩٩١، حين لم يعد لديها ما يكفي إلا لأسبوعين من احتياطات الصرف في أوج التوتر الدولي، ولاسيما النفطي منه (حرب العراق الأولى)؟ على عكس ما هو ظاهر، لم تكن أزمة الصرف سوى الذروة الطافية على السطح من المديونية العامة الهندية التي ازدادت بسرعة إبان الثمانينيات. فتراكم العجز في الميزانية هو بخاصة التعبير الصادق عن انعطاف غير مكتمل. فمن جانب، حاولت الخطتان الخامسة والسادسة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) الحفاظ على دور نشط للقطاع العام بفضل تقديم إعانات مالية بالغة النمو، في حين أن العائدات الضريبية الجارية شهدت فتوراً بضغط أكبر تبعية لمجموعات الضغط. فمجموع الدين الصافي الذي شكل ٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢، ارتفع إلى ٦٣% في ١٩٨٧ - ١٩٨٨، وزاد عن ٧٥% في عام ١٩٩٠. ومع مدفوعات الفوائد التي تزيد بمعدل ٢٢% سنوياً، أصبح الاقتصاديون يتوقعون، من الآن فصاعداً، الوصول إلى نقطة حرجة في عام ١٩٩٠ -١٩٩٢. لاسيما أن الدين الخارجي يتصاعد من الآن فصاعداً تحت ضغط حاجة التمويل العام الذي يبتلع من الادخار المحلي الخاص باطراد. وهذا ما يُفسر، خلال هذه الفترة، الأثر الاستحقاقي لقروض القطاع الخاص الخارجية، وخلق نمط جديد من المديونية الخاصة: ودائع الهنود غير المقيمين الذين أغراهم تشريع مناسب منذ ١٩٨٣، يرمي إلى تخفيف شدة ضغط المؤسسات المالية الدولية. والواقع أن الهند أصبحت في عام ١٩٨٨ أضخم بلد مدين في آسيا مع دين يقرب من٦٠ مليار دولاراً أمريكياً، منه قسم متنام قصير الأجل. واحتياطات صرف هشة أيضاً لن تتحمل الصدمة البترولية لعام ١٩٩٠. هكذا اصطدمت المرحلة الأولى من إصلاحات الانعطاف بعقبتين هما عدم تناغم نموها المتسارع مع انحراف في الميزانية غير مسيطر عليه، ثم إن نصف انفتاح الهند التجاري تضمن أيضاً

الكثير من التوترات الاقتصادية، وستبدأ إصلاحات ١٩٩١ الحقيقية في هذين المستويين.

٢ - الجيل الأول من الإصلاحات ١٩٩١ - ٢٠٠٤ :

بدأ العقد الثاني من نموذج التنمية الهندية الجديد مع أقل من مليار دولار من احتياطيات الصرف لتزيد عن ١٢٥ مليار دولاراً في عام ٢٠٠٤. وارتفع متوسط معدل النمو السنوي حتى ٦%، وإلى ما يقرب من ٤% بالنسبة للفرد، مع أربع سنوات بمعدل يقرب من ٧% الذي يسعى المختصون للوصول إليه. وانتهت الفترة بفأل: "الهند البراقة" التي حاول الحزب الوطني ب ج ب (حزب بهاراتيا جاناتا) استثماره إبان الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٤ حين قفز معدل النمو حتى ٥ر٨%. ومع ذلك خسر تحالفه (التحالف الديمقراطي الوطني) الانتخابات نتيجة نيران انتقادات التوزيع الظالم لثمار النمو والعجز عن تنفيذ ما سمي بالجيل الثاني من الإصلاحات التي اعتبرت ضرورية لتشغيل الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل بتزايد مستمر. وبشكل مثير للاهتمام، لم تدم الاندفاعة الأولية لإصلاحات عام ١٩٩١ أكثر من مائة يوم، واتسمت الفترة بسياق سياسي غير مستقر بما فيه الكفاية حيث لم يعد من الآن فصاعداً بمقدور أي حزب الحكم بمفرده، وبدون تحالفات سريعة المزايدات الشعبوية باستمرار. والواقع أن إلحاح أزمة مدفوعات عام ١٩٩١، والخجل الثلاثي من رهن احتياطيات الذهب لدى مصرف انجلترا، وتوقيع اتفاق جديد إيفاء بالعهد (accord stand-by) مع صندوق النقد الدولي (٨ر١ مليار حقوق سحب خاصة)، وأخيراً الحط من القدر إلى مرتبة رقيق تافهjunk bonds من قبل وكالة مودي، أمور أثارت إجماعاً واسعاً من كل النخب السياسية على إصلاحات نوقشت عملياً نقاشاً مستفيضاً طيلة عقد الثمانينيات.

تطور الاستدانة الهندية: أزمة ١٩٨٠ وعودة بطيئة للقدرة على تسديد الدين الخارجي

(بالمائة)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
خدمة الدين/ صادرات	٥ر٣١	٨ر٩	٤ر٣٢	٨ر٢٧	٢ر٢٢	٦ر٢١	٦ر٢٠	٣ر١٥	٠ر١٤	٧ر١١	٩ر١٤
احتياطيات لشهر من الواردات	٩ر٢	٥ر٤	٥ر٠	٩ر٣	٠ر٤	٦ر٤	١ر٥	٤ر٥	٦ر٥	٠ر٧	٥ر٩
دين قصير الأجل من الدين العام	٤ر٣	١ر٦	٢ر١٠	٣ر٥	٢ر٧	٤ر٥	٤ر٤	٠ر٤	٥ر٣	٠ر٣	٤ر٤

المصدر: البنك الدولي.

أ - اندفاعة الدكتور مانموهان سينغ الأولى:

بدأت القطيعة مع هزيمة حزب المؤتمر بقيادة راجيف غاندي في انتخابات عام ١٩٨٩ الذي رأى وزير ماليته السابق ف. ب. سينغ يتزعم تحالفاً غريباً حول جاناتا دال الذي التحق به بالكاد. ثم جاءت حرب العراق مع نتائجها المتعددة (ترحيل هنود الخليج إلى وطنهم، هروب رؤوس أموال الهنود غير المقيمين الموظفة في الهند، ارتفاع سعر البترول، الخ...) في أوج الأزمة السياسية حول وصايا لجنة مندالا بخصوص الوظائف المخصصة لمختلف الطوائف المحرومة، بما في ذلك في القطاع الخاص، فسقطت حكومة ف. ب. سينغ الإصلاحية مرة أخرى بفعل صفعات الطوائف. وبعد قيام أحد التامول باغتيال راجيف غاندي، أعادت الانتخابات العامة الجديدة في شهر أيار/ مايو١٩٩١، إلى السلطة حزب مؤتمر يتمتع بالأقلية في البرلمان بقيادة رجل بسيط الموهبة هو ناراسيمها راو. دفعته الحالة الاقتصادية المستعجلة إلى تكليف اقتصادي ذائع الصيت بوقف الأزمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للخروج من أزمة المدفوعات واستئناف النمو. خلال بضعة أسابيع شكل مانموهان سينغ فريقاً من الإداريين، هو فريق الحلم

(la dream team)، أعاد الثقة، وبدأ بتنفيذ الإصلاحات المنتظرة. وهو في قسم منه الفريق نفسه الذي سيشكله سينغ لدى عودته السريعة إلى السلطة في عام ٢٠٠٤، لكن هذه المرة كرئيس للوزراء. كما رجحت الاستمرارية على التعريف: *"إصلاحات إنسانية السمة"*، العزيز على ناراسيمها، وشعار الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٤.

تعلقت الإجراءات الرئيسة التي اتخذت خلال بضعة أسابيع، في المقام الأول، بالترخيص الملكي في معظم القطاعات. فأصبح الصناعيون الهنود أحراراً في اختيار استثمارهم. يضاف إلى ذلك أن الانفتاح الخارجي شهد قفزة إلى الأمام مع السماح الآلي للاستثمارات الأجنبية حتى ٤٩ - ٥١% وما فوق، وفقاً لكل حالة على حدة. وأطلق هذا الإجراء موجة من العمليات في قطاعات مثل صناعة السيارات، والاتصالات وخدمات المعلوماتية التي أخذت تتمتع بطيب السمعة. كما تسارع تحرير التجارة مع انتهاء تفكيك القيود الكمية والانخفاض القوي للرسوم الجمركية. مقابل ذلك خُفضت قيمة الروبيّة بمقدار ٣٠% في عام ١٩٩١، ومرة أخرى بمقدار ١٥% في شهر آذار/ مارس ١٩٩٢. وفي القطاع العام شُدّدت الرقابة على المنشآت العامة التي بدأ التفكير في خصخصتها وخُفّض عدد العاملين فيها، في حين أن في مستوى الميزانية، خضعت الإعانات إلى دراسة صارمة لوقف نزيفها المالي. وأخيراً شهدت لجنة الخطة تراجع دورها باطراد ليقتصر على المناقشة والاستشارة ، وخفض شديد لوسائلها المالية.

ب - لهاث الجيل الأول من الإصلاحات في عهد حكومة التحالف الديمقراطي الوطني بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا

منذ الانتخابات العامة في عام ١٩٩٦، بدأت الهند حياة اقتصادية جديدة، بل ظهرت للمرة الأولى كأحد الاقتصاديات الأكثر حيوية في العالم مع أربع سنوات متتالية من نمو بمعدل تجاوز ٧% (١٩٩٤ - ١٩٩٧). ونجت الهند من جزء كبير من عدوى الأزمة الآسيوية الكبرى ١٩٩٧، بفضل أصول حكمت الأسواق على سلامتها، ودمج تجاري ومالي بسيط مع آسيا الشرقية. لكن خفض قيم العملات

التنافسية في بلدان آسية الجنوبية الشرقية وكوريا الجنوبية، أجبرها على القيام بخفض قيمة الروبية في عام ١٩٩٧ في سياق تضافرت فيه انعكاسات الدورة الاقتصادية المحلية ١٩٩٣ -١٩٩٧ والدورة الاقتصادية العالمية (انفجار فقاعة الشابكة / الانترنت) ورياح موسمية سيئة متعاقبة. ما أدى إلى تباطؤ إيقاع النمو خلال النصف الثاني من ذاك العقد من الإصلاحات، لكن استقر إجماع واسع في الهند بحيث أنه لم يطرح أي تحالف للنقاش توجه الإجراءات المتخذة في عام ١٩٩١. غير أن النمو أصيب باللهاث بسبب لعبة الأحزاب التي ما أن تصبح في المعارضة حتى تقوم بكل ما بوسعها لكي تعقد مهمة التحالف الممسك بزمام السلطة. لاسيما أن الوضع السياسي أخذ يتوتر بسبب النقاش الأيديولوجي الدائر بين أنصار الدنيوية sécularisme التي يدافع عنها حزب المؤتمر، وأنصار الأصولية المحببة للحزب الهندوسي حزب بهاراتيا جاناتا. فهذا الأخير لم يتوقف عن تحقيق تقدم في الانتخابات المتعاقبة بجذبه لأصوات المناهضين للمسلمين (أزمة أبوذيا، وفتن كوجرات)(•)، والعداء لباكستان الذي بلغ الأوج مع التجربة النووية في إقليم بوخران في عام ١٩٩٨، والنزاع معها في إقليم كارجيل في ربيع عام ١٩٩٩. وهذا ما كلف البلدان المتحاربان رد فعل رافض بإجماع المجتمع الدولي، ما زاد من حدة التغيير المفاجئ لدورة الأعمال الهندية خلال عدة سنوات وأثر في الثقة بالهند.

هكذا شهد الظرف السياسي في الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٤ تراخي تنفيذ الإصلاحات. لاسيما أن انتخابات عام ١٩٩٦ أدت إلى برلمان بدون أغلبية، وتخلي زعيم حزب بهاراتيا جاناتا، أتال بيهاري فجيباي عن السلطة بعد ثلاثة عشر يوماً، في حين انه لم يكن ينقصه سوى صوت واحد لكي يحظى بالأغلبية.

(•) في ٦ كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٢، قام متطرفون هندوس بهدم مسجد أبوذيا، ما أدى إلى مواجهات بين المسلمين والهندوس في الهند بأكملها، ما قاد إلى قتل ما يزيد عن ١٢٠٠ شخصاً. وفي ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، استؤنفت دورة العنف بين المسلمين والهندوس في بومباي. فقتل ٣٠٠ شخصاً. وفي شهر آذار/ مارس وقعت سلسلة من الاغتيالات عزيت إلى مافيا إسلامية، قتل خلالها ٣٠٠ شخصاً في بومباي أيضاً. المعرب.

وحل محله جبهة متحدة بقيادة حزب المؤتمر، تتكون من تحالف يضم أحزاب اليسار حول أول برنامج مشترك بالحد الأدنى. وأصبح أحد المقربين من مانموهان سينغ، وهو ب. تشيد امبارام وزيراً للمالية، وحاول أن يبث روح عام ١٩٩١ من جديد مع بوجه الخصوص إصلاح الميزانية إصلاحاً ليبرالياً. وأصبح قانون ممارسة الاحتكارات التجارية والحصرية، وقانون تنظيم المبادلات الخارجية جاهزين للإلغاء، وأُنشئت أول لجنة للخصخصة (لجنة نزع الاستثمار). لكن التجربة لم تدم أكثر من عامين.

ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٤، جاء دور التحالف الديمقراطي الوطني بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا ليقوم بمهمة متابعة الإصلاحات. فاستبدل قانون تنظيم المبادلات التجارية الخارجية بقانون آخر هو FEMA أكثر حصراً بكثير، في حين حلت "لجنة المنافسة" محل قانون ممارسة الاحتكارات التجارية والحصرية. وفي مستوى الميزانية، صدر قانون مهم هو قانون المسؤولية الضريبية في عام ٢٠٠٣ يهدف إلى الوصول في عام ٢٠٠٨ إلى عجز مالي جاري مقداره صفر. وفي المستوى الخارجي، طالت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعات جديدة بعد النجاح الذي تحقق في قطاع الاتصالات، والخطوات الأولى الخجولة في القطاع المصرفي، في حين تسارع خفض الرسوم الجمركية عملاً باتفاقات مراكش. ورأت عمليات الخصخصة الأولى النور (المسماة باستحياء "نزع الاستثمار" نظراً لمعارضة الرأي العام الشديدة) مع خصخصة بعض الشركات الرمزية مثل ماروتي - سوزوكي لصناعة السيارات، وفندق سنتور أو بيع الأغذية الحديثة إلى مجموعة هندستان ليفر. أخيراً جرى تليين عدم قابلية صرف الروبية في الخارج، ما سمح لصناديق الاستثمار بالعمل بحرية مطردة في الأسواق المالية الهندية.

٣ – مؤشرات الجيل الثاني من الإصلاحات الضرورية:

تُعدُّ محصلة الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٤ مثيرة للدهشة بمفهوم النمو وخاصة تغيير البنى. فرغم دورة الأعمال التي انقلبت في ١٩٩٧ - ١٩٩٨، والرياح الموسمية السيئة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، فإن إيقاع النمو خلال تلك الفترة تجاوز

قليلاً ٦%، ويُشير معادله المتغير بأقل من النصف إلى بنية اقتصادية أصلب. وتُرجم الانفتاح التجاري بتقدم صادرات الأدوات والخدمات بمعدل ٨ر١٠% سنوياً مقابل ٤ر٨% في العقد السابق. ولم تتوقف احتياطات الصرف عن تحقيق التقدم لتتجاوز عتبة ١٢٥ مليار دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٤، وهبطت نسب الدين الخارجي إلى مستويات منخفضة جداً (أقل من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي) رغم تقدم متزايد السرعة للواردات البترولية (٥ر١٧% سنوياً مقابل ٩ر٦%). منذئذ سددت الهند بعض القروض قبل موعد أجلها إلى مقرضيها مثل البنك الدولي، وخرجت من وضعها البنيوي كدولة نامية مستفيدة من العون. وما هو أفضل من ذلك، أكدت سياستها الخاصة بها في تقديم العون الخارجي بما فعلته ساعة حدوث إعصار سونامي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. وفي مستوى النمو، تضاعف إيقاع الاستثمارات من +٨ر٣% حتى +٨ر٧% سنوياً مع مواصلة تغيير صورتها لصالح القطاع الخاص الذي ارتفعت حصته من ٦ر٥٢% حتى ٦ر٦٧% من الاقتصاد الكلي خلال عقدين. في حين أن التعرفة الجمركية التي وصلت حتى ١٥٠% ما بين ١٩٩٠ - ٢٠٠١، انخفضت إلى ٣٠% في عام ٢٠٠٢، وإلى ٢٥% في عام ٢٠٠٣، ثم إلى ١٥% في مشروع ميزانية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦. أخيراً، من الآن فصاعداً أصبح القطاعان اللذان يؤديان إلى النمو هما الصناعة المصنعية (+٨ر٦% سنوياً)، والخدمات التجارية (+٥ر٧%) التي أصبحت مكوناتها الحديثة مثل خدمات المعلوماتية والمصارف تحقق نمواً برقمين. وبشكل مواز، دخلت الهند تدريجياً في عصر الاستهلاك الجماهيري بالنسبة للطبقات الوسطى مع ازدهار الاستهلاك الخاص بمعدل يقرب من ٥% سنوياً وإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يقرب من ٦٥%.

غير أن الجيل الأول من الإصلاحات أدخل تغييرات آلية على نموذج النمو الهندي، إذ تضافرت المحددات الداخلية وإدراك التحدي الصيني في تعزيز الإجماع على ضرورة الشروع بجيل ثان من الإصلاحات. خلال عشرين عاماً، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الفردي في الصين عملياً بمعدل ٥٠% مقارنة مع مثيله

الهندي في حين انه كان أدنى منه بشيء بسيط في عام ١٩٨٠. وككمية بخاصة، فإن الناتج المحلي الإجمالي الصيني أصبح من الآن فصاعداً يزيد عن ضعف مثيله الهندي، مع فارق يتراوح ما بين ٣ -٤ نقاط في النمو سنوياً الذي لا يمكن إلا أن يجعل الهند تتحدر إلى مرتبة دنيا في فئة ثانوية من البلدان أمام جار يتطلع ظاهرياً إلى مرتبة قوة عظمى. وفي المستوى الداخلي، يعد التحدي الجديد هو الوصول إلى نظام نمو جديد بمعدل ٨% سنوياً المنصوص عليه في الخطة العاشرة الجديدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) كمعدل لابد منه من أجل تراجع ذي مغزى للفقر وإحداث عشرات الملايين من الوظائف سنوياً التي يحتاجها الشباب. ولم يعد الأمر يتعلق بتحديد التوجهات الكبرى المقبولة من حيث المبدأ، وإنما إكمال البيئة المؤسساتية بالكامل التي لا تزال غير ناجزة وهزيلة عموماً، لا سيما في المستويات التشريعية وأكثر بعد في الصعد الإدارية.

الفصل الثالث

بنيان الاقتصاد الهنـدي

تجاوز عدد سكان الهند المليار نسمة في عام ٢٠٠٠ حين كان العالم يحتفل بملياراته الست. مع ما يزيد عن ١٦% من سكان العالم، يعمرون ٢,٤% من المساحة العالمية القابلة للسكنى، تشكل الهند جزءاً من البلدان شديدة الكثافة السكانية في الوقت الذي لم تنجز فيه بعد مرحلتها السكانية الانتقالية لأن من المقدر استقرار محتمل في عدد السكان بحدود المليارين نسمة من الآن حتى نهاية القرن الحادي والعشرين.

١ – التطور السكاني:

ينطبق النموذج العام لمرحلة الانتقال السكانية بشكل مقبول على الهند، مع أربع مراحل متمايزة منذ عام ١٨٩١. في المرحلة الأولى التي تنتهي في عام ١٩٢١، لم يزد عدد السكان إلا بمقدار ٢٣٦ - ٢٥١ مليون نسمة، أي بمعدل سنوي هزيل هو ١٩ر٠%. وتفسير ذلك أن معدل الولادات المرتفع في أوجه بما يقرب من ٢ر٤٩ بالألف ما بين ١٩١١ - ١٩٢٠ ، قابله معدل وفيات أيضاً مرتفع في أوجه هو ٦ر٤٨ بالألف. واتسمت المرحلة الثانية (١٩٢١ - ١٩٥١)

بنمو سكاني متسارع بما يقرب من ٢ر١% سنوياً. وقد نجم ذلك عن تباطؤ بسيط في معدل الولادات الذي انخفض إلى ما دون٤٠ بالألف ما بين ١٩٤١ - ١٩٥٠، ومعدل وفيات بانخفاض أكثر سرعة بكثير إلى ما يقرب من ٤ر٢٧ بالألف خلال ذاك العقد. وشهدت المرحلة الثالثة ١٩٥١ - ١٩٨١ قمة النمو الطبيعي بمعدل ١ر٢ سنوياً، ما أضاف إلى عدد السكان ٣٢٢ مليون نسمة لبلد عدد سكانه ٣٦١ مليون نسمة في عام ١٩٥١. ومع أن معدل الولادات انخفض حتى ٢ر٣٧ بالألف ما بين ١٩٧١ - ١٩٨٠، فإن معدل الوفيات انحدر هو أيضاً حتى ١٥ بالألف. في حين أن المرحلة الرابعة ١٩٨١ - ٢٠٠١، شهدت تباطأً خفيفاً في النمو السكاني بمعدل ١ر٢% إبان العقد الأول منها، ثم ٩ر١% إبان العقد الثاني، لكن عدد السكان زاد أيضاً زيادة بلغت ٣٤٤ مليون نسمة خلال تلك المرحلة. غير أن مؤشرات الولادات والوفيات تشير إلى أن المرحلة الخامسة الحالية تتطابق مع إعلان نهاية محتملة للمرحلة السكانية الانتقالية خلال الثلاثين عاماً القادمة. انخفض معدل الولادات إلى ما دون ٢٥ بالألف، وبلغ عدد الوفيات سقفاً منخفضاً جداً مع ٨ بالألف. ومع معدل خصوبة يقرب من ٥ر٢ طفل لكل امرأة وبانخفاض تدريجي سنوي، قد يتباطأ معدل الولادات إلى ما يقرب من ٤ر٢١ بالألف خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦. لكن من الممكن أن ينخفض معدل النمو الطبيعي إلى ما دون ٤ر١% مع عدد سكان يبلغ ١٢٦٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٦. غير أن إضافة ١٧ -١٨ مليون نسمة سنوياً ترفع عدد سكان الهند حتى ما يقرب من ٥ر١ - ٦ر١ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠ وفقاً لإسقاطات الأمم المتحدة، أي إلى ما يزيد عن عدد سكان الصين نحو ٢٠٣٠، مع فارق مهم في نهاية القرن ٩ر١ - ٢ مليار نسمة مقابل ٢ر١ مليار نسمة في الصين.

المؤشرات السكانية الرئيسة في الهند ١٩٥٠ - ٢٠٠٥ وتوقعات ٢٠٥٠

سكان (بالملايين في نهاية الفترة)	كثافة(نهاية الفترة)	معدل ولادات طبيعي (بالألف)	معدل وفيات طبيعي (بالألف)	معدل خصوبة (طفل لكل امرأة)	وفيات أطفال (لكل ألف ولادة)	معدل الحياة لدى الولادة (سنوات)	نسبة الذكور لكل ١٠٠ انثى (نهاية الفترة)	متو…
٣٩٥	١٢٠	٤٥,٤	٤ر٢٥	٧٩ر٥	١٩٠	٧ر٣٨	٩ر١٠٥	
٤٤٢	١٣٥	٨ر٤٤	٢ر٢٢	٩٢ر٥	١٧٣	٦ر٤٢	٦ر١٠٦	
٤٩٥	١٥١	٤ر٤٢	٨ر١٩	٨١ر٥	١٥٧	٠ر٤٥	٩ر١٠٦	
٥٥٥	١٦٩	٦ر٤٠	٧ر١٧	٦٩ر٥	١٤٥	٤٨	١ر١٠٧	
٦٢١	١٨٩	٤ر٣٨	٩ر١٥	٤٣ر٥	١٣٢	٣ر٥٠	٤ر١٠٧	
٦٨٩	٢١٠	٨ر٣٤	٩ر١٣	٨٣ر٤	١٢٩	٩ر٥٢	٤ر١٠٧	
٧٦٦	٢٣٣	٢ر٣٤	٩ر١٢	٤٨ر٤	١٠٥	٨ر٥٤	١٠٧	
٨٤٩	٢٥٨	٤ر٣٢	٦ر١١	١٥ر٤	٠ر٩٤	٢ر٥٧	٧ر١٠٦	
٩٣٦	٢٨٥	١ر٣٠	٤ر١٠	٨١ر٣	٩ر٨٤	٠ر٥٩	٤ر١٠٦	
١٠٢١	٣١١	٢ر٢٧	٤ر٩	٤٣ر٣	٢ر٧٦	٠ر٦١	٩ر١٠٥	
١١٠٣	٣٣٦	٦ر٢٤	٨ر٨	٠٧ر٣	٦ر٦٧	١ر٦٣	٢ر١٠٥	
١١٨٣	٣٦٠	٠ر٢٢	٣ر٨	٧٦ر٢	٧ر٥٩	٩ر٦٤	٦ر١٠٤	
١٢٦٠	٣٨٣	٧ر٢٠	٩ر٧	٠ر٢	٨ر٥٢	٧ر٦٦	١ر١٠٤	
١٣٣٢	٤٠٥	٩ر١٨	٦ر٧	٢٩ر٢	٨ر٤٦	٠ر٦٨	٦ر١٠٣	
١٣٩٥	٤٢٥	١٧	٦ر٧	١١ر٢	٧ر٤١	٧٠	١٠٣	
١٤٤٩	٤٤١	١٥,٣	٦ر٧	٩٥ر١	٠ر٣٧	٤ر٧١	٠ر١٠٢	
١٤٩٤	٤٥٥	٢ر١٤	٧,٨	٨٥ر١	٦ر٣٣	٧ر٧٢	١٠٢	
١٥٣٤	٤٦٧	٧ر١٣	٢ر٨	٨٥ر١	١ر٣٠	٨ر٧٣	٦ر١٠١	
١٥٦٨	٤٧٧	١ر١٣	٦ر٨	٨٥ر١	١ر٢٧	٩ر٧٤	١ر١٠١	
١٥٩٣	٤٨٥	٤ر١٢	١ر٩	٨٥ر١	٠ر٢٤	٩ر٧٥	٧ر١٠٠	

المصدر: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

أ - السياسات السكانية:

إن بطء المرحلة السكانية الانتقالية والفوارق الاجتماعية والإقليمية دفعت السلطات الهندية إلى السيطرة على النمو السكاني، لكن بمقاربة مختلفة عن الرؤية الصينية. فالهند أول بلد في العالم يتبنى رسمياً سياسة التخطيط الأسري منذ ١٩٥٢، لكن لم يقرر هدف تحقيق الاستقرار السكاني "خلال فترة معقولة" إلا في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٥). هكذا أُقر هدف معدل ولادات ٢٥ بالألف من ١٩٦١ حتى ١٩٧٣ مع تأمين الوسائل الملائمة بمعنى نشر الخطط الأسرية، وفتح عدد متزايد من المراكز في المناطق الريفية النائية. لكن ظهر أن النتائج مخيبة للآمال، رغم الجمع بين الوسائل الإعلامية المهمة، ونشر كثيف لوسائل منع الحمل، بل محرضات مالية أيضاً، لاسيما مقابل عقم طوعي للرجال والنساء على السواء. ويفسر هذا التفاوت نفاد صبر أنديرا عاندي التي حاولت الاستفادة من حالة الطوارئ في عام ١٩٧٥ لتسريع عمليات العقم بشكل استبدادي، ما أدى إلى رفضها بكثافة في عام ١٩٧٧. فبعد أن وصل عدد عمليات العقم إلى ذروة ٣ر٨ مليون عملية في عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧، هبط إلى ٩٥ر٠ مليون عملية في ١٩٧٧ - ١٩٧٨، قبل صعوده من جديد بالتدريج حتى ٨ر٢ مليون في عام ١٩٨١، و٩ر٤ مليون في عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦.

والواقع أن رفض هذه السياسة الإجبارية، أرغم الهند على طرح التساؤل حول الميكانيزمات العميقة لانتقال سكاني أكثر بطئاً مما هو عليه الحال في آسية الشرقية مثلاً. هكذا كشفت مقارنة المؤشرات الاجتماعية الوثيقة الصلة بمحددات الخصوبة عن صلات متبادلة قوية بين مستويات التعليم وسوء التغذية وسن زواج النساء، التي يمكن أن تفسر وجود أنظمة شديدة التباين ما بين كيرالا واوتاربراديش. ففي هذه المستويات سيركز من الآن فصاعداً العمل العميق للمسؤولين عن التخطيط الأسري، بالتناوب مع المنظمات غير الحكومية التي تحاول أن تدرج الرقابة على الولادات في مقاربة أكثر شمولية للنضال ضد الفقر والتمييز العنصري النسوي. هكذا

شهدت نسبة النساء المتزوجات من الشريحة العمرية ١٥ - ٤٤ انحداراً منتظماً منذ عام ١٩٨١. وتتموضع من الآن فصاعداً على ما يقرب من ٧٠% مقابل ٧٥ر٨٥% في عام ١٩٦١، وأيضاً ٥ر٨٠% في عام ١٩٨١.

ب - التكوين حسب الجنس ووفق العمر:

تجدر الإشارة إلى وجود خصوصيتين للتشوه البنيوي السكاني. من جهة تدهور التوازن بين الجنسين، الذي شكل أحد اكتشافات إحصاء ١٩٩١، وحظي بأكبر عدد من التعليقات، وأكثر أيضاً في عام ٢٠٠١ مع اكتشاف أن الطرائق الطبية الحديثة السابقة للولادة لم تعد تحفظ للفقراء والأرياف الانحراف الشديد لصالح الذكور. هكذا انخفض عدد الإناث مقابل الذكور، فكل ألف ذكر قابله ٩٧٢ أنثى في عام ١٩٠١، لينخفض إلى ٩٢٧ أنثى في عام ١٩٩١ ، وليرتفع ارتفاعاً طفيفاً من جديد إلى ٩٣٣ أنثى في عام ٢٠٠١. وهنا أيضاً تثير التباينات الإقليمية الغرابة، فمقابل ١٠٥٨ أنثى في كيرالا يوجد ٨٧٤ أنثى في البنجاب و٨٩٨ أنثى في أوتار براديش. وبشكل مفارق، تفاقمت هذه الظاهرة في المدن الكبرى مثل دلهي حيث يترافق انخفاض عدد الأطفال الشديد مع ازدهار العيادة الخاصة التي تقدم أحدث التقانات للتحديد المبكر لجنس الجنين ازدهاراً لا سابق له. لقد بدأ هذا الانحراف يطرح مشكلات جدية بخصوص التوازن بين الجنسين في العواصم الكبرى التي تعاني بشكل مواز من هجرة يغلب عليها طابع الذكورة. ويبدو بشكل لا يدع مجالاً للشك أن هذه الظاهرة مرتبطة بثبات بنظام المهور القاسي الذي يقع على عاتق عائلة العروس، والذي أصبح تضخمه مع توالي إثراء الهند، وراء عدد مهم من المآسي الإنسانية ومنها وفاة الزوجات الشابات التي تتحدث عنها الصحف اليومية لدرجة أن الحكومة الاتحادية ألزمت موظفيها في عام ٢٠٠٥ بالتصريح عن نفقات الزواج.

ويشكل التشوه البنيوي العمري لسكان الهند ثاني ظاهرة كبرى ذات نتائج اقتصادية مهمة بشكل خاص في المدى المتوسط، بما في ذلك في المستوى العالمي. فوفقاً لنموذج المرحلة الانتقالية السكانية، يتشوه هرم الأعمار نحو الأعلى،

مع النافذة الشهيرة للفرصة السكانية التي ترى أن نسبة التبعية تنخفض لصالح اتساع مطلق ونسبي للطبقات العمرية العاملة (١٥ - ٥٩ سنة)، بينما يبقى التأثير النسبي للشيخوخة ضعيفاً. هكذا ارتفع معدل الشريحة العمرية ٠ - ١٤ سنة من ٨ر٣٨% من عدد السكان في عام ١٩١١، إلى أوج ٤ ر٤١% في عام ١٩٧١، لينخفض من جديد إلى ما يقرب من ٣٠% في إحصاء ٢٠٠١. وبشكل معكوس، انخفض معدل الشريحة العمرية ١٥ -٦٠ سنة من ٢ر٦٠% إلى قعر ٤ر٥٣%، ليرتفع من جديد حتى ما يقرب من ٦١% في عام ٢٠٠١. والشيخوخة النسبية ظاهرة ملموسة بالطبع. يُترجم الصعود السريع لمعدل الحياة من ٢ر٤١ سنة في الفترة ١٩٥١ - ١٩٦١ إلى ما يقرب من ٦٥ سنة في عام ٢٠٠٤، بتقدم ثقل الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة من ١% حتى ما يقرب من ٧% ما بين ١٩١١ - ٢٠٠١. لكن ذلك لا يمثل إلا عبئاً نسبياً يقل عن ٣% بالنسبة للتابعين في بلد حيث سن الإحالة على المعاش هو ٦٥ سنة. بالمقارنة، تُعدُّ الشيخوخة النسبية في الصين مرتفعة ثلاث مرات، وأن الهند خطت أيضاً الخطوات الأولى من أجل إصلاح طموح لصناديق التقاعد.

ج –تحضر وهجرة:

رافق الثورة السكانية في الهند ارتفاع في الكثافة السكانية على الأرض. فقد ارتفعت الكثافة السكانية المتوسطة في الكيلومتر المربع الواحد ارتفاعاً مهماً من ٧٧ نسمة حتى ٣٢٤ نسمة/ كم٢ في عام ٢٠٠١، أي ما يعدل أقل بقليل منها في اليابان (٣٣٦ نسمة/كم٢). لكن قد تزداد إذن بمعدل يقرب من ٥٠% خلال الخمسين سنة القادمة لتستقر على ما يقرب من ٦٥٠ نسمة/ كم٢ في نهاية القرن الحادي والعشرين، أي خمس مرات أعلى من مستوى المتوسط الصيني الحالي، وليس ببعيد جداً عن المتوسط الكوري الجنوبي (٤٩٣ نسمة). والواقع أن الضغط السكاني الحقيقي يعتمد على توزع السكان على الأرض وطبيعة النشاطات الاقتصادية وفقاً لكثافتها في شغل الأرض. هكذا فإن الكثافة

السكانية الصينية الحقيقية تزيد عن ٥٠٠ نسمة/ كم٢ في المقاطعات الساحلية وقريبة من ١٠٠٠ نسمة في قواندونغ.

إن كان توزيع سكان الهند يستفيد من تمركز أقل من جيرانهم الصينيين، بسبب تاريخهم وبنية سياسية اتحادية، فإن الضغط السكاني يتفاوت ما بين ١ -٩ ما بين البنغال (٩٠٤ نسمة) وجامو وكشمير (٩٩نسمة). وخاصة أن، باستثناء كيرالا (٨١٩ نسمة) وتاميل نادو (٤٧٨ نسمة) اللتان لا تزالان في نهاية المرحلة الانتقالية السكانية، فإن أشد كثافة سكانية توجد في الدول الفقيرة ذات المنظورات السكانية المقلقة مثل بيهار (٨٨٠ نسمة) واوتاربراديش (٦٨٩ نسمة) التي ستشهد تضاعف عدد سكانها. إذن سيعتمد مفتاح هذا الضغط البشري على الهجرات ما بين الدول والتحضر، وهما أمران مرتبطان نسبياً ببعضهما البعض. فمدينة كبيرة مثل دلهي الكبرى تستقبل سنوياً ما يقرب من ٤٠٠ ألف مهاجر، وكذلك بومباي في ماهارشترا. في حين أن أوتار براديش وبيهار لديهما رصيد نزوح سلبي لبضعة ملايين نسمة. ويؤدي محور الهجرة من الشمال الشرقي نحو الغرب إلى ضغط حضري شديد في بعض المدن المليونية بسبب فشل تنمية المدن المتوسطة في سياق الفائض السكاني الريفي. هكذا رغم عتبة تعريف بالأحرى منخفضة (٥٠٠ نسمة)، فإن حصة سكان الحضر لم تتزايد إلا ببطء: ٣ر٢٣% في عام ١٩٨١، ٨ر٢٧% في عام ٢٠٠١. وبشكل مطلق، إن هذه القفزة مع ذلك مهمة: ٦٠ مليوناً في عام ١٩٥١، ٣٠٠ مليون اليوم، وهذا إلى حد كبير لصالح المدن المليونية. إضافة إلى ذلك، إن هذا الانعطاف هو في طور الحدوث حيث سيصل، وفقاً للتقديرات الجدية، إلى ٥٢٠ مليون نسمة من أهل الحضر من اليوم حتى العام ٢٠٠٦.

في المقام الأول، أدى ضعف تقدم التصنيع وإحداث الوظائف معاً إلى تنويع الوظائف الريفية نفسها بما يزيد عن الربع خارج الزراعة، بل حتى ما يقرب من النصف في بعض الدول الصغيرة بسيطة التنمية مثل البنجاب وكيرالا. كما أفاد الاندفاع الحضري أساساً المدن المليونية (فئة درجة أولى) التي ارتفع عددها من

٢٣ مدينة في عام ١٩٩١ حتى ٣٥ مدينة في عام ٢٠٠١ مع ما يزيد عن ١١٠ مليون نسمة، وبشكل ثانوي، المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة (فئة درجة ثانية). وارتفع معدلها المتراكم من ٢ر٥٧% من الحضر في عام ١٩٧١ حتى ما يقرب من ٧٠% اليوم على حساب المدن المتوسطة التي يقل عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة. ونجمت سمة الملجأ التي أضفيت على *المدن المليونية* من شروط الإشباع التي تشهدها مع التقدير بأن ما يزيد عن نصف عدد سكانها يعيش في مدن الصفيح (سلومر). فعاصمة كبرى مثل نيودلهي التي كان يقطنها ما يقرب من ٤٠٠ ألف نسمة عشية الاستقلال، ارتفع عدد سكانها من ٤ر٨ مليون نسمة في عام ١٩٩١ حتى ٨ر١٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠١، ومن المحتمل أن ترقى إلى المرتبة الأولى بين المدن الهندية مع ٢ر٣٦ مليون نسمة في عام ٢٠٢٦، تتبعها بومباي الكبرى (٧ر٣١ مليون مقابل ٤ر١٦ مليون في ٢٠٠١)، وكلكتا (٣ر٢١ مليون مقابل ١٣ر٣ مليون). إجمالاً، سيصبح في الهند تسع مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة، مقابل ٣ مدن في عام ٢٠٠١، و٤ مدن مليونية فقط في عام ١٩٥١. ورغم جهود التنظيم الحضري في المدن المليونية، المتمثل بإنشاء مدن جديدة ومجمعات صناعية في أطرافها، فإن أزمة عاصمة المعلوماتية الحالية بنغالور تعبر عن سباق سرعة مع الانتقال الاجتماعي السكاني، فهذا الانتقال لن يستقر إلا مع تصنيع أكثر انتشاراً في المدن المتوسطة السكان من المشروع الحديث لإنشاء ٦٠ قطب نشاطات تسعى الحكومة إلى تنفيذها. وإلا فإن الهجرة العالمية المستمرة والانتقائية اليوم (بلدان الخليج العربي ٤ر٣ مليون، وبلدان أنجلوسكسونية ٤ ملايين) قد تصبح صمام أمان، كما سبق أن لوحظ ذلك في بنغلادش ونيبال أو باكستان. وهذا هو أيضاً رهان النقاشات الدائرة حول العمل بالباطن العالمي في مستوى الخدمات التي تشغل ما يزيد عن مليونين من السكان الناشطين اقتصادياً مباشرة أو بشكل غير مباشر، والذين قد يبلغ عددهم ١١ مليون في أفق عام ٢٠٠٧. وهو أخيراً رهان بيئي محتمل بالنسبة للهند مع تقديرات لمستوى استثمار حضري يبلغ ما يقرب من ٢٠% - ٤٠% من مستوى الاستثمار اللازم لمجرد الحفاظ على المستوى النسبي للبنى التحتية الفردي.

إسقاط الدول الهندية حسب فئات المرحلة السكانية الانتقالية

الـــدول	السكان (بالملايين)			% من مجمل الهند		
	١٩٩١	٢٠٥١	٢١٠١	١٩٩١	٢٠٥١	٢١٠١
انتقال سكاني شبه منجز						
كيرالا	٢٩ر١	٣٦	٥٢ر٢	٣ر٥	٢ر٢	١ر٤
تاميل نادو	٥٥ر٩	٧٢	٥٧	٦ر٦	٤ر٤	٣ر١
اندرا براديش	٦٦ر٥	١١٩ر٩	١٣٠ر٥	٧ر٩	٧ر٤	٧ر٢
هيماشال براديش	٥ر٢	٩ر٥	١٠ر٣	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٦
كارناتاكا	٤٥	٧٨	٨٥	٥ر٣	٤ر٨	٤ر٧
ماهاراسترا	٧٨ر٩	١٤٧ر٤	١٥٩ر٦	٩ر٤	٩ر١	٨ر٨
مجموع الفئة	٢٨٠ر٦	٤٦٢ر٨	٤٦٧ر٦	٣٣ر٣	٢٨ر٦	٢٥ر٨
انتقال سكاني في طريق الانجاز						
بنجاب	٢٠ر٣	٣٥ر٧	٣٧ر٩	٢ر٤	٢ر٢	٢ر١
بنغال الغربية	٦٨ر١	١٢١ر٩	١٣٢	٨ر١	٧ر٥	٧ر٣
كجرات	٤١ر٣	٧٣	٨٠ر٢	٤ر٩	٤ر٥	٤ر٤
اوريسا	٣١ر٧	٥٣ر٩	٥٩ر٥	٣ر٨	٣ر٣	٣ر٣
آسام	٢٢ر٤	٤٢	٤٧	٢ر٧	٢ر٦	٢ر٦
مجموع الفئة	١٨٣ر٨	٣٢٦ر٥	٣٥٦ر٦	٢١ر٨	٢٠ر٢	١٩ر٧
انتقال سكاني جار						
هاريانا	١٦ر٥	٤١ر١	٤٨ر٨	٢ر٠	٢ر٥	٢ر٧
مادهيا براديش	٦٦ر٢	١٤٨	١٧٥ر٣	٧ر٩	٩ر١	٩ر٧
بيهار	٨٦ر٤	١٨٨	٢١٦ر٧	١٠ر٢	١١ر٦	١٢ر٠
راجستان	٤٤	١٠٦ر١	١٢٥ر٩	٥ر٢	٦ر٦	٦ر٩
اوتار براديش	١٣٩ر١	٣٣٧	٤٠٥	١٦ر٥	٢٠ر٨	٢٢ر٣
مجموع الفئة	٣٥٢ر٢	٨٢٠ر٢	٩٧١,٧	٤١ر٨	٥٠ر٦	٥٣ر٦
الهند	٨٤٣ر٣	١٦١٩ر٥	١٨١٢ر٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: L. et P. Visaria, *Economic and Political Weekly*, 8 nov. 2003

د - البنية السكانية وبنية الناتج المحلي الإجمالي:

حتى الوقت الحاضر، أدارت الهند الضغط السكاني الإجمالي بالحد من معدل مشاركة اليد العاملة، ولاسيما من النساء والفئات المسماة بالهامشية (التي لاتمارس نشاطاً اقتصادياً إلا بشكل ثانوي). فوفقاً لإحصاء عام ٢٠٠١، لم يكن معدل المشاركة سوى ٢ر٣٩% منها ٤٣% فقط في المناطق الزراعية و٢ر٣٢% في المناطق الحضرية. إضافة إلى ذلك، يُعدُّ التمييز بين الرجل والمرأة أمر جوهري مع ٤ر٥٢% من الرجال الناشطين اقتصادياً في المناطق الزراعية و٩ر٥٠% في المدن مقابل على التوالي ١ر٣٠% و١١% فقط من النساء. أخيراً، من أصل ٥ر٤٠٢ مليون من الناشطين اقتصادياً في عام ٢٠٠١، كان ٢ر٢٢% منهم عمالاً ثانويين، منهم ٨ر٤٢% من النساء. لكن هذا المعدل يهبط إلى ٩% في المناطق الحضرية، منهم ٦ر٦% من الرجال و٢ر٢١% من النساء. وهذا التشوه في المدن الناجم عن صعود شرائح الشباب، وانخفاض الخصوبة يشكل التحدي الرئيس بالنسبة للتوظيف في السنوات القادمة. فمعدل المشاركة يجب أن يرتفع عملياً من ٤ر٤٠% حتى ٣ر٤٥% ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٢٦، جوهرياً، بسبب دخول الشابات الحضريات إلى سوق العمل الدائم، وتراكم ذلك مع الازدهار السكاني لشرائح الشباب بحيث يرتفع عرض العمل الصافي من ٤٠٧ مليون حتى ٦٤٣ مليون عامل ناشط ما بين هذين التاريخين، أي بزيادة تعدل ما يقرب من ١٠ ملايين سنوياً. علماً بأن تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي لم تعد تسمح للعالم الزراعي بامتصاصهم. بل على العكس، سينخفض معدل الاستخدام في الزراعة ما بين ١ -٢% سنوياً.

شهد القطاع الأول [الزراعي] تراجعاً أقل بطئاً منه في البلدان الأخرى، ما سمح بالحفاظ على الاستخدام فيه. هكذا بقي نصيبه النسبي في الهند مستقراً حول ٧٢% من السكان الناشطين اقتصادياً ما بين ١٩٠١ - ١٩٧١، وقريباً أيضاً من ٦٨% ما بين ١٩٨١ - ١٩٩١. وبدءاً من هذا التاريخ تسارع التراجع لينخفض نصيبه حتى ٧ر٥٦% في عام ٢٠٠٠ وحتى ٥١% وفقاً

للمعطيات المؤقتة في عام ٢٠٠٤، أي ما يعدل، وبشكل مناقض، مستوى قريب من مثيله في الصين لكنه أقل بمقدار النصف بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الفردي. فقد أشار استقصاء حديث أُجرّي في عام ٢٠٠٥ إلى أن ٤٠% من الفلاحين الهنود يرغبون بترك الأرض.

ويظهر الانزلاق نفسه في القطاع الثاني [الصناعي]، فبعد أن بقي معدل الوظائف فيه مستقراً على ما يقرب من ١٢% ما بين ١٩٠١ - ١٩٩١، ارتفع فجأة حتى ٥ر١٧% في عام ٢٠٠٠، وحتى ما يقرب من ٢٠% في عام ٢٠٠٤. ونصف ما تحقق من تقدم كان في قطاع البناء، والنصف الآخر في القطاع الصناعي. غير أن هذا الأخير لا يشغل أكثر من ١٣% في مجال التوظيف مقابل ما يقرب من ١٨% في الصين. وبالمقابل كما في الصين تشكل حيوية التوظيف في قطاع الخدمات متغيراً أساسياً للانتقال. فقد حقق نصيبه النسبي تقدماً بمقدار عشر نقاط ما بين ١٩٨١ - ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٧% من السكان الناشطين اقتصادياً في عام ٢٠٠١ مقابل ٢٨% في الصين. وفي مستوى نمو متساو (ناتج محلي إجمالي/ نسمة)، يتمتع هذان البلدان ببنية توظيفية نمطية: نسبياً مزيداً من التوظيف في الصناعة والزراعة في الصين وأقل في الخدمات مما هو عليه الحال في الهند.

تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في القطاعات الكبرى (١٩٥٠ - ٢٠٠٥)

(بالمائة)

		ناتج محلي إجمالي			توظيف		
		قطاع أول	قطاع ثاني	قطاع ثالث	قطاع أول	قطاع ثاني	قطاع ثالث
١٩٥٠	١٠٠	٥٨	١	٢٨	٧٢	١١	١٧
١٩٦٠	١٠٠	٥٣	٨	٢٩	٧٢	١٢	١٦
١٩٧٠	١٠٠	٤٦	٢٢	٣٢	٧٢	١١	١٧
١٩٨٠	١٠٠	٤٠	٢٤	٣٧	٦٩	١٤	١٨
١٩٩٠	١٠٠	٣٢	٢٧	٤١	٦٧	١٣	٢١
٢٠٠٠	١٠٠	٢٤	٢٧	٤٩	٥٧	١٨	٢٦
٢٠٠٥	١٠٠	٢٤	٢٧	٤٩	٥٢	١٩	٢٨

المصدر: CSO et *Economic Survey 2004-2005,* Government of India

كما يوجد اختلاف كبير بين الهند والصين في التشوه القطاعي لبنية الناتج المحلي الإجمالي. فنصيب القطاع الأول تدهور من ٥٩% إلى ٢٤% ما بين ١٩٥١ - ٢٠٠٣، مع تسارع مهم منذ ١٩٩١، في حين أن نصيب القطاع الثاني تضاعف ليصل حتى ٢٥% في نهاية الفترة، لكن إلى مستوى أضعف مرتين منه في الصين حيث حصل التشوه في الواقع في العصر الماوي. بالمقابل، شهد نصيب قطاع الخدمات النسبي ارتفاعاً من ٢٨% حتى ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي ما بين ١٩٥١ - ١٩٨٩. في حين أنه شهـــد ركوداً في الصيـــن على معدل ٢٤%، ولم يستدرك تأخره إلا بدءاً من التسعينيات. فقد تجاوز في الهند ال ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١، مقابل ٣٤% فقط في الصين. وتُشير المقارنة بين العملاقين أن التنافسية النسبية للخدمات أعلى بكثير في الهند، وكذلك أيضاً في الزراعة، في حين ينقلب الوضع كلياً في الصناعة (لاسيما المصنوعة). وهذه اللوحة المطابقة للمنافسة الدولية بين البلدين هي التي بعثت هذه الصورة، صورة "مصنع العالم" بالنسبة للصين، و"مكتب العالم" بالنسبة للهند. أخيراً يبدو أن الزراعة الصينية تعاني أكثر من الانفتاح المقدم إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ من مثيلتها الهندية. لهذا السبب فإن مستقبلها بعيد عن أن يكون مضموناً.

٢ - الزراعة الهندية:

أ - عملاق زراعي:

بلد مشهور بمجاعاته حتى إن كانت آخر مجاعة شهدها في البنغال تعود إلى عام ١٩٤٣، تعد الهند بلداً زراعياً عملاقاً. ذلك أن الهند تشكل رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، وتمتلك سابع مساحة في العالم، ولكن المساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثاني سكان زراعيين في العالم بعد الصين: فلاح واحد من خمسة في العالم يعيش في الهند. وهي أيضاً المنتج الأول في العالم للحليب والشاي أو التوابل، والمنتج الثاني عالمياً للحبوب (أرز، قمح، ذرة صفراء، ذرة بيضاء) بعد الصين والولايات

المتحدة، وأخيراً هي الأولى عالمياً في الثروة الحيوانية مع ٤٥٠ مليون رأس، والأولى في مساحة الأرض المروية. والهند أيضاً في انغلاق متناقض على المبادلات الزراعية، مع ميزان تجاري رابح، وأول مُصدِّر عالمي للشاي والتوابل، وثاني مُصدِّر للأرز، والسابع للقمح. وهي في المقام الأول بلد عملاق زراعياً في الداخل. فبفضل تنوع مناخها وتضاريسها الموائمة أصبح٦٠% من مساحتها مزروعة: ١٩٠ مليون هكتاراً مقابل ١٣٠ مليون هكتاراً في الصين. وما يزيد عن ٥٠% من السكان الناشطين اقتصادياً يعملون في الزراعة، و٧٠% من سكانها زراعيين، بحيث أن إن لم يعد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي يشكل إلا ربع الناتج الكلي في عام ٢٠٠٣، فإن الزراعة لا تزال تمارس تأثيرها على الأقل على ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ما يقرب من نصف الطلب كما لوحظ ذلك إبّان سنوات الرياح الموسمية السيّئة. ولا تزال دورة الرياح الموسمية، التي تشكل خصوصية مناخية مهمة لشبه القارة، مع محاصيلها الصيفية (خريف) والشتوية (ربيع)، ترخي بظلالها إلى حد واسع على التقلبات الاقتصادية الهندية كلها، بل على تاريخها السياسي، فكل منعطف سياسي مهم في الهند تلازم مع رياح موسمية سيئة كما في عام ١٩٦٥ و١٩٧١ أو١٩٩١.

ب - نجاحات الثورة الخضراء وحدودها:

لكنّ الثابت هو شبه ركود لما يحظى به الفرد الهندي من الحبوب منذ الاستقلال: ٤١٩ غرام يومياً في بداية الخمسينيات، وصعود بطيء إلى ما يقرب من ٤٧٠ غ إبان الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، وما يقرب من ٤٥٠غ خلال السنوات الأربع الأخيرة. كما تترجم مظالم التوزيع بسوء تغذية وبائي يعاني منه في المقام الأول ٣٠٠ مليون هندي من فقراء البلد. أخيراً، يبقى العجز الغذائي مهماً في عدد الحريرات: ما يزيد عن ٦٠% من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠؛ وما يقرب من ٥٠% منهم بالنسبة للمواد الدسمة، نصفهم من المزارعين؛ و٦٠% بالنسبة للبروتين، ٢٠% منهم من أهل الحضر. كما أن هناك مشكلة التغذية النوعية في المدن.

استجابة للتحدي الغذائي لسكان سريعي التزايد، شهدت السياسات الزراعية المتبعة ثلاث مراحل كبرى. مرحلة توسعية بعد الاستقلال، شملت جميع المزروعات، وترجمت بزيادة سنوية في مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب بمعدل ١ر٤% ، وبمعدل ٥ر٢% بالنسبة للمحاصيل الأخرى، ورقم قياسي بالنسبة للبطاطا (+٤ر٤%) والقطن (+٣ر٣%). غير أن، رغم أنّ سياسة توسيع الأراضي المزروعة هي سياسة ثابتة بالنسبة لحزب المؤتمر منذ ١٩٣٥، فقد ترجم الفشل النسبي في محاولات الإصلاح الزراعي بالتوسع في أراضي هامشية هزيلة الخصوبة، عوَّض عنها التقدم البطيء في الري. وبما أن الأزمة الزراعية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ عرضّت استقلال البلاد للخطر، فقد سرّع انعطاف الثورة الزراعية في وضع هدف الاكتفاء الذاتي(•) في مركز السياسة الاقتصادية كلها في الهند. وارتكزت هذه المرحلة التوسعية على مجموعة من المكونات المرتبطة بإدخال أعداد متنوعة من البذار عالية الإنتاج، لاسيما بالنسبة للقمح والأرز، سبق تجربتها منذ بضع سنوات في المكسيك والفيلبيين. كما تعلّق الأمر بالري، واستخدام الأسمدة الكيماوية، وتطوير تجهيزات التخزين والتوزيع، وأخيراً، بميكانيزمات مؤسساتية أساسية مثل المصرف الزراعي، وسياسة دعم الأسعار، والتخزين في المستوى القومي، ونظام توزيع عام يرمي رسمياً للحفاظ على أسعار منخفضة بالنسبة للشرائح السكانية المتواضعة أو تقديم الإعانات إلى الشرائح الفقيرة. وتُقرأ النتائج في قلب الأرقام الإنتاجية التي تقدمت على توسيع المساحات المزروعة: استقرار في زيادة هذه المساحات (+١ر٠ سنوياً ما بين ١٩٦٥ - ٢٠٠١)، وزيادة في مردود الإنتاج بمعدل +٤ر٢% مقابل +٤ر١%. وأصبح القمح الرابح الأول (+٢ر٣%)، ويأتي الأرز في المرتبة الثانية.

بفضل هذا الانعطاف، ربحت الهند عدة رهانات. فقد تُرجم ازدهار إنتاج الحبوب ببلوغ قمة مخزونه الاستراتيجي ٨٥ مليون طن في عام

(•) self sufficiency or self reliance.

٢٠٠٢، جرى تصريف ٥٠% تقريباً إما عن طريق التصدير (١٣ مليون طن)، وإما في السوق الحرة (٥ ملايين طن)، وأما، بالنسبة للقسم الأعظم منه، باستخدامه لصالح السكان المحرومين، حيث استعملت كمية مهمة منه (١٠ ملايين طن) في برامج الإطعام في العمل (٥٤ روبية يومياً في الورشات العامة في عام ٢٠٠٥، منها ١٤ روبية نقداً، و٦ كغ من القمح). بالإجمال، ارتفع إنتاج الحبوب من ٨٢ مليون طن في عام ١٩٦٠ حتى ٢١٢ مليون طن ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. كما جرى استغلال إرث المزارع الاستعمارية، وبخاصة في التوابل والبهارات، والشاي والبن، والقطن أو قصب السكر. أخيراً، كللت بعض الثورات الأخرى بالنجاح: ثورة الحليب البيضاء، لاسيما بوساطة نمط تعاوني مبتكر ولِد في كجرات (امنول) يسمح لملايين النساء المنتجات الصغيرات الهامشيات ببيع بضع ليترات من الحليب يومياً؛ وثورة صيد السمك الزرقاء، خاصة القاري، التي سمحت للإنتاج باستدراك النمو السكاني بدءاً من منتصف الثمانينيات. أخيراً، شهدت الفترة نفسها انطلاق ثورة تربية الدجاج وإنتاج البيض الذي يتواجد اليوم على بسطات جميع دكاكين الحي أو القرية.

بالمقابل، بدأ النظام الذي أُنشئ في الستينيات يواجه بالتدريج حدوداً خطيرة، ووهناً تدريجياً في الإنتاج، ونتائج ضارة، استدعت البحث عن اندفاعه زراعية جديدة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. طالت المحددات خاسري الثورة الخضراء مثل السنفيات رغم أنها أساسية في بلد ثلث سكانه نباتياً حصراً، وثلاثة أرباعهم بالأحرى نباتيين. هكذا أصاب إنتاجها الركود على ١٣ -١٥ مليون طن منذ ١٩٦٠. كما ترجم فشل ثورة الزيتيات الصفراء في منتصف الثمانينيات باستيراد متنامي لسد استهلاك الزيوت النباتية العارم كما في جميع البلدان النامية الأخرى سريعة نمو الدخول. أخيراً، أحرز إنتاج الفواكه كثيراً من التقدم، لكن يُقدّر أن ٢٠% منه فقط تم الاتجار به بسبب الهدر المرتبط بشبكة توزيع وصناعات تحويلية بدائية.

المنتجات الزراعية الرئيسة بالكميات والمساحة

	مرتبة عالمية	مليون طن			مليون هكتار		
		١٩٨٠ - ١٩٨١	١٩٩٠ - ١٩٩١	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	١٩٨٠ - ١٩٨١	١٩٩٠ - ١٩٩١	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣
حـــــب		١٣٠	١٧٦	١٧٤	١٢٧	١٢٨	١١٢
حبوب	ثالثة	١١٩	١٦٢	١٦٣	١٠٤	١٠٣	٩١
أرز		٥٣	٧٤	٧٣	٤٠	٤٣	٤٠
قمح		٣٦	٥٥	٦٥	٢٢	٢٤	٢٥
ذرة بيضاء (jowar١)		١٠	١٢	٧	١٦	١٤	٩
ذرة شمع (bajar ١)		٥	٧	٥	١٢	١١	٨
ذرة صفراء		٧	٩	١٠	٦	٦	٦
أخرى		٤	٥	٣	٨	٦	٣
سنفيات ٢	ثانية	١١	١٤	١١	٢٣	٢٥	٢٠
حمص (gram١)		٤	٥	٤	٧	٨	٦
فوم دانغول (tur; arhar ١)		٢	٢	٢	٣	٤	٣
أخرى		٦	٧	٥	١٣	١٤	١١
بروتينات زيتية		٩	١٩	١٥	١٨	٢٤	٢١
فول سوداني		٥	٨	٤	٧	٨	٦
سلجم/خردل		٢	٥	٤	٤	٦	٥
أخرى		٢	٦	٧	٧	١٠	١١
قطن ٣	رابعة	٧	١٠	٩	٨	٧	٨
جوته ٣		٧	٨	١٠	١	١	١
سكرقصب	ثانية	١٥٤	٢٤١	٢٨٢	٣	٤	٤
شاي	أولى	١	١	١	٠	٠	١
بن	سادسة	١ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٠,٢	٣ر٠
حليب	أولى	٣٢	٥٤	٨٨			
بيض (مليار وحدة)		١٠	٢١	٤٢			

١ - حبوب خاصة بالهند. ٢ - سنفيات: فصيلة نباتية من ذوات الفلقتين تشمل الفول والحمص والعدس، الخ. ٣ -بمليونات البالات زنة الواحدة ١٨٠ كغ.

المصدر: *Economic survey 2004-2005,* Government of India, année fiscale du 1er avril au 31 mars.

أما بالنسبة للثورة الخضراء نفسها، تعزز الضنى العادي نتيجة تراجع الاستثمارات الزراعية العامة منذ منتصف الثمانينيات، ولاسيما في مجال الري، في حين تفاقمت مشكلات المياه بسبب الضغط السكاني والآثار الضارة للتلوث الكيماوي الذي يثير قلقاً متنامياً. ففي حين أن الإنتاجية الكامنة للأنواع الهجينة هي ما بين ٤٠ -٥٨ كنتالاً بالنسبة للأرز، فإن الإنتاجية المشاهدة في الهند لم تتجاوز ٢٩ر٣ كنتالاً لكل هكتار مقابل ٦٣ر٢ كنتالاً في الصين، و٨٨ر٨ كنتالاً في مصر (رقم قياسي عالمي). واتخذت الآثار السلبية المصاحبة للنظام شكل حلقة مفرغة من إعانات الحبوب أدت إلى انفجار كلفتها: ٢٨ر٥ مليار روبيّة في عام ١٩٩١ - ١٩٩٢، وما يقرب من ١٤٠ مليار روبية في عام ٢٠٠٣، أي ما يعدل ٦% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يُقرأ فساد النموذج في تطور حجم المُستغلاّت الزراعية، الذي يشير إلى فيض السكان الزراعيين: ٢ر٨٨ هكتاراً للمستغلة في عام ١٩٥٣، و١ر٤١ هكتاراً في عام ١٩٩٥، ويقترب مساحة المستغلة بسرعة من حدود الهكتار الواحد.

جميع هذه المؤشرات التي تدركها السلطات جيداً قادت الهند إلى البدء، ولو بشكل خجول حالياً، بثورة زراعية جديدة. على أن تجمع هذه الثورة بين تبنّي تقانات جديدة، لاسيما الـــ OGM وإدراج دولي مناسب لمنتجات عالية القيمة المضافة. ويشاهد هذا الانزلاق في تطور الموقف الهندي في المفاوضات التجارية الدولية الحديثة حين تحاول إيجاد تسوية بين الانفتاح اللامتناسق للبلدان الغنية ومبدأ الاكتفاء الذاتي للهند مثل الاكتفاء الذاتي لجماهير الفلاحين الذين لديهم إمكانات توظيف أخرى في الوقت الحاضر.

٣ - الصناعة:

في حين أن الصين أصبحت منذ بضع سنوات مركزاً عالمياً للصناعة المصنوعة، يبدو الإقلاع الهندي أكثر بطئاً بكثير. يضاف إلى ذلك أن المؤشرات الحديثة للتسارع منذ انفتاح ١٩٩١ تدلل على نموذج تصنيعي مختلف تماماً عن نموذج الإنتاج الصناعي الكمي التصديري الصيني. فالنموذج

الهندي أقل تخصصاً وانفتاحاً، وأكثر اتجاهاً للتنوع، وذا قيمة مضافة قوية موحدة بهدف التعويض عن المعوقات البنيوية كما في البنى التحتية. كما أنه لايزال شديد التخلف في القطاع غير المنظم.

أ - بنى الصناعة الهندية : مجموعات عائلية وقطاع غير منظم:

لا تزال خيارات الاستقلال الإيديولوجية تسم بشدة البنية الصناعية الهندية. فمن قطاع لا وجود له، أحرز القطاع العام تقدماً حتى أصبح، مع منعطف التسعينيات، يمثل ثلث القيمة المضافة. ولا يزال اليوم يمثل ما يزيد قليلاً عن ٢٥% من الوحدات الإنتاجية شديدة التمركز: ٥% من عدد المنشآت، لكن ما يقرب من ثلث رأس المال. وحتى يومنا هذا لا يزال يُعبّر عن حظر الخصخصة السياسي، كمرحلة لتوطيد تدريجي لنواة صلبة مركزة في الصناعات القاعدية مثل الطاقة (شركة البترول والغاز الطبيعي، شركة البترول الهندية)، والفولاذ (سلطة الحديد الهندية؟ SAIL) والبتروكيماويات (BP) والاتصالات (BSNI)، لكنها منفتحة من الآن فصاعداً على المنافسة الخاصة. وتشهد القطاعات الأخرى حركة بطيئة في نزع الاستثمار فيها، لا سيما في الدول التي يتركز فيها ما يزيد عن نصف القطاع العام، ولم تعد تملك وسائل تقديم الدعم المادي له.

في الحد الأقصى الآخر، عرف القطاع الخاص الكبير لأمد طويل رقابة صارمة على استثماراته قبل تليِّن القبضة الأول في عهد أنديرا غاندي في الثمانينيات. ويُعدُّ الرابح الأكبر من إصلاحات عام ١٩٩١ لدرجة أنه تمخض عن اشتداد المنافسة الداخلية والخارجية انقلابان مهمان. الأول، تمثل في واقع أن قسماً كبيراً من المجموعات الكبيرة العائلية التقليدية أبدى عجزه عن التكيف واختفى إما خلف جيل جديد من المجموعات العائلية الخاصة أكثر عدوانية بكثير (بهارتي، باتالون...)، وإما خلف مجموعات أجنبية استفادت من انفتاح قطاعات مثل قطاع السيارات (سوزوكي - هونداي)، والاتصالات (هتش) أو الاسمنت (لافارج)، وإما خلف أولئك الذين استفادوا من تشريع ملزم حتى الآن بتأسيس شراكات مخاطرة (joint ventures) مع شركات أجنبية (هيرو - هونداي، تويوتا - كيرسلوسكر،

ميشلان - ابولو). أما الانقلاب الثاني، فتمثل في أن المنافسة أجبرت المجموعات الهندية الكبيرة على التركيز من جديد على نقاط قوتها والتخلي تدريجياً عن بنية المجمع التي سهلتها سياسة التراخيص الصناعية. فكانت النتيجة، وبشكل مناقض، ازدهاراً لا سابق له في بعض القطاعات الضعيفة في إحداث الوظائف، بل إلى تناقص منتظم لعددها في المجموعات الكبرى المدرجة في سوق الأوراق المالية. ومع ذلك تبقى خصوصية الهند في هيمنة الطابع العائلي على منشآتها الكبرى، حتى إن لُوحظ تنامي احترافية كوادرها القيادية، كما هو الأمر بالنسبة لمجموعة تاتا الهندية، التي أصبح حفيد مؤسسها راتان تاتا (٦٨ سنة) من الآن فصاعداً العضو الوحيد من العائلة في مجلس إدارة المجموعة. أمام الصين، يشكل ذلك أحد أصول الهند التي وضعت هدفاً لها هو أن يصبح لها مجموعتان أو ثلاث مجموعات بين المجموعات الخمسين الأولى في كل قطاع خلال السنوات القادمة.

المجموعات الهندية الخمسين الأولى وفقاً لرسملتها ونمط ملكيتها

مراتب الشركات	رسملتها ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (مليارات دولارات أمريكية)	وضعها القانوني شركة أعمال عامة/أجنبية	موطنها	المجموعة
١ - صناعات اعتمادية	٢ر٢٨	اعتمادية	كجرات	فيشنافا كجراتي
٢ - شركة البترول والغاز الطبيعي	٢ر٢٣	عامة		
٣ - تاتا	٩ر١٩	تاتا	كجرات (ايران)	بارسي
٤ - بهارتي للاتصالات/مخاطرة	٨ر١٣	بهارتي للاتصالات	بنجاب	باتيا
٥ - شركة البترول الهندية	٨ر١٠	عامة		
٦ - اينفوسيز للتقانات	٥ر٨	انيفوسيز	تاميل نادو	براهمان
٧ - ويبرو	٣ر٨	ويبرو للتقانات	كجرات	لير/ليانغر
٨ - اف بيرلا	٩ر٦	اف. بيرلا	راجستان	بورا(مسلمة)
٩ - هندستان ليفر	٣ر٦	أجنبية		
١٠ - مصرف الدولة المركزي	٨ر٥	عامة		
١١ - هدفيس(مصرف)	٦ر٥	هدفيس		
١٢ - آيتك	٥ر٥	آتيك		
١٣ - مختبرات رانباكسي	٨ر٤	رانباكسي	بنجاب	شاترياسيخ
١٤ - مصرف ICICI	٤ر٤	ICICI		

١٥ - اتش س ل للتقانات	٤ر٤	اتش س ل	تاميل نادو	ندار
١٦ - باجاج للسيارات	٤ر٣	باجاج	راجستان	نانيا/ماروار ي
١٧ - الصناعات المعمقة (الهند)	٤ر٢		راجستان	نانيا/ماروار ي
١٨ - غايل (الهند)	٣ر٦	عامة		
١٩ - هيئة الحديد الهندية	٣ر٢	عامة		
٢٠ - بهيل(بهارات للكهربائيات الثقيلة	٣	عامة		
٢١ -سوزوكي -ماروتي اوديوغ	٢ر٨	أجنبية		
٢٢ - شركة بترول هندستان	٢ر٧	عامة		
٢٣ - شركة بترول بهارات	٢ر٥	عامة		
٢٤ - لارسن وتوربو	٢ر٥	مجموعة لارسن وتوربو	ماهاراسترا	براهمان فاراني
٢٥ - ستيام لخدمات الحاسوب	٢ر٣	ستيام	تاميل نادو	براهمان لير ليانغر
٢٦ - شركة الالمنيوم الوطنية	٢ر٢	عامة		
٢٧ - هيرو هوندا موتورز	٢ر١	مجموعة هيرو	بنجاب	نانيا/بنجاب
٢٨ - شركة بيفلي ليغنيت	١ر٩			
٢٩ - بريوايريز المتحدة	١ر٨	مجموعة بريوايزرالمتحدة	كارناتكا	براهمان شيتيا ناغا
٣٠ - سيبلا	١ر٦		كجرات	بورا(مسلمة)
٣١ - شمس للصناعات الصيدلانية	١ر٥		راجستان	نانيا/ماروار ي
٣٢ - ل م ثابار	١ر٥	ل م ثابار	بنجاب	شاتريا بنجاب
٣٣ - ا ب ب	١ر٥	ا سي براون بوفيري ي ن س		
٣٤ - نيكولا بيامال انديا	١ر٥	نيكولا بيرامال	راجستان	بانيا/ماروار ي
٣٥ - مختبرات دكتور ريديز	١ر٤		اندهرا براديش	براهمنز
٣٦ - الدهانات الآسيوية(الهند)	١ر٤	الدهانات الآسيوية (الهند)	كجرات	تشوكسي كجراتي
٣٧ - وكهاردت	١ر٤	مجموعة وكعاردت	كجرات	بورا(مسلمة)
٣٨ - موروغابا	١ر٣	موروغابا	تاميل نادو	براهمان تشيتا ناغا
٣٩ - زي للافلام التلفزيونية	١ر٣		راجستان	نانيا/ماروار ي
٤٠ - ايسار	١ر٢	ايسار		
٤١ - نستلة الهند	١ر٢	أجنبية		
٤٢ - اسمنت كجرات امبوجا	١ر٢		راجستان	بانيا/ماروار ي

٤٣ - بيكون	٢ر١	محموعة بيكون الهند	كجرات	كجرات
٤٤ - جايبراكاش	٢ر١		ماهاراسترا	باتيا ماهراتي
٤٥ - جيندال	١ر١		راجستان	مارواري
٤٦ - ب ك بيرلا	١ر١	ب ك بيرلا	راجستان	ناتيا/مارواري
٤٧ - ماديا	١ر١	مجموعة واديا	كجرات(ايران)	بارسي
٤٨ -كودريج للمنجات الاستهلاكية	٠ر١	غودريج	كجرات (ايران)	بارسي
٤٩ -فيديش شنتشار نيغام	٠ر١	تاتا	كجرات (ايران)	بارسي
٥٠ -ر. ب غونيكا	٠ر١	غونيكا	راجستان	جين مارواري

المصدر: *Business Jndia,* numero annuel sur les groups indiens, et Dorin, Flamant, Lachaier et Vaugier-Chatterjer (2000).

وتُعدُّ أهمية الصناعة الصغيرة أحد خيارات الهند السابقة الثابتة. فهي تحقق ما يقرب من ٤٠% من الإنتاج الصناعي، منها ما يقرب من الثلث مخصصاً للتصدير، وتمثل إلى حد بعيد المزود الحقيقي بالوظائف (٦٥%) وبنمو سنوي بمعدل ٤% - ٥%، ما يجعل منها صمام أمان رئيس، لاسيما في المناطق الزراعية حيث يتمركز ثلاثة أرباع المنشآت المتوسطة والصغيرة. غير أن هذه المنشآت واجهت أزمة تكيف منذ تسارع الإصلاحات. تاريخياً، تمتعت الصناعة الصغيرة بالحماية منذ صدور أول قرار سياسي صناعي في عام ١٩٤٨ باسم المثل الأعلى الغاندي الخاص بالصناعات القرويّة، ولكن أيضا بسبب الاهتمام بتوفير رأس المال المخصص للقطاع العام. وتطلق صفة الصناعة الصغيرة على المنشآت التي تستخدم عشرة عمال كحد أقصى، أو تلك التي يكون سقف رأسمالها منخفض. وقد وجدت نفسها بالتدريج تحتفظ بقطاعات بأكملها: ٨٣٧ قطاعاً في أوجها في العام ١٩٨٣، أي ما يعدل ٧٥٠٠ منتجاً تقريباً، منهم مروحة واسعة من المنسوجات ومكونات السيارات أو المنتجات الغذائية والخاصة بالعناية الصحية. وتعد المنشأة الصغيرة في الواقع منشأة ثنائية الطابع، مع مكون تقليدي من النوع الحرفي، قليلاً ما يستخدم الآلة أو لا يستخدمها إطلاقاً، ومكون حديث يمثل ما يقرب من ٧٥% من الإنتاج، لكن ثلث الوظائف فقط. هكذا قاد نمو المنشآت الصغيرة

السريع في كنف المنتجات المخصصة لها وقوانين العمل (ما يبرر أحياناً جميع التجاوزات المفرطة) إلى بروز ظواهر المدن الصناعية المتخصصة كما هو الحال بالنسبة إلى مدينة لودهيانا الصناعية في البنجاب حيث يوجد ٦٣% من الإنتاج الهندي من مكونات الدراجات الهوائية، أو أيضاً ٩٢% من المطرزات الصوفية. هكذا يوجد في الهند عدة مئات من مجمعات (clusters) المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحديثة، يعمل في الواقع قسم ضخم منها بالباطن لصالح الصناعات الكبيرة التي تجد فيها وسيلة للالتفاف على تشريع العمل الصارم في القطاع المنظم. ومع ذلك فقد تمخض عن التحرير وعي الآثار المنحرفة لنظام الاحتفاظ (système de reservation) التي قادت إلى التقليل من علاوة الجودة، وشروط العمل وخفض الكلفة وزيادة الإنتاج. ولهذه الغاية، قامت حركة لنزع حق الاحتفاظ بالتدريج بدءاً من عام ١٩٩٧، لاسيما مع تبني سياسة المنسوجات ((Textile Policy) في العام ٢٠٠٠، بالنسبة للملابس بحيث أن عدد القطاعات الخاضعة لنظام الاحتفاظ انخفض إلى ٦٠٥ قطاعاً في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤. لكن تعدد المقاومات الاجتماعية والسياسية لن يؤدي إلى تغيير المشهد الصناعي إلا بالتدريج.

ب - الدينامية القطاعية ما بعد التحرير:

يتكون الإرث القطاعي للسياسة الصناعية السابقة على التحرير من بنية صناعية متوازنة إجمالاً بما فيه الكفاية. فهي تتكون من ثلث من القطاعات الأساسية (بترو كيماوي، تعدين أو اسمنت)، والثلث الثاني من قطاعات المنتجات الوسيطة (كيماوية، تحويل أولي للمعادن، ومنتجات خشبية)، والثلث الثالث من السلع الاستهلاكية المعمرة، ولاسيما غير المعمرة (٦% مقابل ٢٤%). بالمقابل، مع ٩% من الإنتاج الكلي، لم يحقق قطاع سلع التجهيزات وعوده كما هو الحال بالنسبة لبقية البلدان النامية الأخرى التي اتبعت النمط نفسه لإستراتيجية إحلال

الواردات. غير أن تحرير عام ١٩٩١، عدل بشدة الحيوية الصناعية في الهند مع تخصص متنام داخل كل قطاع وحتمية المنافسة الداخلية والخارجية التي أعادت توجيه الطرائق الصناعية وفقاً للقدرة على الاندماج في تحول العمل العالمي. فعلى خلاف الصين، التي اختارت بوضوح القطاعات وفقاً لكثافة العمالة رخيصة الثمن لكي ترتقي، وبعد ذلك الفروع داخل التقسيم العالمي الآسيوي للعمل، فإن الصناعة الهندية سعت للاندماج بشكل أكثر نعومة في المنافسة العالمية بمنح قيمة لقدرتها على العمل بالباطن في أعشاش تقانية (لاسيما عندما لم تكن تملك بعد سوقاً داخلياً مليئاً بما فيه الكفاية).

بنية المنشآت الهندية حسب حجم المنشأة

مجمل قيمة رأس المال[1]	عدد المنشآت	عدد العاملين[2]		قيمة رأس المال	القيمة المضافة الصافية
		عمال	مستخدمين	ر.س كروزيس[3]	ر.س كروزيس[3]
منشآت صغيرة جداً					
(أقل من ٥ لاخ)[3]	٥٩١٣١	١٣٩٦	١٥٩٨	٨٢٩٧	٦٢٨١
منشآت صغيرة					
(ما بين ٥ - ١٠٠ لاخ)	٥٦٤٩٦	١٩٢٠	١٤٥٣	٣٩٧٤٨	١٨٨٩٠
منشآت متوسطة					
(١٠٠-١٠٠٠ لاخ)	١٣٩١٣	١٦٧٦	٢٢٤٢	٨٠٢٣٩	٣١٥٣٤

منشآت كبيرة					
(١٠٠٠ - ١٠٠٠٠ لاخ)	٥٣٦٩	١٩٢٥	٢٦٧٢	٢٠٧٢٠٨	٤٩٩٣٤
منشآت ضخمة					
(أكثرمن ١٠٠٠٠ لاخ)	٦٤٢	٦٨٨	٩٦١	٢٥١٠٣٨	٤٩٣٠٨
المجموع	١٣٥٥٥١	٧٦٠٥	٩٩٢٦	٥٨٦٥٣٠	١٥٥٩٤٧

١ - تجهيزات وسيولة مالية. ٢ - ويشمل جميع العاملين في ملاك العمل: عمال (بما فيهم المستخدمين بالمعنى الفرنسي) والكوادر. ٣ - واحد لاخ = ١٠٠٠٠٠ روبية، واحد كروري = ١٠ ملايين روبية (سعر صرف تقريبي ٥٥ روبية هندية= واحد يورو).

المصدر: Datt (2004), cité à partir de l'Annuel survey of Industries (1997-1998).

في قطاع الصناعات القاعدية، تُعدُّ صناعتا البتروكيماويات والفولاذ مثلين جيدين يتمتعان بميزة تنافسية محققة تسمح للصناعة الهندية بخدمة السوق الداخلي والتصدير بآن معاً، بما في ذلك إلى الصين. ورغم أن الهند تعتمد باطراد على البترول المستورد، يوجد في كجرات إحدى أكبر مصافي البترول في العالم نتيجة استثمار عظيم قامت به مجموعة الاعتماد الخاصة في الثمانينيات. وتظهر المجموعتان العامتان وهما شركة النفط الهندية وشركة النفط والغاز الطبيعي نفسيهما بالتدريج شركتين عالميتين قائدتين في المستقبل في ميدان النفط والغاز مع سياسة عدوانية طويلة الأجل ستقودهما إلى الحصول على حقوق التنقيب في أفريقيا (السودان) وآسيا الوسطى (كازاخستان) أوفي روسيا. أخيراً، وعلى طول هذا الفرع، أصبحت الهند مستقلة استقلالاً واسعاً في مرحلة الصناعة التحويلية. فمجموعاتها للخيوط النسيجية الصناعية والدهانات (دهانات آسيا)، تعد بين الأوائل في العالم وتصدر حتى إلى الصين. وسوف تضاعف مجموعة جيندال، الخامسة في

العالم بعد الكورية SKC، قدراتها الإنتاجية خلال السنوات القادمة، وهي تصدر الآن ٧٠% من إنتاجها من أغطية التغليف films d'emballage، منها ٥٠% إلى أوروبا.

أما بالنسبة لصناعة الفولاذ، فالهند لا تزال بعيدة عن أن تُعدُّ بين كبار المنتجين العالميين مع إنتاجها البالغ ٣٧ مليون طن في عام ٢٠٠٤، مقابل ٢٧٠ مليون طن إنتاج الصين. لكن هذا الإنتاج يسد استهلاكها (٣١ مليون طن) مع واردات منه تبلغ ما يقرب من ٥ر١ مليون طن، في حين إن صادراتها منه تحرز تقدماً سريعاً منذ بضع سنوات (٥ مليون طن في عام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، نصفها يصدر إلى الصين)، وربما أصبحت تيسكو (مجموعة تاتا) اليوم المنتج الأكثر خبرة في العالم. وبفضل الاحتياطيات الغزيرة للمعدن عالي النوعية في دولة أوريسا، تنوي المجموعة الكورية بوسكو استثمار ٤ر١٢ مليار دولاراً أمريكياً فيها من أجل بناء مصنع مدمج للفولاذ بقدرة إنتاجية تصل إلى ١٢ مليون طن سنوياً، وعلى اثر مزاودة مجموعتي تاتا وميتال (ل ن م)، يُقدّر أن الإنتاج سيصل حتى ٥٣ مليون طن مع القدرات الإنتاجية التي ستستقر في هذه الدولة من الآن حتى عام ٢٠١١. إجمالاً، من المحتمل أن يصل إنتاج الهند من الفولاذ إلى ١٠٠ مليون طناَ من الآن حتى العام ٢٠٢٠ حتى لو كانت قدرتها الكامنة يمكن أن تصل حتى ٢٠٠ مليون طناً وفقاً لتقديرات بعض المختصين. أما بالنسبة للمعادن الأخرى، فإن الهند أصبحت من الآن فصاعداً المنتج الثاني في العالم لمادة الكروم، والخامس للحديد والبوكسيت.

في صناعة الدراجات النارية والسيارات، إبان الثمانينيات، خرجت الهند من النظام الذي يرغمها على إنتاج سلاسل صغيرة من الموديلات المصممة في الخمسينيات (انفيلد، اوستن/ امبسادور). مستفيدة من سوق داخلي واعد، ارتفع إنتاج الدراجات النارية من ٤٤٧ ألف دراجة سنوياً في عام ١٩٨٠ حتى ما يقرب من ست ملايين دراجة في عام ٢٠٠٤، لتصبح المنتج الثاني في العالم مع المجموعات الهندية مثل باجاج أو هيرو - هوندا اللتان نسجتا شبكات تحالف عالمية

مع معظم المنتجين اليابانيين. وفي صناعة الشاحنات، يصل إنتاج الشركتين الهنديتين تيلكو (مجموعة تاتا) وآشوك ليلاند (عائلة هندوجا التي اشترت الشركة البريطانية الأم) حتى ما يقرب من ٣٠٠ ألف وحدة سنوياً، واتجهت تيلكو حديثاً نحو العالمية بشرائها فرع شاحنات سامسونغ ومنتج إسباني أيضاً. وفي صناعة السيارات، تجاوز الإنتاج عتبة المليون سيارة في عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٢٠ ألف سيارة في عام ١٩٩٠، وبالكاد ٥٠ ألف سيارة في عام ١٩٨٠. ومن الآن فصاعداً، يسيطر المنتجون الأجانب على السوق، لاسيما الشركة اليابانية سوزوكي التي طرحت أول مخاطرة مشتركة في عام ١٩٨٤ (٥٥% من السوق)، تبعتها الكورية هونداي ١٠٠% في عام ٢٠٠١ فقط، ثم تويوتا بالتحالف مع المجموعة المحلية كيرلوسكار، في حين أن رونو ستخرج موديلها الكلي لاغان بالتحالف مع مجموعة ماهيندرا. لكن المجموعات المحلية تعيد النظر في تنظيمها. فخارجاً عن التحالفات سالفة الذكر، تجاوز إنتاج المجموعة الهندية الأولى تيلكو عتبة ١٠٠ ألف وحدة في عام ٢٠٠٤، وتعمل بالباطن لحساب شركة روفر، وتحالفت مع فيات في بداية عام ٢٠٠٥، وترمي إلى طرح أول سيارة هندية في الأسواق بسعر يقل عن ١٠٠ ألف روبيّة (٢٠٠٠ يورو) في العام ٢٠٠٨. متخصصة في صناعة السيارات الصغيرة، هكذا أصبحت الهند قاعدة للتصدير منذ ٢٠٠٣ (٢ مليار دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٤)، وتتجه لتصبح منتجاً عالمياً بالغ النشاط (a hum) في هذا الفرع من صناعة السيارات، بفضل كلف بحث وتطوير أقل عشر مرات (لم يكلف تطوير الانديكا شركة تيلكو سوى ١٤٠ مليون دولاراً أمريكياً)، وصناعة مكونات في أوج توسعها بفضل إستراتيجية عمل بالباطن منسوخة عن سابقة خدمات المعلوماتية.

واتبعت إستراتيجية العش stratégie de niche نفسها والعمل بالباطن في مجال الصيدلة والتقانات الحيوية حيث تصعد الهند كقائد عالمي بعد أن تخصصت في صناعة العقاقير الجنسية، وتعمل بالباطن لحساب أكبر المجموعات العالمية. هكذا تملك الهند أكبر عدد من مواقع الإنتاج المعتمدة من

قبل USFDA: ٦٣ موقعاً مقابل ٢٠ موقعاً في الصين أو إسبانيا. وتنتج سيبلا مثلاً الأدوية المضادة ل HIV الأرخص في العالم، وتصدر ٤٠% من الإنتاج إلى ١٤٠ بلداً في العالم. وتجاوزت مبيعات مختبرات رانباكسي، المنتج الهندي الأول، المليار دولار، واشترت مختبرات ر ب ج أفانتي الفرنسية في عام ٢٠٠٤ بمبلغ يقرب من ٥٠ مليون دولاراً. وفي مستوى التقانات الحيوية، لا تستخدم هذه الصناعة بعد سوى ٩٠٠٠ شخصاً ويصل دخلها إلى ما يقرب من مليار دولاراً أمريكياً. لكن قد يضاعف اللاعبون الخمسة الكبار في هذا القطاع ومنهم بيوفارما أو بيكون، مبيعاتهم خمس مرات من الآن حتى عام ٢٠١٠، ما يجعل الهند أول قطب عالمي في هذا القطاع، مع كلفة بحث وتطوير تُقدّر بخمس مرات أقل منها في البلدان المتقدمة. ومن هنا فإن من المتوقع أن ترتفع الاستثمارات من واحد إلى عشرة مليارات دولاراً أمريكياً، وأن يرتفع عدد الوظائف إلى مليون وظيفة من الآن حتى ٢٠١٠، بفضل، من جهة، الشركات متعددة الجنسيات، ولكن أيضا الشركات الهندية التي تستفيد من قربها الجغرافي، لاسيما بنغالور، ملكة التقانات الحيوية في الهند.

وهناك أمر مهم، فمن بين القطاعات الحديثة في طور العولمة فشلت الهند حالياً في قطاع الالكترونيات، رغم توافر إرادة جمعية منذ عدة سنوات. ففي حين أن إنتاج الأجهزة المنزلية أخذ يحقق ازدهاره مع وصول الشركات العالمية الكبرى الكورية (سامسونغ، ل ج) أو السويدية (وايرلبول)، منجذبة بمئات الملايين من المستهلكين الهنود المليئين، الذين أثاروا نشاط المنتجين المحليين مثل فيديوكون التي تقاوم من الآن فصاعداً الضغط الصيني في هذا المجال، فإن الحال ليس كذلك في الإنتاج الالكتروني. فمبيعاتها لم تتجاوز ١٠ مليارات دولاراً أمريكياً في ٢٠٠٤، أي خمس مرات أقل من الصادرات الصينية لوحدها في هذا القطاع، ما يجعل ضعف الهند في الإنتاج الكمي النمطي أمراً ملموساً أمام منافس صيني منشبك في الدائرة المدمجة الآسيوية انطلاقاً من اليابان ومروراً بكوريا الجنوبية أو سنغافورة.

كما أصبح الضغط الصيني أمراً ملموساً أيضاً في قطاع النسيج - الملابس الذي لا يزال يشكل أول قطاع صناعي مع ما يقرب من ١١% من إنتاج السلع المصنوعة، أي ما يعدل ٤% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي، ولاسيما أنه يوفر٣٥ مليون وظيفة، ويُسهم في ثلث الصادرات، وهو المورد الأول للعملات الصعبة للبلد مع خدمات المعلوماتية. لهذا السبب يُقدّر الخبراء أن الهند قد تصبح رابحاً كبيراً من إلغاء حصص النسيج في شهر كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٥. فحسب مكتب ماكينزي، قد تصبح المورد العالمي الثاني للمنتجات النسيجية بعد الصين وبقيمة صادرات تبلغ ٢٠ - ٢٥ مليار دولار أمريكي من الآن حتى عام ٢٠١٣، لكن شريطة إعادة هيكلة مستمرة لهذا القطاع، وأن تُحّسن الهند بناها التحتية. غير أن ذلك لن يكون كافياً للحفاظ على الاستخدام في المستوى الحالي نفسه. ويُسلّط الضوء على أحد التحديات الكبرى التي تواجه الصناعة الهندية التي لا يؤدي خيار العولمة دائماً إلى خزن فوائد بالنسبة لإحداث الوظائف في حين أن جماهير الشباب بسيطة التدريب تتوافد إلى سوق العمل بمعدل ٦ - ٨ مليون شخص سنوياً. لاسيما أن تطوراً مماثلاً قد يُصيّب صناعات السلع الاستهلاكية التي لا تزال صناعات تقليدية جداً وبسيطة التصنيع. ومن الواجب أن يأتي التسارع مع الثورة الحالية في التوزيع الهائل منذ التحرير الحديث العهد لهذا القطاع، وتعدد المراكز التجارية، وظهور بعض المجموعات الهندية الكبيرة مثل باتالون، تعقبها مجموعات عالمية في القطاع نفسه مثل وول مارت، ومترو، أو كارفور.

٤ - ثورة الخدمات:

منذ تسعينيات القرن العشرين، يُعدُّ إسهام الهند القوي في قطاع الخدمات إسهاما يتجاوز النماذج التقليدية من نمط كوزنيتس أو تشينيري، ويضفي سمة خاصة على النمو الهندي. ففي ما بين ١٩٥١ - ١٩٨٠، نمت الخدمات الهندية بمعدل متوسط ٥ر٤% سنوياً مقابل ٣ر٥% بالنسبة للصناعة. وشهد عقد الثمانينيات تسارعاً في نموها ليصل إلى معدل ٦ر٦% سنوياً، لكن أقل بمقدار

بسيط من معدل النمو الصناعي. وتسارع هذا النمو فيما بعد حتى بلغ معدل ٥ر٧% سنوياً خلال التسعينيات ليستقر منذ ذلك الوقت على معدل قريب من ٨ - ٩% سنوياً، وإسهاماً يزيد عن ٦٠% في تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الهندي. ويُشير توزيع الناتج المحلي الإجمالي والسكان الناشطين اقتصادياُ في قطاع الخدمات إلى نموذج هندي مشوه بالمقارنة مع النموذج القياسي وفي مستوى تطور الهند: ٥ر٥١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣، مقابل ما يقرب من ٤٠% بالنسبة لاقتصاديات تتمتع بمستوى من الدخل الفردي نفسه، ولاسيما أقل بمعدل٢٥% بالنسبة للاستخدام، بل مع انخفاض نسبي خلال عقد التسعينيات. بحيث أن مستوى الإنتاجية النسبي في هذا القطاع يشكل أحد المستويات الأعلى في العالم إذا ما قورن تطور إسهامه في النمو مع تطور إسهامه في الاستخدام.

نمو الإنتاج والاستخدام في قطاع الخدمات إبان التسعينيات

	نمو %	% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠
خدمات في المنشآت	٨ر١٩	١ر١
اتصالات	٦ر١٣	٠ر٢
مصارف	٧ر١٢	٣ر٦
فنادق ومطاعم	٣ر٩	٠ر١
تربية، صحة وبحث	٤ر٨	٥ر٥
تجارة	٣ر٧	٧ر١٣
أخرى ومنها التسالي	١ر٧	٧ر٠
نقل ما عدا السكك الحديدية	٩ر٦	٣ر٤
تأمين	٧ر٦	٧ر٠
إدارة، دفاع	٠ر٦	١ر٦
خدمات قضائية	٨ر٥	٠ر٠
عقارية	٠ر٥	٥ر٤
خدمات شخصية	٠ر٥	١ر١
نقل بالسكك الحديدية	٦ر٣	١ ر١
مجموع	٥ر٧	٠ر٤٨

المصدر: Gordon and Gupta, (2004).

وتؤكد معطيات الإنتاجية في فروع هذا القطاع المكانة الفريدة التي يحتلها قطاع الخدمات في الاقتصاد الهندي، مع حصة نسبية راجعة تنازلياً للقطاع في استخدام رأس المال الهندي وانخفاض أسعاره النسبية، ولاسيما في مجال الاتصالات والمصارف وشركات التأمين، والمطاعم والفنادق. هذه السمات هي السمات نفسها للدور الذي تقوم به الصناعة المصنوعة في النموذج الصيني الذي تعادل إنتاجيته النسبية ضعف متوسط إنتاجية الصين. ويعزز مثل هذا المؤشر فكرة تقاسم العالم مستقبلاً بين مصنع عالمي صيني ومركز خدمات عالمي هندي صاعد، حتى إن كانت الهند، هذه اليالطة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين ليست إلا في بداياتها وتخفي الصعود الموازي للتنافسية الصناعية للهند.

إن ارتبطت صورة ثورة الخدمات في الهند بخدمات المعلوماتية (IT) أو بالمنشآت (BPO Business، process outsourcing)، فقد شكلت أقل من ٢% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي في عام ٢٠٠٣، وإذن أقل من ٤% من الخدمات، و٦٥٠ ألف عامل مباشر. والواقع أن حيوية ما بعد التسعينيات طالت الخدمات العصرية بمجملها، ما سمح بتزويد الهند بقدرة عالمية على العمل بالباطن حتى في مستوى الصحة، والخدمات المالية والقانونية والسياحية. فأولئك المدعوون بالمتحركين الراسخين fast movers، ارتفعت حصتهم في مجمل القطاع الثالث التجاري من ٢٥% في التسعينيات حتى الثلث في عام ٢٠٠٠، وقد تصل إلى ٥٠% بحلول العام ٢٠١٠. وشهدت الخدمات في المنشآت نمواً سنوياً بمعدل يزيد عن ٢٠% في التسعينيات، تتبعها خدمات الاتصالات (١٥%)، وأخيرا القطاع المالي (١٣%)، منه ما يزيد عن ٢٠% في مستوى الخدمات المصرفية. وتعزى أسباب ثورة الخدمات المثيرة في الهند إلى التحرير الداخلي والخارجي في الثمانينيات والتسعينيات في سياق مضاعف. ففي المستوى العالمي، سمح قيام المنشآت بتسويق النشاطات الخدمية وثورة الاتصالات بنهضة سريعة للعمل بالباطن العالمي في البلدان التي تملك مؤهلات تصنيعية ملائمة، كما هو الحال بالنسبة للهند مع ٥ر٢ مليون من حملة الشهادات العليا من خريجي معاهدها

وجامعاتها سنوياً. وفي المستوى الداخلي، أدى الفشل في إحداث الوظائف في قطاع الصناعة إلى إفراط في اليد العاملة الماهرة، والضغط على مجمل الرواتب. هكذا يبدأ شاب مجاز بالعمل في منشأة تعمل بالباطن في عام ٢٠٠٥ براتب يتراوح ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ يورو شهرياً، وأكثر بقليل من الضعف بالنسبة لمهندس يعمل في تشغيل الحاسبة الالكترونية software (٩٠٠ يورو بالنسبة لرئيس مشروع). لهذا السبب هل تستطيع الهند تجاوز القطاع الصناعي وتأسيس إقلاعها على قفزة مباشرة إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي؟ وهل يسمح لها نظامها التربوي الاعتماد على رأسمالها البشري بعد ذلك للحفاظ على إيقاع السنوات الأخيرة ؟ هكذا يبقى العديد من التساؤلات التي سنأتي على ذكرها مطروحاً.

الفصل الرابع

نمـو وتنميـة

غالباً ما يملك المرء صورة فصامية عن الهند. فمن جهة، هند حديثة تجذب استخدامات مهندسي المعلوماتية العالم كله، وتزوج فتياتها في استقبالات خارقة الكلفة. ومن جهة أخرى، فقر جماهيري يُعدُّ بمئات الملايين. ويتحدث المتفائلون عن ظهور طبقات وسطى تتبجح بها لوحات إعلانات عملاقة باطراد، تقترح أطروحة تسارع النمو منذ إصلاحات عقد التسعينيات مع أثره الكلاسيكي القادم تدريجياً (trickle down). وآخرون، وغالباً السلطات الهندية نفسها منهم، يبررون تخلف الهند المهم عن الصين بالتعاقب المزعوم بين الديمقراطية والاستبدادية تجاه تحدي الفقر الجماهيري. والواقع، بحسب جائزة نوبل الاقتصادية أمارتيا صن، وهو نفسه هندي، فإن هذه الأطروحة ليست لصالح الهند، حتى إن كان مفهومها الواسع للتنمية على أنها حرية يجعلها مشككة بتفوق التقدم الصيني. هل الهند محكوم عليها بفقر جماهيري؟ وهل يقوم تسارع النمو على ميكانيزمات تعميم على جميع شرائح الشعب الهندي؟ ما هي العقبات التي تقف في وجه نظام نمو جديد؟

١ - الفقر في الهند:

أ - ثلث من الفقراء:

كم عددهم؟ لا أحد يعلم، أو بالأحرى يتوقف ذلك على التعريفات التي يؤخذ بها. فكأي بلد، تملك الهند تعريفها الخاص بها لعتبة الفقر وهو الحد الأدنى من الحريرات المطلوبة لتأمين مستوى غذاء شخص ما: ٢٤٠٠ حريرة يومياً لكل شخص راشد في المناطق الزراعية، و٢١٠٠ حريرة في المنطقة الحضرية، يضاف إليها تعويض صغير من أجل المنتجات غير الغذائية. ومحسوباً بسعر

الدولار الجاري يساوي ذلك دخل مقداره ١٨ر٠ و٢١ر٠ دولاراً أمريكياً على التوالي في عام ٢٠٠٣، لكن في الواقع ٩٧ر٠ و١٣ر١ دولاراً بحسابهما وفقاً للأسعار الداخلية (بالتعادل مع القوة الشرائية). وفق هذا التعريف، يعود التقدير الأخير إلى الجولة الخامسة والخمسين (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) من العينة القومية العامة (National sampl survey) التي تُقرر أن ٢٦% من السكان الهنود يعيشون تحت عتبة الفقر الفاقع، أي ما يساوي ٢٦٠ مليون شخص. غير أن تغيير منهج العينة القومية العامة، قاد بعض الخبراء إلى رفع هذه النسبة إلى ٦ر٢٨% في العام نفسه. في حين يتساءل خبراء آخرون حول مصداقية هذه العتبة الحريرية المنخفضة جداً وغير المهتمة بالضرورات الغذائية الحقيقية بآن معاً. أخيراً، يحتوي خط الفقر المطلق حدوداً أخرى. فمن جهة هناك التباين في أوضاع ما تحت خط الفقر. هكذا يشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة لعام ٢٠٠٤ إلى أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في الهند هو٢٢١ مليون شخص في عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ مقابل ١٤٠ مليون نسمة في الصين، وما مجموعه ٨١٤ مليون نسمة في العالم كله. من جهة أخرى، إن التباين في توزيع الدخول وفي الاستهلاك يقود إلى الاهتمام أيضاً بخط فقر نسبي مثل، مثلاً، معدل السكان الذين تقل دخولهم عن مستوى متوسط الدخل.

فقر مقارن في الهند في عام ٢٠٠٢ حسب التعريفات المختلفة

(بالمائة من مجموع السكان)

	دولار واحد يومياً	دولارين يومياً	خط الفقر القومي ١
نيبال	٧ر٣٧	٥ر٨٢	٠ر٤٢
بنغلادش	٠ر٣٦	٨ر٨٢	٦ر٤٩
الهند	٧ر٣٤	٩ر٧٩	٦ر٢٨
سنغال	٣ر٢٦	٨ر٦٧	٠ر٦٤
صين	٦ر١٦	٧ر٤٦	٦ر٤
برازيل	٢ر٨	٤ر٢٢	٤ر١٧
سري لانكا	٦ر٦	٤ر٤٥	٠ر٢٥

١ - خط الفقر القومي محسوب بالحريرات اللازمة يومياً .

المصدر: البنك الدولي، أش. د. ر. ٢٠٠٤.

وفي مستوى المقارنة العالمية، فإن المقاييس المستخدمة هي معدلات السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً (بتعادل القوة الشرائية) بالنسبة للفقر الفاقع، وبدولارين يومياً بالنسبة لعتبة الفقر التي يأخذ بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية. فبموجب تقريره الأخير لعام ٢٠٠٤، إن ٧ر٣٤% من سكان الهند يعيشون تحت عتبة الفقر الأولى، و٩ر٧٩% تحت عتبة الفقر الثانية، أي ما يساوي مروحة مطلقة تقرب من ٣٦٥ و٨٤٠ مليون شخص على التوالي. غير أن الهند منذ الاستقلال سجلت تطوراً ملموساً. فمن ما يقرب من ٥٥% من سكان الهند كانوا يعيشون تحت خط الفقر في١٩٥١ - ١٩٥٥ انخفض معدلهم إلى ما يزيد عن ٥٠% في ١٩٧١ - ١٩٧٤، ثم يُلاحظ انخفاض أسرع خلال سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠. غير أن الإيقاع الحالي للانخفاض بنحو١% سنوياً في سياق نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٦% لن يخفض معدل السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً إلى نسبة ٢٨% إلا في عام ٢٠١٥، أي ما يعدل ما يزيد عن الهدف الرسمي وهو ٢٢% الوارد بين الأهداف الألفية المحددة في العام ٢٠٠٠، وجرى التذكير بها في قمة مونتيري في عام ٢٠٠٢.

كذلك لا تحتل الهند مركزاً جيداً حقاً في المقارنات العالمية لخفض الفقر. فبين جيرانها، باستثناء باكستان خلال "العقد الضائع" للتسعينيات، كان إيقاع خفض الفقر الفاقع أسرع في بنغلادش مثلاً. أما مقارنة مع الصين بخاصة فقد أصبح الفارق مذهلاً: فبحسب التعريف بالحريات انخفض عدد الفقراء في المناطق الزراعية في الصين من ٢٦٠ مليون شخصاً في عام ١٩٧٨ إلى ٢٨ مليون في عام ٢٠٠٣. هكذا لربما يكون معدل الفقر انخفض من ٧% إلى ٣% من السكان خلال التسعينيات، ما سمح للصين بتحقيق هدفها الألفي قبل خمسة عشر عاماً عن موعده. غير أن في المقارنات العالمية، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، لا يزال يوجد في الصين ١٦,٦% من السكان يعيشون تحت عتبة الدولار الواحد يومياً، و ٤٣,٧% تحت عتبة الدولارين، أي بفارق واحد إلى اثنين مقارنة مع الهند، فارق قريب من الفارق بين الناتجين المحليين الإجماليين الفردي أو

سوء التغذية النسبي المحسوب من قبل منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (١١% مقابل ٢١% من السكان).

ب - مؤشرات تنمية بشرية هزيلة:

قد يبدو أن حصر النمو ونوعية التنمية بمؤشر الفقر وحده أمر مثير للجدل. فمن توليفة دراسات أمارتيا صن الرائدة في كتابه العظيم *التنمية* حرية (١٩٩٩)• ومنهجه الأوسع، استلهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ عدة سنوات مؤشراً مركباً للتنمية البشرية ورد في تقريره السنوي حول التنمية البشرية. فمع مؤشر٥٩ر٠ ، في تصنيف البرنامج لعام ٢٠٠٤، تقع الهند من جديد في مستوى هزيل على السلم العالمي: فهي تحتل المرتبة ١٢٧ من أصل ١٧٥ بلداً ضمه الإحصاء، وفي مرتبة وسط بين متوسط البلدان النامية (٦٦ر٠) ومجموعة القاع: أفريقيا جنوب الصحراء (٤٦٨ر٠). وفي شبه القارة، تقع الهند في المرتبة الثالثة بعد مالديف وسريلانكا. أخيرا تقع بعيداً خلف الصين التي تحتل المرتبة العالمية مائة وأربع عشرة، مع مؤشر تنمية مركب ٧٢١ر٠، وتستفيد منذ ١٩٨٠ من مؤشر يساوي مؤشر الهند بعد عشرين عام على هذا التاريخ. من جديد تجدر الإشارة إلى التباين بين الدول في الهند نفسها، لأن كيرالا تقع في مستوى الصين نفسه، وإلى حد ما جميع دول الجنوب، في حين أن الدول المشهورة باسم بيمارو (بيهار، مادهيا براديش، راجستان واوتاربردايش) هي في مستوى أفريقيا جنوب الصحراء. ويسهم هذا التباين إسهاماً كبيراً في الصورة الفصامية عن الهند التي غالباً ما ينسى حجمها القاري.

في المُركّب، يتعلق الفرق الأقصى بالتعليم حيث المؤشر ليس إلا ٧٥ر٠ مقابل ٧٠ر٠ متوسط البلدان النامية، ٨٤ر٠ في الصين، و٥٦ر٠ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يشكل بوضوح عائقاً جدياً أمام

(•) هناك ترجمة لهذا الكتاب بالعنوان نفسه في سلسلة عالم المعرفة رقم ٣٠٣، مايو ٢٠٠٤. المعرب.

الاستفادة من نافذة الفرصة السكانية التي تُفتح وتحافظ على الإيقاع الحالي للعمل بالباطن في مجـــال الخدمات. بالطبع، ربما أحـــرز انتشار التعليم تقدماً

مؤشرات التنمية البشرية في الهند وبعض البلدان الأخرى

المرتبة[1]	البلد	معدل الحياة	التعليم	الناتج المحلي الإجمالي
٨٤	**مالديف**	٧٠ر٠	٩١ر٠	٥٦ر٠
٩٤	**صين**	٧٦ر٠	٨٣ر٠	٦٤ر٠
٩٦	**سري لانكا**	٧٩ر٠	٨٣ر٠	٦٠ر٠
١٢٧	**الهند**	٦٤ر٠	٥٩ر٠	٥٥ر٠
١٣٤	**بوتان**	٦٣ر٠	٤٨ر٠	٥٠ر٠
١٣٨	**بنغلادش**	٦٠ر٠	٤٥ر٠	٤٧ر٠
١٤٠	**نيبال**	٥٨ر٠	٥٠ر٠	٤٤ر٠
١٤٢	**باكستان**	٦٠ر٠	٤٠ر٠	٤٩ر٠
	مجمل البلدان النامية	٦٦ر٠	٧١ر٠	٦٢ر٠
	آسيا الجنوبية[2]	٦٤ر٠	٦٢ر٠	٥٤ر٠
	أفريقيا جنوب الصحراء	٣٥ر٠	٥٦ر٠	٤٨ر٠

١ - المرتبة من أصل ١٧٧ بلداً ، الأفضل منها تحتل المرتبة الأولى. ٢ - متوسط حسابي.

المصدر: برنامج المم المتحدة للتنمية (٢٠٠٤).

من ٣ر١٨% حتى ٤ر٦٥% من مجمل السكان ما بين ١٩٥١ - ٢٠٠١. لكن في العدد المطلق لا تزال الهند تعد ما يقرب من ٣٥٥ مليون أميّ في آخر إحصاء مقابل ٣٢٤ مليوناً في عام ١٩٩١. مع ذلك بُذلت جهود جبارة منذ عشرين عاماً، مع معدل قبول في التعليم وصل إلى ٤ر٩٣% في مستوى التعليم الأولي. غير أن هذه الإحصائيات الواردة من الدول هي موضع شك بالنسبة للمختصين.

والواقع أن معدل محو الأمية لم يصل إلا إلى ٤١% بسبب التسرب خلال هذه المرحلة. فمن أصل ١٠٠ من المقبولين في الصف الأول ٤٠ فقط يصلون إلى الصف الخامس، و٢٣ إلى الصف السابع، إضافة إلى أن هناك تمييز بالنسبة للفتيات. فمعدل التعليم بين النساء اللاتي يعشن في الأرياف لا يتجاوز ٢١% في عام ٢٠٠١، وينحدر إلى ٤٫٦% في دول راجستان الفقيرة أو ١١% في بيهار. ويتعلق الأمر أيضاً بإحصائيات مواربة من الأعلى في البلد كله. فقد بلغ معدل محو الأمية ٧٦% بين الرجال و٥٢% بين النساء.

ومع ذلك إن صورة الهند "هند العقول" هي صورة واقعية: صورة عدم المساواة الشديدة أمام نظام تعليمي خاص باطراد ونخبوي كلما صعدنا نحو التعليم العالي. ومنذ عام ٢٠٠٤، ٩% من الشريحة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة تواصل تعليمها العالي، أي ما يعدل ثلاثة أضعاف متوسط البلدان النامية. وإن كان ذلك لايمثل سوى ثلث متوسط البلدان المتقدمة، فإن الأثر الكمي هو الذي يُفسرٌ النظرة العالمية الضخمة للمجازين الهنود. يقترب المعدل اليوم من ١٥% وإنتاج سنوي يساوي ٢٫٦ مليون من المجازين، منهم ٢٠٠ ألف مهندس، و٣٠٠ ألف من مستوى معادل لهم. وتحاول الحكومة الهندية الجديدة المنتخبة في عام ٢٠٠٤ معالجة هذه الثنائية بتركيز النفقات على التعليم الأساسي وتعميم تجارب مبتكرة مثل تقديم وجبة الغداء ظهراً إلى الأطفال الفقراء الذين يذهبون إلى المدرسة، ووجبة غداء مضاعفة إلى الفتيات المستخدمات عادة كمساعدات طباخات في الأوساط الفقيرة. لاسيما أن منشآت الخدمات بدأت تقلق من الآثار المنحرفة لنظام تعليمي بالغ النخبوية. هكذا يشير رئيس مجموعة انفوسيز إلى أن منشأته وظفت ١١ ألف شاباً محترفاً في الثلث الثاني من العام ٢٠٠٥ فقط، أي ما يعدل ما يزيد عن خمسة أضعاف الإنتاج السنوي للمعهد التقاني الهندي المشهور، الذي يساوي معدل الدخول إليه ١% من المرشحين. على هذا الإيقاع، ومع الأخذ بالحسبان الارتفاع السريع في الرواتب المسجل في هذا القطاع، أعربت ناريان مورثي عن قلقها تجاه المستقبل، لأنه يتوجب عملياً رفع عدد خريجي هذا المعهد إلى ٣٠ ألف خريج سنوياً. كما أن المنشآت الصناعية مثل العملاقة بهارات فورج انتابها القلق

في زمن شح مطرد بالمهندسين الذين تجذبهم خدمات المعلوماتية لكي تسد حاجات الهند منهم. ومع معدل انتقائي مرتين أقل، قد يتوجب عليها بذل جهد عظيم على مجمل النظام التعليمي. وهذا ما تفعله الصين من جانبها مع تجاوز حديث للإنتاج الهندي من عدد المجازين وإرادوية قد تترجم بمعدل أعداد في مستوى القطاع الثالث يقرب من ٤٠% من الشباب من الآن حتى ٢٠٢٠، أي ما يعدل ضعف معدلهم في الهند وفق السيناريو نفسه.

في مستوى الصحة، يُشير برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى الهند بلداً لا يزال قريباً من متوسط البلدان النامية (٦٤ر٠ مقابل ٦٦ر٠)، وهذه المرة بعيدة جداً عن أفريقيا جنوب الصحراء (٣٦ر٠). ومع ذلك فإن معدل الحياة لا يزال يتراوح ما بين ٦٣ - ٦٥ سنة وفقاً للتقديرات، مقابل ما يزيد عن ٧١ سنة في الصين، و٦٧ سنة في إندونيسيا. بالتأكيد، خلال الفترة ١٩٢١ - ٢٠٠١، كان المكسب يزيد عن ٤٠ سنة، أي ما يساوي ٥ر٠ سنوياً. لكن هنا أيضاً تعد التباينات الجغرافية والاجتماعية مهمة جداً. من هنا يمكن فهم سبب وضع تحديات الصحة في مقدمة أجندة الحكومة الجديدة لعام ٢٠٠٤، لاسيما أن الأوبئة الجديدة أخذت تحل محل الكوليرا والجدري. وبالإضافة إلى مرضي الملاريا والسل اللذان يستمران في القتل، بدأ مرض نقص المناعة المكتسبة يقلق المسؤولين الهنود بسبب ميكانيزمات العدوى الراسخة في الممارسات الاجتماعية مثل البغاء الإجباري للفتيات العذارى، المتضخم من الآن فصاعداً على طول المضلع الرباعي الجديد للطريق السريع الذي يثير غضب القرى النائية في شبه القارة كله. مقدراً بمعدل ٨ر٠% من البالغين ما بين ١٥ - ٤٦ سنة، كان ارتفاع معدل الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة في الهند في عام ٢٠٠٢ الأعلى في آسيا بعد تايلندا وكمبوديا، مع ٦ر٤ مليون مصاب بالمرض رسمياً، أي إنها البلد الثالث في العالم، لكن الخبراء يتحدثون عن ضعف هذا العدد في الواقع. فمع أخذ سوء الإرشاد المهم بالحسبان وبعض الممارسات التقليدية الراسخة جداً، لن تكون الهند بمعزل عن خطر انتشار خطير لمرض نقص المناعة المكتسبة خلال السنوات القادمة حسب دراسات الخبراء المقدمة إلى مؤتمر منظمة الصحة العالمية الذي عقد في بانكوك في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ - لماذا لم يؤدِ النمو إلى خفض الفقر بأسرع مما هو عليه الحال؟

رغم أنه يبدو من الصعب إنكار انخفاض الفقر، فإنه لم يشهد تراجعاً حقيقياً مقارنة مع العقود السابقة على إصلاحات عام ١٩٩١. مستخدمان معطيات الفترة ١٩٥٨ - ١٩٩١، قدّر دات ورافاليون أن مقدار ليونة الفقر بالنسبة للاستهلاك السنوي هو ٩ر٠، أي مستوى مشابه لسنوات التسعينيات. ورغم تسارع النمو، يعود ضعف خفض الفقر المطلق إلى تضافر ثلاثة عوامل على الآقل هي ضعف إحداث الوظائف والتباين الجغرافي وعدم المساواة الاجتماعية.

أ - نمو بدون استخدام:

في بلد يعمل ٩٢% من سكانه الناشطين اقتصادياً في القطاع "غير المنظم"، حيث لا وجود لتعويض البطالة، فإن قياس الاستخدام الفعلي يبقى هشاً. مع ذلك، في عام ٢٠٠٢، أصدرت لجنة الخطة تقريرين دعما أن أحد تحديات الهند الكبرى منذ انفتاحها في عام ١٩٩١، عنوانه موح وهو على سبيل التذكير: "هدف إحداث عشرين مليون وظيفة سنوياً". بعد تقديرهم أن عدد العاطلين عن العمل بلغ ٢٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٢، وأن سوء الاستخدام طال ٣٥ مليون شخص، أشار خبراء هذه اللجنة إلى أن مرونة الاستخدام بالنسبة للنمو أصبحت معدومة تقريباً في القطاع المنظم إبان التسعينيات. كذلك للمرة الأولى شهد القطاع غير المنظم، الكثيف تقليدياً باليد العاملة، انخفاض حصته النسبية في الاستثمار. إجمالاً، في حين أن التوظيف ازداد بمعدل ٧ر٢% سنوياً ما بين ١٩٨٣ - ١٩٩٣، فإن إستحداثه لفرص عمل جديدة انخفض إلى +٧ر١% في الفترة التالية على التحرير١٩٩٣ - ٢٠٠٠، أي من ما يساوي ٨ ملايين إلى أقل من ٤ ملايين فرصة عمل جديدة بالقيمة المطلقة، في حين أنه يتوجب إستحداث ما يقرب من ١٠ ملايين فرصة عمل جديدة لكي يمتص طلب الأجيال الشابة للعمل. بالطبع، تعد الهجرة صمام أمان: ٤ر٢ مليون شاب قد هاجروا رسمياً فيما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٤، في حين أن الاستخدام العام في القطاع المنظم انخفض بمقدار٢٥ر١ مليون وظيفة، ليس في القطاع العام فحسب (-٩٨٠ ألف) بل أيضاً في القطاع الخاص الكبير.

تطور الاستخدام في مختلف القطاعات

	بالملايين			%		
	١٩٨٣	١٩٩٣	١٩٩٩	١٩٨٣	١٩٩٣	١٩٩٩
زراعة	١٥١	١٩١	١٩١	٦٣	٦٠	٥٧
صناعة وبناء	٣٧	٥٠	٥٩	١٦	١٦	١٨
صناعة مصنوعة	٢٨	٣٥	٤١	١٢	١١	١٢
بناء	٧	١١	١٥	٣	٣	٤
خدمات	٥١	٧٥	٨٧	٢١	٢٤	٢٦
تجارة، فنادق، مطاعم	١٨	٢٧	٣٨	٨	٩	١١
نقل واتصالات	٧	١٠	١٤	٣	٣	٤
مال	٢	٣	٥	١	١	١
خدمات اجتماعية وشخصية	٢٤	٣٥	٣١	١٠	١١	٩
مجموع	٢٤٠	٣١٦	٣٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
منه خارج الزراعة	٨٨	١٢٥	١٤٦	٣٧	٤٠	٤٣

المصدر: Planning Commission (2002a) à partir des NSS définition *Current Daily Status* (CDS).

نمو مقارن لإنتاجية العمل (١٩٦٠ - ٢٠٠٠)

	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ٢٠٠٠
بلدان صناعية	٤ر١٢	٢ر١٢	١ر٥٤	١ر٤٧
آسية الشرقية (بما فيها الصين)	٤ر١٩	٤ر١١	٤ر١٥	٣ر٩٨
الصين	١ر٦٦	٢ر٨٢	٦ر٨٦	٨ر٨٥
أمريكا اللاتينية	٢ر٣٨	١ر٦٩	-١ر٦٥	٠ر٨٣
الهند	١ر٩١	٠ر٧٧	٣ر٩١	٣ر٢٢
الشرق الأوسط	١ر٨٧	٠ر٦٩	-٠ر٤٧	-٠ر٣٠
أفريقيا	٤ر٦١	٣ر٤٧	١ر٨١	١ر١٩

المصدر: Borsworth and Collin (2003), *in* Rodrik and Subrmanian (2004)

والعامل الأول هو تباطؤ ملحوظ في الزراعة مع استخدام راكد على ١٩١ مليون شخص وتراجع نمو الإنتاج من١ر٣% في سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ إلى نادراً ما زاد عن ١% خلال العقد اللاحق. وكان هذا الانحدار في الزراعة وراء حدوث هوة عميقة بين المناطق الزراعية والمناطق الحضرية كبحت توسع السوق الداخلي وخفض الفقر. هكذا في عام ٢٠٠٣ كان ثلاثة أرباع الفقراء والعاطلين عن العمل يعيشون في البيئة الزراعية، وما يقرب من نصفهم لديهم كهرباء أو الربع لديهم رائي، مقابل ثلثين في المدينة. كذلك كان معدل التجهيز بالدراجات النارية ٧% بالكاد (٥ر٢٣% في المدينة)، و٣ر٥% لديهم هاتف ثابت (٣ر٢٤% في المدينة). والعامل الثاني الذي يعزز دور الملجأ في المناطق الزراعية هو ضعف حيوية القطاع الصناعي الذي يبذل جهوداً لا سابق لها في العقلنة لكي يمتص انفتاح السوق الداخلي وفي استثمار القدرات التي تسمح بتوسيع السوق الداخلي. فقد تباطأ النمو الصناعي بوضوح في منتصف التسعينيات، ليتجاوز بالكاد +٥% سنوياً ما بين ١٩٩٧ - ٢٠٠٢، في حين أنه زاد عن ١٠% في الصين. هكذا ركدت حصة هذا القطاع في التوظيف على ١٧% في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مقابل ما يزيد عن ٢٥% في الصين. وبشكل مناقض، تباطأ إحداث الوظائف في قطاع الخدمات أيضاً من ٨ر٢% إلى ٢ر٢% سنوياً ما بين ١٩٨٣ - ١٩٩٣ و١٩٩٣ - ٢٠٠٠، رغم التسارع في نموه من ٥ر٦% حتى ٥ر٨%. يرتبط هذا النمو الكثيف في وظائف الكفاءات بشكل واسع بحيوية ضعيفة جداً للطلب الداخلي الكمي وبضغوط العرض المرتبطة بمشكلات الحكم والبنى التحتية المتخلفة وبتشريع عمل بسيط المرونة في القطاع المنظم الكبير. وقد زاد عليه التباين الإقليمي الشديد.

ب - نمو ممركز جغرافياً:

تلتقي دراسات السنوات الأخيرة حول تطور الفضاء الهندي (انظر الخارطة صفحة ١٣٤)، وخاصة حول أثر الإصلاحات النافذة منذ الثمانينيات،

تلتقي في ملاحظة شدة تباين حيوية النمو في هذا الفضاء، وثنائية من السهل تعرفها إحصائياً بين نصفين من السكان الهنود إجمالاً. فمن جهة، حصر أبطال النمو والتنمية في عشر ولايات وثلاث مدن من الاتحاد الهندي(•): دلهي وغوا وبونديشيري. فبموجب بعض التقديرات تساوي هذه الهند ما يزيد قليلاً عن نصف عدد سكان الهند، وثلثي ناتجها المحلي الإجمالي، وتحقق أكثر مراكزها نشاطاً معدل نمو متوسط يتراوح ما بين ٨ - ١٠% سنوياً. وبالنسبة لهؤلاء المتقدمون (movers)، ينجم عن تقاطع ٤٠ مؤشراً اجتماعياً اقتصادياً تقريباً أربع فضاءات كبرى، ثلاثة منها تشكل بوضوح متزايد هلالاً خصيباً متجهاً نحو الغرب: الجنوب ولاسيما محور شيناي - بنغالور المنفتح باطراد على المبادلات العالمية، وقطب إقليم العاصمة دلهي الذي يتجه إلى هيكلت الشمال الغربي القاري كله، وأخيراً مثلث مومباي - بونا – غوا الذي يستفيد من موقع إستراتيجي في وسط الهلال الخصيب ووضعه كمركز مالي للهند المنفتح هو نفسه باطراد ولاسيما على الشرق الأوسط. كما أن الأقطاب الحيوية من أحمد آباد حتى كجرات، وحيدر آباد في ادرا براديش هي أيضاً مرتبطة بوضوح بما فيه الكفاية بهذا الهلال الخصيب. وأكثر عزلة هي الواجهة الشرقية. فبعد تراجع خلال سنوات طويلة، يبدو أنها تشهد يقظة منذ بداية التسعينيات حول غرب البنغال والولايات الغنية بالمصادر المعدنية وهي أوريسا وجاركند وتشيهاتيسغاره. وفي الجهة المقابلة شريطاً مركزياً أعمى، ودول غنية محيطية تشهد نمواً داخلياً فردياً بمعدل ٢% بالمتوسط. علماً بأن الأمر يتعلق بثقالات الهند السكانية، منها الولايات الأربع بيمارو (بيهار، مادهيا براديش، راجستان واوتاربراديش)التي تعد وحدها ٤٢% من سكان الهند وأكثر بقليل من ٥٠% من فقرائها.

(•) يتكون الاتحاد الهندي من ٣٤ ولاية. المُعرب.

يبدو أن هذه الثنائية تتوافق تقريباً مع هذا التفرع الثنائي بين الفضاءات الساحلية الأكثر انفتاحاً والفضاءات القارية، باستثناء مهم هو دلهي، بشكل مقارن فضلاً عن ذلك مع التفرع الثنائي الصيني بين المقاطعات الساحلية والولايات الداخلية. والفرق هو أن الهند جزيرة كبيرة محاطة بالبحر بدلاً من تنين يصب في المحيط. إن انتماء إقليم دلهي، القاري جداً جغرافياً، إلى المجموعة الحيوية يؤكد أن العقبات القارية أقل طبيعة أو ارتباطاً بكلف النقل التقليدية، المهمة جداً في الجغرافية الاقتصادية، من كونها عقلية أو مؤسساتية. ونظراً لأنها عاصمة الغزاة العظام القادمين من سهوب آسية الوسطى منذ القرن الحادي عشر، ثم عاصمة البريطانيين في عام ١٨٥٨، وأخيراً ملجأً متميزاً لمهاجري انقسام الهند في عام ١٩٤٧ [انفصال باكستان]، تعد دلهي في الواقع أحد العوالم الأكثر انفتاحاً في الهند ومركزاً عصبياً باطراد للسلطة السياسية، بل الاقتصادية، ومع ١ر٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ونمو سنوي بمعدل ٩ر٨%، تجاوزت منافستها بومباي [مومباي] في عام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، وتستفيد من ناتج محلي إجمالي فردي يساوي ٥١٦٦٤ روبية هندية مقابل متوسط قومي يساوي ٢٠٨٦٢ روبية.

وقد وجد أحد مفاتيح هذه الثنائية القارية / الساحلية الظاهرة في دراسات أمارتيا صن وزميله جان وريز. والواقع تشير مجموعة المؤشرات الاجتماعية السكانية لكل ولاية، بل لكل محافظة أيضاً إلى وجود علاقة متبادلة قوية بين الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي وسرعة الانتقال السكاني، هي نفسها محكومة بمؤشرات التنمية البشرية، وهي نفسها، أخيراً، مرتبطة بالبنى الاجتماعية السياسية الراجحة. يبدو أن الدول والمحافظات المتخلفة منها قد عرفت البنى الاجتماعية الأكثر محافظة وصراعاً، ومؤشرات تنمية بشرية هي في الواقع الأكثر تخلفاً، ولاسيما فيما يخص التعليم، وتغذية الأطفال، والمساواة بين الجنسين. هكذا بالنسبة لمعدل الحياة تجاوزت كيرالا حاجز السبعين سنة منذ عام ١٩٩٠، في حين بقي هذا المعدل دون ٦٠ سنة في ولايات بيمارو. وشهدت وفيات الأطفال هبوطاً

مشهوداً بعد بذل جهود عظيمة إبان الثمانينيات في مجال اللقاح العالمي أومراقبة أمراض الإسهال الواسعة الانتشار في الهنـــد. كانت لا تزال بمعدل ٧ بالألف في عام ٢٠٠٢ مع هذه الملاحظة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية: ""لغز آسيا الجنوبية" التي تمثل ٣٤% من وفيات الأطفال في العالم، وطفل واحد من ١٥ طفل يموت قبل سن الخامسة من العمر. والعلاقة هنا وثيقة بسوء التغذية الذي يطول ٢١% من مجموع السكان في حين أن ٣٠% من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة هم تحت معيار الوزن العالمي. وكان عدم المساواة بين الجنسين وراء الرقم القياسي العالمي لمرض فقر الدم لدى النساء الهنديات، ما يفسر ارتفاع الوفيات عند الولادة (٥٤ر٠%). ورجحان هذه الظاهرة في الولايات الفقيرة حيث يسود عدم المساواة بين الجنسين يظهر بوضوح بالمقارنة بين كيرالا ومادهيابراديش حيث ٨ر١٣% من الأطفال يموتون قبل سن خمس سنوات مقابل ٢% في الأولى. وبشكل أكثر عمومية، تتبع التباينات في ميدان الصحة التباينات في مستوى التعليم مع نظام عام عاجز جداً، وعدم وجود أطباء في المناطق الزراعية الفقيرة، في حين يصبح الطب الحضري الخاص نشاطاً مربحاً باطراد ومفتوحاً أمام مرضى العالم كله الذين يأتون إلى الهند لإجراء عمليات جراحية أرخص كلفة ما بين ثلاث إلى خمس مرات.

ومن هنا يأتي هذا الاتجاه الثقيل للسنوات العشرين المقبلة: تتمتع الهند التي تقلع، من الآن فصاعداً، بأدنى معدلات الخصوبة (يقارن الجنوب مع البلدان المتقدمة)، لكن عليها أن تأخذ بالحسبان جماهير متخلفي الحزام الهندي (Hindi Belt) الذين سيشكلون جوهر الزيادة السكانية في السنوات الخمسين القادمة، أي ما يساوي ٥٠٠ مليون نسمة تقريباً، ولاسيما في اوتاربراديش وبيهار اللتان سيرتفع عدد سكانهما من ١٧٥ و١١٠ مليون نسمة حتى ٣٢٠ و٢٠٠ مليون نسمة تقريباً على التوالي من الآن حتى ٢٠٥٠.

التباينات الإقليمية في الهند

	السكان (بالملايين)	ن م ج/فردي ١ (يورو PPA٢)	مجموع ن م ج ٢ (مليار يورو PPA)	نمو ن م ج/فردي (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)	زراعة (% ن م ج)	صناعة (% ن م ج)	خدمات (% ن م ج)	استثمار مباشر في الخارج/فردي	ودائع (رو
	١٠٣٧٩	١٧٨٣	٢٠٤٧	٤ر٢	٢٧ر٧٧	١ر٢٣	٢٠ر٤٩	٢٧٤٥	
ي	١ر٧٥	١٧٤٨	١٤٧	٦ر٥	١٥ر٣١	١٥ر٢١	٩٨ر٤٦	١٦٦٦	
يش	١ر١	١٥٥٧	٢	٠ر٥	-	-	-	١٠١	
	٦ر٢٦	١١١٧	٣٣	٤ر١	٠ر٤١	٨٦ر٢١	١٤ر٣٧	١	
	٩ر٨٢	٥٤٥	٤٩	٧ر٠	٨٢ر٣٢	٢٩ر٢٢	٩ر٤٤	٨٩	
	٩ر٢٦	٠	٠	غ م	-	-	-	٠	
	٣ر١	٤٨١٥	٧	-٧ر٤	-	-	-	٦٥٤٩	١
	٠ر٧٠	٢٠٥٣	١٢٠	-٤ر٠	٩٧ر١٧	٨ر٣٦	٢٢ر٤٥	٢٤٨١	
	١ر٢١	٢٥٣٤	٥٧	٥ر٤	١٥ر٣٣	١ر٢٩	٧٥ر٣٥	١٥٢٠	
ش	١ر٦	٢٠٢٠	١٤	١ر٤	-	-	-	٥٩٧	،
ير	١ر١٠	١٣٢٤	١٥	٠ر٠	٨٤ر٣٣	٥٣ر١٦	٦٤ر٤٩	٨	
	٧ر٥٢	١٩٢٦	١١٣	٨ر٥	٠٢ر٢٩	٠ر٢٤	٩٩ر٤٦	٤٠٢٤	
	٨ر٣١	٢٠٧٨	٧٤	٤ر٤	٢٩ر٢٤	٠٣ر٢٢	٦٨ر٥٣	٤٦٥	،
ي	٤ر٦٠	١١٥٣	٧٨	-٩ر١١	٣٥	١ر٢٦	٩ر٣٨	١٥١٧	
	٨ر٢٠	٠	٠	غ م	-	-	-	٣٠٤	
	٨ر٩٦	٢٥٣٣	٢٧٦	٦ر٠	٦٦ر١٤	٨٩ر٣٠	٦٧ر٥٢	٤٩٠٩	/
	٤ر٢	١٣٦٩	٤	-٤ر٢	-	-	-	١٣	
	٣ر٢	١٤٠٠	٤	٥ر١	-	-	-	٢٣٠	
	٩ر٠	غ م	غ م	غ م	-	-	-	١٧	
	٠ر٢	غ م	غ م	غ م	-	-	-	١٩	
	٧ر٣٦	٩١٢	٣٩	-٥ر١	٤٨ر٤٢	٥٧ر١٧	٩٤ر٣٩	٢٢٤٢	
	٣ر٢٤	٢٦٧٤	٧٣	٧ر٢	٠٩ر٤٢	٣٨ر٢٢	٥٣ر٣٥	١٨٤٢	٣
	٥ر٥٦	١٢٧٩	٨٢	-٨ر٨	٦ر٣١	٣٩ر٢٦	٠٢ر٤٢	٤٦٩	
	٥ر٠	١٦٦٠	١	ن د	-	-	-	٠	١
	١ر٦٢	٢١٢٣	١٤٧	٥ر٣	٩٦ر١٧	٠١ر٢٩	٠٣ر٥٣	٣٦٦٦	
	٢ر٣	١٥٣٢	٥	١ر٥	-	-	-	٢	
ي	١ر١٦٦	١٠٣٨	١٩٣	٥ر١	٢٧ر٣٧	٣١ر٢٣	٣٩,٤٢	٢٧٩	
	٢ر٨٠	١٧١٦	١٥٠	٨ر٤	٨١ر٣٧	٠ر١٩	١٩ر٤٣	١٠٨٥	
يار	٤ر٠	٨٥	غ م	غ م	-	-	-	٣٨٧	/
	٩ر٠	٤٧٣٩	٤	٨ر١	-	-	-	١٦٣٣	١
افلي	٢ر٠	غ م	غ م	٠ر٠	-	-	-	٥٦٣٥	د
	٢ر٠	غ م	غ م	٠ر٠	-	-	-	٣٤٩٥	١

	١٣ر٨	٤١٤٩	٦١	٠ر٥	-	-	-	٢٤٠٩٣	[illegible]
	١ر٠	غ م	غ م	٠ر٠	-	-	-	٨٣	[illegible]
	١ر٠	٣٣٤٧	٤	١ر٠-	-	-	-	١٢٧٥٤	[illegible]

١ - تقديرات المؤلف اعتماداً على أسعار الصرف بتعادل القوة الشرائية المعطاة من قبل صندوق النقد الدولي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

٢ - ن م ج = الناتج المحلي الإجمالي. PPA = تعادل القوة الشرائية. ٣ - غ م = غير متوفر.

المصدر : CSO et divers annuaires officiels

ج - نمو متباين اجتماعياً:

إن قياس التباينات في النفقات الفردية في الهند بمساعدة معامل جيني يشير بشكل ظاهر إلى مستوى منخفض نسبياً بالمقارنة العالمية، واستقرار مهم منذ ١٩٥٠. فمن ١٣٧ر٠ بالنسبة للمناطق الزراعية و٤٠ر٠ بالنسبة للمناطق الحضرية، ارتفع هذا المعامل على التوالي إلى ٣٠٦ر٠ و٣٦٥ر٠ في عام ١٩٩٧، أي بمتوسط يساوي ٣٢٥ر٠ مقابل ٥٤٦ر٠ في المكسيك أو ٥٩١ر٠ في البرازيل، سمات مجتمعات شديدة التباين. فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٤)، شهدت الصين نفسها صعود التباينات الشديد من جديد في التسعينيات مع مؤشر هو ٤٤٧ر٠. والواقع أن هذا الاستقرار هو استقرار خادع إلى حد ما. فتوزيع الدخول لا يؤكد انسياب تأثير مهم في المستويات كافة لصالح الطبقة الوسطى الجديدة التي لعبت دوراً حاسماً في إعادة توجيه النموذج الاقتصادي الهندي لصالح العولمة والدفاع عن مصالح المستهلكين. إضافة إلى ذلك تشير مقاييس أكثر دقة إلى أن التباينات تصاعدت إبان التسعينيات. هكذا ارتفعت الحصة التي تحصل عليها أجزاء المائة من أغنى الأسر من نقطة منخفضة ٥% في بداية الثمانينيات حتى ١١% في عام ١٩٩٧، في حين أن ال ٢٠% الأغنى قد تتصرف بما يقرب من ٤٢% من الدخول مقابل ٩% بالكاد من الدخول تتصرف بها الـــ ٢٠% من أفقر الأسر.

وتبقى المقارنة مع الصين هنا أيضاً مقارنة ذات مغزى. هكذا بيّن رافاليون Ravallion أن هناك نموا في الحالتين أدى إلى انخفاض الفقر المطلق انخفاضاً مهماً في التسعينيات، لكن هناك تدهور مماثل في توزيع ثمار النمو (معامل ٦٣ر٠ بالمقارنة مع توزيع عادل يساوي واحد). ويكمن الاختلاف في أن متوسط التقدم السنوي للدخل الفردي بمعدل ٢ر٦% في الصين سمح بنمو لصالح الفقراء بنسبة ٩ر٣%، بينما لم يكن إلا بنسبة ٨ر٠% في الهند. هكذا نجد أن المظهر العام الصيني هو معدل نمو أدنى ٣% بالنسبة للأكثر فقراً، يتسارع بانتظام ليصل إلى ٩% بالنسبة للأغنى. أما في الهند فيبدو المنحى أكثر عدالة، لكن على حساب فرق في النمو مع الصين لا ينخفض إلا باتجاه الشريحة الأغنى. إذن تحتاج الهند إلى

مزيد من النمو وأوسع توزيع له بآن معاً إذا ما أردت خفض فقرها المطلق بشكل أسرع وتوسيع إذن سوقها الداخلي، ولاسيما لصالح صناعاتها التقليدية. لكن كما يُسلم المؤلفون الأكثر واقعية، يفترض ذلك بلا شك وجود بنية اجتماعية مختلفة جذرياً. بانتظار ذلك، تعول الهند أكثر على اثر رشح من الأعلى نحو الأسفل لصالح الطبقات المتوسطة(•).

(•) المؤسسات المالية الصغيرة كسلاح كفاح ضد الفقر:

حالياً، يُقدر عدد الهنود المستبعدين من النظام المصرفي التقليدي بما يقرب من ٣٠٠ مليون هندياً. هكذا فإنه قد لا يزال يوجد ٧٠% من السكان الزراعيين ليس لديهم حسابات مصرفية، ولاسيما أن ما يقرب من ٩٠% لا يستطيعون الحصول على قرض مصرفي. مرتبطة بهذا الاستبعاد من المالية الحديثة، ٤ر٠% فقط من الأسر لديها تأمين على الحياة، و٢ر٠% فقط اشتركت في تأمين على المحاصيل. أمام عجز هذا النظام المصرفي التقليدي، يوجد مع ذلك طلب متنامي في الهند يدل على ذلك التطور السريع لمؤسسات التمويل الصغيرة وزبائنها ما بين ٥٠ -٧٠ مليون أسرة فقيرة حسب التقديرات، منها ٤٠ - ٦٠ مليون في المناطق الزراعية، تمثل حاجة سنوية للقروض تقرب من ٢٣ مليار يورو، أي ما يعدل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن ١٧٠ مليون يورو فقط قد صرفت خلال العام الضريبي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وينطبق هذا الاستبعاد أيضاً على المنشآت الصغيرة منها ٣٧ مليون من أصل ١٤٧ مليون قد يكون بإمكانها اليوم الولوج إلى مؤسسات الخدمات المالية التقليدية، في حين أن ٨٠% من ١١٠ مليون من المستغلات الزراعية المحصية تبقى صغيرة ومهمشة.

علماً أن التجارب التي تتعدد بفضل المنظمات غير الحكومية، ولكن أيضاً بفضل المصارف الصغيرة الحيوية مثل مصرف ICICI تبين أن المؤسسات المالية الصغيرة قد تكون أداة مُحتملة مفيدة، وبكل الأحوال فعّالة بما فيه الكفاية في مكافحة الفقر الناجم عن الاستبعاد الاقتصادي. فهي تغطي الآن حاجات القروض لما يقرب من ١٢ - ١٥ مليون أسرة فقيرة، ويُقدر أن عدد الزبائن المحتملين في الهند قد يصل إلى ما بين ٥٠ - ٧٠ مليون أسرة. إن معدل نمو أعداد مجموعات المستقرضين (self-help groups) خلال السنوات الأربع الأخيرة أصبح أعلى من ٦٤% في عام ٢٠٠٤، وبلغ عدد هذه المجموعات ما يقرب من ٨٠٠ ألف مجموعة مرتبطة بالنظام المصرف الهندي بقروض مصرفية يقرب مجموعها من ٦٩٠ مليون يورو. والظاهرة الباهرة هي تأكيد التجربة الأقدم في بنغلادش (مصرف غرامين - الفقراء)على نسبة تحصيل قريبة من ٩٥% من القروض.

والواقع تصاحب أسطورة طبقة متوسطة هندية كبيرة أسطورة *الهند البراقة* *shining India*. ومع ذلك توجد مؤشرات ملموسة لتوسيع السوق الداخلي لشرائح اجتماعية جديدة، تشير إلى أن رغم بنية دخولها الحالية تقدم الهند قوة نمو كامنة حقيقية ناشرة حتى إن كانت أكثر محدودية منها في الصين. وتقود الدراسات المنتظمة ل NCAER إلى تمييز خمس طبقات للدخول بين ١٦٦ مليون أسرة التي تعدها الهند في ١٩٩٧ - ١٩٩٨:

- الطبقة الأغنى وتتكون من ٢ر١ مليون أسرة، وقد يرتفع عددها حتى خمس ملايين أسرة في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧؛

- الطبقة الميسورة من المستهلكين المقدر عدد أسرها ٣٢ مليون، وقد يصل عددها حتى ٧٥ مليون أسرة في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧؛

- أخيراً، طبقة صاعدة تتكون من ٥٥ مليون أسرة ، قد يصل عددها إلى ٨٢ مليون أسرة في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، هكذا وفقاً ل NCAER قد ترتفع نسبة أسر الطبقة المتوسطة بالمعنى الواسع للاصطلاح من ١٤% حتى ٤٠% من الأسر أي ما يساوي ٤٥٠ مليون شخصاً في ٢٠٠٦ -٢٠٠٧؛

- مع ذلك يبقى أن الأسر الفقيرة (٤٥ مليون أسرة)، والفقيرة جداً (٣٣ مليون أسرة) التي لا تزال تشكل أكثر من نصف السكان في عام ١٩٩٧ - ١٩٩٨، والتي يرى NCAER أن عددها في انخفاض إلى ما يقرب من ٣٧ مليون أسرة في عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، لكن في إطار فرضية متفائلة لنمو سنوي بمعدل ٨%. في الوقت الحاضر، قد تعد الطبقة الوسطى الحقيقة بالمعنى الاستهلاكي للاصطلاح ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون شخصاً تقريباً الذين يمكنهم الحصول على سلع معمرة أساسية مثل الرائي. ويتمتع النصف منها باستهلاك على النمط الغربي (بالأسعار المحلية)، بينما قد يقرب عدد الأغنياء من ٢٥ مليون شخصاً. وتؤكد معطيات الاستهلاك وجود هذه الكتل الكبيرة. فقد ارتفع عدد بيع السيارات السنوي من ٣٠٠ ألف وحدة في عام ١٩٩٥ حتى ما يقرب من مليون سيارة في عام ٢٠٠٤، وبيع شهري للهاتف النقال يتبع إيقاع ٥ر٢ مليون، وشبكة إجمالية تجاوزت ٦٥ مليون خطاً في أيلول/ سبتمبر٢٠٠٦ مقابل ١٥ مليون في بداية العقد (لكن ما يزيد عن ٣٠٠ مليون في الصين في عام ٢٠٠٥). وبشكل معكوس، إن ركود بيع الدراجات الهوائية مقابل

ازدهار بيع الدراجات النارية السريع، والسيارات السياحية الخاصة الأسرع يعبران عن تباين شديد في الوصول إلى الاستهلاك الذي يقلق عدداً كبيراً من المجموعات الصناعية الهندية مثل باجاج أو غودريج. وهذه الأخيرة الأكثر تمركزاً على السوق الداخلي منها على السوق العالمي تؤكد أهمية القوة الكامنة للأسواق الزراعية، وتطالب بعمل متواصل من السياسة الاقتصادية لصالحها. وبدعم من الأحزاب الإقليمية القوية، نجحت جزئياً في كسب معركتها لاسيما عبر سياسة الدعم العامة للعالم الزراعي والبرامج الاجتماعية مثل قانون الاستخدام المضمون (Employment Guarantee Act) الذي تبناه البرلمان الفيدرالي في خريف عام ٢٠٠٥.

٣ - هل تستطيع الهند تسريع نموها وخفض فقرها ؟

يعتمد تقليص الفقر على عاملين هما صلابة النمو وتطور توزيعه. فمع نمو بمعدل ٣% لكل نسمة سنوياً ومعدل فقر ٢٠%، يجب مثلاً عشر سنوات لخفض هذا المعدل إلى الربع في حال انخفض معامل جيني من ٥٥ر٠ إلى ٤٥ر٠، وثلاثين عاماً في حال عدم حدوث أي تغيير. ويحاول المخططون الهنود اللعب على الحبلين.

تقدير توزيع الدخول (السنوية) في الهند وقوة شرائية مقارنة

	بألوف الروبيات الهندية		باليورو/ سعر جاري		PPA[1]		بألوف الأسر	
	١٩٩٣ - ١٩٩٤	١٩٩٧ - ١٩٩٨	١٩٩٣ - ١٩٩٤	١٩٩٧ - ١٩٩٨	١٩٩٣ - ١٩٩٤	١٩٩٧ - ١٩٩٨	١٩٩٣ - ١٩٩٤	١٩٩٧ - ١٩٩٨
الأثرياء	٢١٥	٤٠٠	٥٩٢٣	٩٧٠٩	٢٨٤٣٠	٤٦٦٠٢	٢ر١	٥
طبقة المستهلكين	١٣٠	٢٤١ر٥	٣٥٨١	٥٨٦٢	١٧١٩٠	٢٨١٣٦	٣٢	٧٥
الطبقة الصاعدة	٣٣ر٥	٦١ر٥	٩٢٣	١٤٩٣	٤٤٣٠	٧١٦٥	٥٥	٨٢
الفقراء	١٩	٣٥	٥٢٣	٨٥٠	٢٥١٢	٤٠٧٨	٤٥	٢٠
المعوزين	١٦	٣٠	٤٤١	٧٢٨	٢١١٦	٣٤٩٥	٣٣	١٧
مجموع الأسر							١٦٦ر٢	١٩٩
نسبة سعر الصرف روبية هندية/يورو			٣٦ر٣	٤١ر٢	٤ر٨	٤ر٨		

(١) نسبة الصرف بتعادل القوة الشرائية معطاة بمقارنة أسعار المنتجات القابلة للمقارنة والمختلفة إذن اختلافاً شديداً عن معدل صرف السوق، ولا سيما بالنسبة لبلد نام.

المصدر: La structure de la consummation en Inde, ME de Bomby, janv. 2003, à partir des enquêtes du NCAER; calculs de l'auteur.

بالنسبة للنمو، تعد حصيلة الخطة العاشرة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) وهي في منتصف الطريق، مخيبة للآمال. فبالنسبة لهدفها الأولي وهو تحقيق معدل نمو ٨% سنوياً، فقد بقي معدل نمو الاقتصاد الهندي أكثر قرباً من ٥ر٦% رغم تحقيقه معدلاً قياسياً هو ٥ر٨% في ٢٠٠٣ -٢٠٠٤. غير أن دراسات داني رودريك وارفند سوبرامانيان بينت أن تسارعاً بمعدل ٧% على الأقل يمكن الوصول إليه خلال الفترة ٢٠٠٥ -٢٠٢٥. العامل الأول المناسب تساوي الادخار والاستثمار. فهو حتى الآن لا يزداد إلا بإيقاع بطيء ، وهو في مستوى أدنى من معظم الاقتصادات الآسيوية في زمن إقلاعها: ٢٦% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ما يزيد عن ٤٠% بالنسبة للصين مثلاً. فالمعادلة السكانية فقط هي التي ستؤدي بالمقابل إلى خفض معدل التبعية (غير ناشط اقتصادياً/ ناشط اقتصادياً) من ٦٢ر٠ في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨ر٠ في عام ٢٠٢٥. ويمكن أن يترجم هذا المكسب البالغ ١٤ نقطة بارتفاع آلي لمعدل الادخار من ٢٥% حتى ٣٩% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما هو ملاحظ عموماً في فترات الانتقال السكاني. بدون تغيير في الإسهام الخارجي (فرضية محافظة إذا ما حكم عليها من خلال التسارع الجاري في الاستثمارات المباشرة في الخارج)، عندئذ قد يصبح ممكناً نمو مخزون رأس المال بمعدل ٣ر٨% سنوياً مقابل ٦% بالكاد حالياً، حاملاً لوحده إسهامهاً في النمو بمعدل ٤ر٥% سنوياً إذا ما أخذنا بالحسبان الكسب القوي الحالي بمعدل ٥ر٢% في الإنتاجية الكلية للعوامل. أما بالنسبة لإسهام رأس المال البشري، فيجب أن ينمو عدد السكان الناشطين اقتصادياً بمعدل ٩ر١% سنوياً خلال العشرين سنة القادمة. وبمعدل مشاركة ومستوى تعليم ثابتين، سوف يكون إسهام عامل العمل إذن بمعدل ٣ر١%، رافعاً معدل النمو إلى ٧ر٦% سنوياً، أي نمو فردي بمعدل ٣ر٥% مقابل ٦ر٣% إبان سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

يضاف إلى هذه الفرضية بعض العوامل المسرّعة. فيما يخص الإنتاجية، تشير بعض الارتدادات إلى أن الهند بإمكانها زيادة الإنتاجية بمعدل يتراوح ما بين ٣٠% - ٤٠% لكي تستدرك قدرتها الكامنة، وهذا هو المحور الأساسي

للإصلاحات منذ عدة سنوات. وفي المفهوم المؤسساتي، بيّنت مقارنة مع البلدان الصاعدة الأخرى للمؤلفين سالفي الذكر نفسهما أن الدخل الفردي يمكن أن يكون في الواقع أعلى بمقدار ٤ - ٥ مرات من مستواه الحالي إذا ما حكم على ذلك من خلال نظام الهند الديمقراطي المستقر، وعمل دولة القانون أو أيضاً حقوق الملكية. فضلاً عن ذلك، من وجهة النظر هذه، تشير الارتدادات إلى صورة مقلوبة للصين التي تجاوزت نتائجها الاقتصادية طاقتها المؤسساتية. وفي كل الأحوال، يعد استقرار الاقتصاد الهندي القياسي مقارنة مع البلدان الأخرى الصاعدة أمراً مؤكداً.

غير أن هناك مجموعة من العوامل قد تعيق هدف تسريع النمو هذا، وهدف خفض الفقر أيضاً. يتعلق العامل الأول بخطر الأثر المنحرف للازدهار التقاني المعلوماتي الذي لا ينشر نموه لأسباب اجتماعية أو فضائية مكانية. ففي المستوى الاجتماعي هناك خطر عدم نشر التعليم الكمي إذا ما أخذنا بالحسبان الحواجز الطبقية والتخلف المهم في التعليم الأساسي، لاسيما بين السكان الأكثر فقراً. وفي المستوى الجغرافي، هناك التباينات الجغرافية السالفة الذكر. فالمراكز الحيوية للخدمات أوالصناعات الحديثة بعيدة عن الولايات الأكثر تخلفاً، مع أنها الأكثر حيوية سكانياً. إذن لا يزال خطر الثنائية قوياً ويمكن أن تجمد النمو إذا لم تصل السياسة الاقتصادية إلى تسهيل انتشاره. وهذا ما يتم عن طريق التعليم وتطوير البنى التحتية، أي الممتلكات العامة، التي يمكن للدولة فقط أن تؤمنها، أوعلى الأقل التحريض على تطويرها. علماً بأن في الوضع الحالي لأزمة الحكم (crise de gouvernance)، لا يمكن استبعاد خطر نموذج نمو قسري بمعدل ٦% والقضاء على الفقر الكبير خلال ثلاثين عاماً بدلاً من عشرة أعوام.

وكذلك أصبح التوتر الضريبي في الدولة المركزية والولايات الإقليمية قوياً من جديد بدءاً من منتصف التسعينيات. فبسبب العجز المتراكم في القطاع العام الذي يزيد قليلاً عن ١٠%، فإن تمويل الاستثمارات العامة لم يتوقف عن الانخفاض لصالح فوائد الدين والنفقات الجارية. ويجري تخفيف الوضع الضريبي شبه المأزوم عن طريق آلية الاقتطاع من الادخار الداخلي عبر نظام مصرفي عام

بشكل واسع وتنظيم مصرفي موارب لصالح القروض وسندات الحكومة المركزية. لكن ذلك يحصل على حساب الاستثمار المنتج، ولاسيما على حساب قروض القطاع الصغير المنتج الذي ليس له أي منفذ إليها. تأخذ البنية الضريبية الهندية خصوصاً بمستوى جباية ضريبية منخفض بشكل خاص، حتى في هذا المستوى من النمو (ما بين ١٢% - ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يكشف عن قدم بنيتها الإدارية كما بين ذلك تقرير كيلكار لعام ٢٠٠٤. بالنسبة لهذه النقطة، يعد تعهد الهند بالقيام بتغيير فعلي خلال السنوات القادمة، وفرض ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٠٥ بالأحرى علامة جيدة. لكن يبقى التحدي مهماً ويتحكم بهذا الشكل بمستقبل الاستثمارات العامة، لاسيما في التعليم والصحة أوالبنى التحتية الأساسية. أوأيضاً في تحديث القطاع المصرفي في البلد الذي لا يزال بسيط المصرفة.

الفصل الخامس

الهند في العولمة

منفتحة منذ وقت مبكر على التجارة البحرية والاستعمارية، اتبعت الهند بعد الاستقلال توجهاً متمركزاً على الذات في ظل حماية قوية قادت إلى انهيار حصتها إلى ما دون ٤ر٠% من التجارة العالمية في السبعينيات. في حين انحدر وزن صادراتها إلى ما يقرب من ٥ر٣% فقط في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن حضور المنشآت الأجنبية فيها يعد أقل من هامشي، ولاسيما بعد قيام أنديرا غاندي بطرد الشركتين متعددتي الجنسية أي.ب. إم وكوكا كولا في عام ١٩٧٣. واتسم عقد منعطف الثمانينيات، ولاسيما منعطف عام ١٩٩١، بعودة الهند التدريجية في البداية، ثم المميزة إلى المسرح الاقتصادي العالمي. وخلال عقد من الزمن، ارتفع وزن الهند من جديد في التجارة العالمية إلى ١% تقريباً، وإلى ما يزيد عن ذلك بكثير بالنسبة للخدمات، كان وراء ثورة صامتة في ميزان المدفوعات. بنيوياً، هذا الميزان الذي كان يعاني من عجز منذ الاستقلال، أصبح من الآن فصاعداً يمول بفوائض مالية واسعة مستورة وبتدفقات مالية على اثر التحرير التدريجي لحسابه الأساسي (compte capital) ولأول مرة في تاريخ الهند، سمحت احتياطيات صرف مريحة (١٤٥ مليار دولاراً أمريكياً في منتصف عام ٢٠٠٥) لها بتبني موقف أكثر هجومية على المسرح العالمي.

١ - انفتاح عقد التسعينيات:

في مستوى البضائع، ألغت التدابير المتخذة في شهر تموز/ يوليو ١٩٩١ عملياً جميع تراخيص الواردات، باستثناء تلك الخاصة بالسلع الاستهلاكية. واختفت تدريجياً بموجب اتفاقية جولة الأورغوي في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠١، مع آخر إشعار في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٠ بخصوص ٧١٥ منتجاً. كما شهدت حماية التعرفة الجمركية أيضاً انخفاضاً قوياً بدءاً من عام ١٩٩٣. هكذا انحدرت أعلى تعرفة جمركية من ٤٠٠% إلى ٣٥% في عام ٢٠٠٠، وإلى ٢٠% في ميزانية عام ٢٠٠٥، بينما انخفض الرسم المتوسط المدعوم (droit moyen consolidé) من ٧٢٫٥% في عام ١٩٩٠ إلى أقل بقليل من ٣٠% في عام ٢٠٠٥ (مع الأخذ بالحسبان عدداً من الرسوم الإضافية). ولم يحصل هذا التفكيك بدون مقاومة. فقد استخدمت الهند جميع الأسلحة التنظيمية الخاصة بكبح الانفتاح الفعلي لسوقها، ولاسيما التدابيرالمضادة لإغراق السوق بالبضائع، صدر أولها في عام ١٩٩٣. ومنذئذ تجاوزت الهند الولايات المتحدة بوصفها المستخدم الأول لهذه الأداة مع ما يقرب من ٤٠٠ دعوى مفتوحة في عام ٢٠٠٥، منها ٢٠% تقريباً ضد الاتحاد الأوروبي، ومثلها ضد الصين، ونحو النصف ضد الفرع الكيميائي. وفي مستوى التعرفة، تتمركز الحماية اليوم على الزراعة (فهي لا تزال تتجاوز ٥٠% في المتوسط المدعوم)، والسلع الاستهلاكية (ما يقرب من ٦٠%). أما بقيت المنتجات المصنعة، فهي إما أنها لا تخضع للرسوم الجمركية، مثل المنتجات الالكترونية التي تعمل الهند على تشجيع واردات المواد بأسعار منخفضة بالنسبة لخدماتها، أو أن هذه الرسوم تتراوح ما بين ١٠% - ١٥%.

انفتاح مقارن هند - صين ١٩٨٠ - ٢٠٠٣

بملايين الدولارات الأمريكية	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٣
صادرات				
هند	٨٤٤١	١٧٨١٣	٤٢٦٢٤	٦٠٧٩٣
صين	١٨١٣٩	٦٢٧٦٠	٢٤٩١٩٥	٤٣٨٢٥٠
صين+هونغ كونغ	٣٧٨٥٩	١٤٤٩٠٤	٤٥١١٨٥	٦٦٢١٢٤
واردات				
هند	١٤٨٢٢	٢٣٩٩١	٥٠٣٣٦	٦٩٨٢٧
صين	١٩٥٠٥	٥٣٨٠٩	٢٢٤٩٤٢	٤١٢٨٣٦
صين+هونغ كونغ	٤١٩٠٤	١٣٦٢٩١	٤٣٨٢٦١	٦٤٥٣٨١
% من الصادرات العالمية				
هند	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٨
صين	١ر٠	١ر٩	٣ر٩	٥ر٨
صين+هونغ كونغ	٢ر١	٤ر٣	٧ر١	٨ر٨
% من الوارادات العالمية				
هند	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩
صين	١ر١	١ر٦	٣ر٥	٥ر٥
صين+هونغ كونغ	٢ر٣	٤ر٠	٦ر٩	٨ر٦
نسبة الانفتاح (X+M/PIB %)				
هند	١٣ر٣	١٣ر٤	٢٠ر٢	٢٢ر٥
صين	١٢ر٥	٣٠ر١	٤٣ر٩	٦٠ر٣
صين+هونغ كونغ	٢٤ر٢	٦٠ر٧	٧١ر٤	٨٣ر٣

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٥.

وفي مستوى الخدمات، تأخذ الحماية تقليدياً صيغة السياسات التنظيمية. كان الانفتاح هنا أكثر تأخراً بسبب وزن القطاع العام المهيمن حتى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي شهر كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٩، فتح القانون الخاص بالتأمين هذا القطاع بشكل خجول بالسماح للاستثمارات

الأجنبية بتوظيف حتى ٢٦% مع الاحتفاظ بتنظيم صارم بخصوص توظيف المكافآت المجموعة لصالح البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية. في قطاع المصارف، في البداية سُمح بالاستثمارات الأجنبية حتى ٤٩%، ثم حتى ٧٤% في عام ٢٠٠٤، لكن بشروط مُقيدة إلى حد ما مثل حق التصويت الذي يقتصرعلى ١٠% لكل مجموعة من المساهمين. وأرجئ احترام تعهدات مراكش حتى عام ٢٠٠٩، وتبنى المصرف المركزي سياسة بهذا الخصوص خلال هذه المهلة. ومع ذلك تفسر منظورات الانفتاح، الذي لا مفر منه في هذا القطاع، واقع وجود ٢٥ مصرفاً أجنبياً تمارس نشاطاً كاملاً في عام ٢٠٠٥، وما يزيد عن ١٥٠ فرعاً لمصارف أجنبية، يبلغ وزنها في الحساب المصرفي المحلي ما يزيد قليلاً عن ٦%. في الواقع، من الآن حتى عام ٢٠٠٩، يأمل المصرف المركزي الهندي أن تكون المصارف العامة قد أعيدت هيكلتها، وان تكون المصارف الهندية الخاصة قد بلغت حجماً حرجاً على شاكلة مصرف ICICI المصرف الثاني في الهند بعد مصرف دولة الهند.

كما بُوشرّ بالانفتاح التدريجي نفسه في مستوى البنى التحتية بقطاعات مفتوحة رسمياً مائة بالمائة مثل الطرق والموانئ والمطارات (قرار صدر في عام ٢٠٠٥). ويتعلق الفشل الحقيقي في الانفتاح في مجال الطاقة بإفلاس المشروع المركزي في دهابول في عام ١٩٩٨. غير أن قانون الكهرباء الصادر في عام ٢٠٠٣، اقترح إعادة هيكلة كاملة لهذا القطاع بخصوص الفصل الكلاسيكي بين التوليد والتحويل والتوزيع واحتمال دخول الاستثمارات الأجنبية، في حين أن بعض المجموعات الهندية سبق أن نشطت في هذا القطاع كما في نيودلهي. بلا شك يعد الانفتاح الناجح في قطاع الاتصالات أكبر تجربة أسهمت في البرهان على أن بإمكان التحرير والانفتاح إدخال آثار ايجابية قوية. فمن احتكار دولة في عام ١٩٩٠، حولت سياسة الاتصالات القومية المقررة في عام ١٩٩٤ الهند إلى ساحة مفتوحة للتنافس رغم أن إغراءات الكارتل قوية جداً. وبتكميل هذه السياسة في عام ١٩٩٩، أنشئت هيئة قوية للتنظيم (TRAI)،

وسمحت بالاستثمارات الأجنبية بمعدل يصل إلى ٤٩% في الفترة الأولى، ثم إلى ٧٩% في عام ٢٠٠٥، بل حتى ١٠٠% بالنسبة لبعض خدمات الشابكة (الانترنت). نجم عنها رفع عدد المشتركين في الهاتف النقال حتى ٧٠ مليون مشتركاً في نهاية عام ٢٠٠٥، وتعرفة من بين أخفض التعرفات في العالم.

وينطبق هذا الانفتاح التدريجي على جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وحدد الإجراء الآلي المنفذ في عام ١٩٩٩ قائمة سلبية مثل القطاعات الكلاسيكية للدفاع أو التبغ أو المشروبات الروحية، أو تلك المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ثم حُدِّدت بعد ذلك سقوف المشاركة في حدود ٥١% من رأس المال في ٤٨ فرعاً تمثل جوهر القطاع الصناعي. كما عُمِلَ بحد المشاركة بمعدل ٧٤% المطابق للأغلبية المطلقة للقرارات الإستراتيجية في ثمانية فروع منها الخدمات والمناجم أو في ما هو جوهري في قطاع البناء. والأكثر إثارة للجدل بعد، أن المخاطرات المشتركة مع شريك هندي يجب أن تحظى بموافقة تلك الهيئة بالنسبة لكل مشروع جديد. من الآن فصاعداً يقاس جهد الانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية بمجموع القيود الملغية سنة بعد أخرى. هكذا سيصبح الشركاء الأجانب في عام ٢٠٠٧ معفيين من فريضة التعرض لاهانات شريكهم الهندي، وبدءاً من عام ٢٠٠٥ حين يتعلق الأمر بنمط آخر من النشاطات. رسمياً، حاول النظام الجديد الذي وصل إلى السلطة في عام ٢٠٠٤ تسريع تحرير الاستثمارات الأجنبية لاسيما مقابل تعدد مشتريات الشركات الهندية في الخارج (انظر أدناه)، لكن، على غرار المصارف، اصطدم النظام بمجموعة من المصالح المكتسبة كما في قطاع التوزيع، وتبع منحدر الانفتاح منحدر مصالح الهند نفسها في فتح الأسواق المتقدمة أمام منشآتها أو نشاطاتها الخدمية.

أ - تحرير تدفق رؤوس الأموال والثالوث البغيض:

كان تحرير تدفق رؤوس الأموال بشكل مناقض أسرع من تحرير الاستثمارات المباشرة. ومقارنة بالصين، تُعدُّ الهند أكثر ليبرالية بالنسبة

للاستثمارات المباشرة، لكنها شديدة التضييق بعد بالنسبة لاستثمارات المحافظ، والقروض بالعملات الصعبة أو العملة المحلية، فقد اختبرت بنجاح أول صيغة لتوظيف أموال الهنود غيرالمقيمين إبان أزمة الصرف في عام ١٩٨٠. فيما بعد أصبح تحرير تدفق المحافظ منتظماً إبان التسعينيات تحت رقابة المصرف المركزي الهندي الصارمة وسلطة خاصة للتنظيم أُنشئت في عام ١٩٩٥ لمتابعة عمليات سوق الأوراق المالية: الـــ SEBI. ومنذ زمن قريب، سُمح للمستثمرين المؤسساتيين بتغطية حتى ٣٠% من مخاطرهم في أسعار الصرف. فكانت النتيجة حصول تقدم مستمر في تدفق رؤوس الأموال التي يجذبها تلمس قدرة كامنة قوية للنمو في الهند وأمان قانوني جيد في هذا السوق. هكذا حقق تدفق المحافظ رقماً قياسياً واضحاً مقداره ١٠ مليارات دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٤ مقبل ٥ مليارات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أمر جديد، سمح كل من بحبوحة احتياطات الصرف في عام ٢٠٠٥، ودين خارجي مستقر بالتساهل في الرقابة على خروج رؤوس أموال الشركات الهندية التي تغريها باطراد الاستثمارات في الخارج أو التمول بأفضل سعر. ومنذ عام ٢٠٠٥، سُمح بشراء العملات الصعبة بمعدل يصل إلى ٥٠% من القيمة الصافية للحساب الختامي بشكل آلي بالنسبة للمقتنيات في الخارج. أما بالنسبة للصناديق التعاونية المهتمة باطراد بتنويع محافظها، فقد رُفعت حدود التوظيف في الخارج حتى مليار دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٣. أخيراً، في عام ٢٠٠٣، بدأ التساهل بالمغالاة في شروط القروض التجارية بالنسبة للشركات الهندية بهدف إراحة المصرف المركزي من الكلفة المرتفعة لتطهير تدفق رؤوس الأموال. بالإجمال، ارتفع رصيد فائض ميزان رؤوس الأموال إلى ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤، أي ما يعدل العجز التجاري. منذئذ هل كان هناك تصاعد في خطر حدوث أزمة مالية كما حدث في العديد من البلدان الأخرى الصاعدة؟

ميزان مدفوعات الهند

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٠ - ١٩٩١	٢٠٠١ - ٢٠٠٢	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ب
١ - رصيد جاري	-٧ر٩	-٤ر٣	-٣ر٦	٥ر٢
رصيد تجاري	-٤ر٩	-٦ر١١	-٧ر١٠	-٦ر٢٣
صادرات	٥ر١٨	٧ر٤٤	٨ر٥٣	٤ر٨١
واردات	٩ر٢٧	٣ر٥٦	٥ر٦٤	١٠٥
رصيد خدمات غيروسيطة	٠	٣ر٣	٦ر٣	٥ر٩
منها لوجيستي كلياً	٦ر٧	٦ر٩	٥ر١٥	-
دخول صافية	-٨ر٣	-٢ر٤	-٤ر٣	-٦ر٤
تحويلات صافية	٥ر٣	٩ر١٥	٨ر١٦	٢ر٢١
٢ - رصيد رأس المال	٢ر٧	٦ر٨	٨ر١٠	٤ر٢٠
استثمارات أجنبية صافية	١ر٠	٧ر٤	٢ر٣	٣ر٥
استثمارات محافظ صافية	٠	٢	٩ر٠	٩ر٩
عون خارجي	٢ر٢	١ر١	-١ر٣	١ر٢
قروض تجارية	٢ر٢	-٦ر١	-٧ر١	٥ر٠
قرض قصيرالأجل	١ر١	-٨ر٠	١	١ر١
ودائع الهنود غير المقيمين(١)	٦ر١	٨ر٢	٣	-٢ر١
٣ - احتياطيات صرف بما فيها الذهب	٨ر٥	٧ر٥٤	١ر٧٦	٨ر١٣٦
في واردات شهرية B& S t+1	٥ر١	٨	٣ر٩	٩ر١٠
الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	٣١٣	٤٧٤	٤٩٧	٥٨٠

(١) هنود غير مقيمين.

المصدر: FMI et *Economic Survey 2004-2005*, Government of India, années fiscales du 1 avril au 31 mars.

والواقع، تتدرج إجراءات التحرير في إطار تعديل تدريجي وحصيف لنظام أسعار صرف الروبية الهندية. لم تصبح هذه الأخيرة قابلة للصرف بالنسبة للعمليات الجارية بالمعنى الذي يمنحه صندوق النقد الدولي لها إلا في شهر آب / أغسطس ١٩٩٤. ثم تبعتها قابلية الصرف الجزئية بالنسبة لعمليات رأس المال. غير أن المصرف المركزي رغب في الاحتفاظ بدرجة قوية من الرقابة على قدرة الصرف على المنافسة وعلى التضخم، متغيران شديدا الحساسية في تاريخ الاقتصاد الهندي. وكانت نتيجة ذلك هي ثلاثية بغيضة بحسب نظرية عدم التناغم التي جاء بها مانديل والتي برهن فيها على أنه لا يمكن الحصول بآن معاً على معدل صرف ثابت أو مستقر، وسياسة نقدية مستقلة وحرية انتقال رؤوس الأموال. ففي سعيها بحكم الأمر الواقع لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة اتبعت الهند نظاماً نقدياً وسطاً بين نظام مرن بحت ونظام صرف ثابت. هكذا سمحت لها قابلية الروبية للصرف الجزئي بالفصل باستمرار بين هدفها التضخمي الداخلي الذي يفرض عليها اللعب بنسب الفائدة وكمية النقود المتنقلة، وهدف صرف قادرعلى المنافسة بما فيه الكفاية لموازنة ميزان المدفوعات في الأمد المتوسط. فقد عزز درس الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧ التوافق في الهند ضد تحرير مبكر للروبية.

٢ – لا تزال قزماً لكن ظاهراً باطراد:

لا يزال من المبكر جداً معرفة فيما إذا سيكون للانفتاح الهندي عموماً نتائج مماثلة للانفتاح الصيني. في مستو واحد، التوازي مثبتاً. فمعدل إسهام مبادلات السلع والخدمات تضاعف تقريباً خلال عقد الانفتاح الأول مرتفعاً من ١٧% حتى ٣١% في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ مقابل ١٨% حتى ٣٤% في الصين قبل عقد من الزمن. ومع مواصلة التقدم السنوي الملاحظ بإيقاع يتراوح بين ١٥% - ٢٠%، فإن التشويه يتواصل بالإيقاع نفسه ومعدل انفتاح يساوي ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤، والذي قد يصبح قريباً من ٤٠% في نهاية العقد. يبدو أن هذا الاستدراك يندرج في المقارنة بين نسبة انفتاح الهند والاقتصادات الآسيوية الأخرى التي تضعها في المرتبة الأخيرة وفقاً

لمؤشر الانفتاح المحسوب من قبل مركز Cepii بالنسبة للبضائع فقط والموازن بالناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتعادل القوة الشرائية: ٨ر٩ بالنسبة للهند مقابل ٤ر١٦% بالنسبة لباكستان، و٦ر٢١% بالنسبة للصين، و٥ر٥٠% بالنسبة لتايلندا. في حين أن نموذجاً نظرياً مستخدماً من قبل صندوق النقد الدولي برهن، من جهته، أن في عام ٢٠٠٢ كانت حجوم المبادلات في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ أقل بمعدل ٧٠% -٨٠% من القدرة النظرية للبلد إذا ما أخذ بالحسبان ناتجها المحلي الإجمالي وموقعها الجغرافي. وفي الفترة نفسها بينت دراسة قام بها البنك الدولي أن النظام التجاري الهندي بقي أحد أكثر الأنظمة حماية، بعد الكمرون وباكستان، وتعرفة موازنة متوسطة هي ٥ر٢٩% بالنسبة للواردات (١٩٩٩)، وحتى ٣ر٣٢% بالنسبة للمنتجات المصنوعة فقط مقابل على التوالي ٧ر١٥% و٧ر١٤% بالنسبة للصين. وفي مستوى البضائع فقط تبقى عودة الهند إلى المسرح العالمي في كل الأحوال تدريجية جداً. ففي حين أن حصة الصين (بما فيها هونغ كونغ) في التجارة العالمية ارتفعت من ١ر٢% حتى ٣ر٤% ما بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، لتقفز حتى ٨ر٨% في عام ٢٠٠٣، فإن حصة الهند بقيت راكدة على ٥ر٠% خلال المرحلة الأولى لكي لا ترتفع إلا إلى ٨ر٠% في عام ٢٠٠٣. في هذه المرحلة، يبدو أن بالإمكان تحقيق الهدف الطموح وهو معدل ٥ر٣% من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٥، رغم أن هذه الحصة تبقى منخفضة كثيراً مقارنة مع المستوى الفرنسي الحالي (٢ر٥%) مثلاً.

غير أن، بعد هذه الصورة الثنائية لقزم تجاري لكن في استدراك قوي، تستحق أن تطرح فكرة الفارق في الزمن مع الصين فالنموذجان يقدمان مجموعة من السمات البنيوية شديدة الاختلاف. بالطبع هناك مؤشرات لتباين في الزمن وسياسة تجارية أكثر حمائية، ونسبة انفتاح أضعف مرتين وديناميةة نمو بإيقاع منخفض لا بأس به، يترجم بفارق ١ إلى ٢ في مستوى الناتجين المحليين الإجماليين، وإذن بشكل آلي في الوزن في المبادلات العالمية للعملاقين الكبيرين. غير أن يضاف إلى هذه الفروق عدة انحرافات بنيوية تستطيع تفسير فرق فعلي

يساوي ١ إلى ٦، بل إلى ٩ إذا ما أضفنا هونغ كونغ. الأول يعود إلى الوزن النسبي للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الأكثر انخفاضاً بدرجة لا بأس بها في الهند منه في الصين: ٢٧% مقابل ٤٩% في الصين. والواقع أن أخذ الخدمات في الحسبان يغير بشكل مهم ثبات حالة الانفتاح الهندي لأنها تمثل من الآن فصاعداً ثلث الصادرات من البضائع. والثاني يعود إلى الطبيعة المختلفة كثيراً للاستثمارات الأجنبية التي استقبلها الاقتصادان.

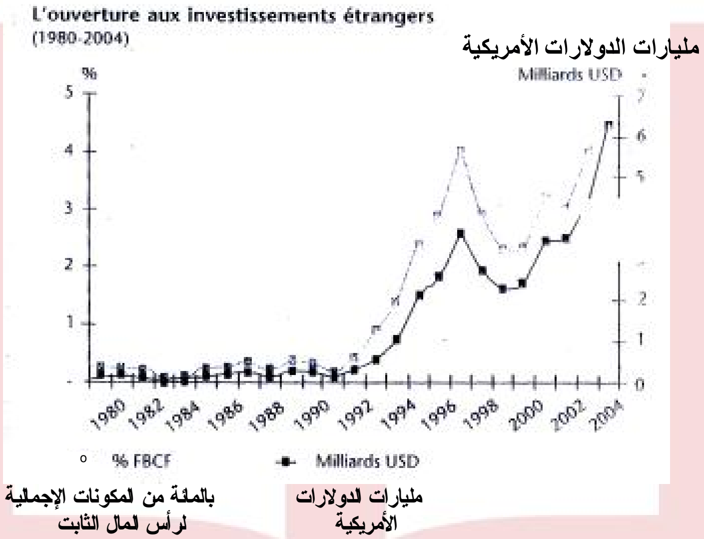
آ - **الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE** :

بشكل مسبق، يبدو الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية بمثابة عامل رئيس في الاختلاف بين العملاقين الآسيويين بنسبة ١ إلى ١٠ المشار إليها غالباً بناء على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٥ ملياراً في الصين مقابل ٥ر٥ ملياراً في الهند). غير أن الصورة الكلاسيكية لمثل هذا الفرق الكمي هي صورة مبسطة بشكل خاص لأنها غير صحيحة تقانياً وتخفي أصالة النموذج الهندي للدخول في العولمة. بداية، إن المعطيات غير قابلة للمقارنة. إذ تشير دراسة جدية قام بها سريفاستافا في عام ٢٠٠٣ إلى أن الهند لا تتبع صندوق النقد الدولي في عدم دمجها لاستثمارات المحافظ التي تفوق ١٠% من رأس المال، ولا الفوائد المستثمرة من جديد، وهي تساوي ٨ مليارات دولاراً امريكياً من الاستثمارات الأجنبية التي حصلت عليها الهند في عام ٢٠٠١ بدلاً من ٣ مليارات المعلنة رسمياً. يضاف إلى ذلك أن الصين تميل إلى المبالغة في تقدير مدخولها من الاستثمارات الأجنبية مع الرحلة الانكفائية الشهيرة لرؤوس الأموال الصينية المنتقلة عن طريق هونغ كونغ للاستفادة من الميزات الضريبية والممارسات الأخرى الأقل إدانة. ونتيجة عملية الطرح قد تكون الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الصين بالأحرى ٢٠ ملياراً في عام ٢٠٠٠. الحد الثاني، أثر نظرة الاقتصاديين للناتج المحلي الإجمالي المتغيرة من البسيط إلى المضاعف. والواقع، تبين المعطيات المصححة أن معدل الاستثمارات الأجنبية هو ٧ر١% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند مقابل ٢% في الصين. والواقع أن حضور المنتجات

الأجنبية ظاهر بالقدر نفسه، بل بقدر أكبر في الهند. فنصف العلامات التجارية الرائدة في أسواق الاستهلاك الكبرى هي علامات تجارية أجنبية، باستثناء المنتجات الاستهلاكية الأساسية. الحد الثالث من المقارنة، أن معدلات الاستثمارات متباينة من البسيط إلى المضاعف: أكثر قليلاُ من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند، وما يقرب من ٤٠% في الصين. وبشكل مناقض، قد تلعب الاستثمارات الأجنبية إذن دوراً نسبياً أكثر أهمية في الهند، ولا يتوقف اقتصاديوها عن فحص مدى معقولية نسبة استثمار صيني مرتفعة جداً من أجل فرق نمو ضعيف جداً كما لو أن رأس المال استخدم بشكل أكثر عقلانية في الهند.

ثم في ما يخص طبيعة الاستثمارات الأجنبية وتوجه النمو، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى تفضيل الاستثمارات الثقيلة في التقانة ورؤوس الأموال، فإن أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية في الصين تذهب إلى القطاعات كثيفة العمل، وبشكل خاص استثمارات الصينيين غير المقيمين من هونغ وتايوان وسنغافورة التي طرحت منذ الستينيات إستراتجية نمو يعتمد على الصادرات. والواقع أن معدل استثمارات/صادرات يظهر تماثل البلدين، ويوضح انحراف إستراتيجية النمو الناجم عن التصدير التي تتبعها الصين. بالمقارنة، لا تمثل الاستثمارات الأجنبية القادمة من الشركات متعددة الجنسيات الكبرى إلى الصين سوى ٤ مليارات من الدولارات الأمريكية بعد مرور عشرسنوات على الانفتاح في عام ١٩٨٠ و١٣ مليار في عام ١٩٩٧. ومع تدفق للاستثمارات الأجنبية يصل من الآن فصاعداً إلى نظام سنوي يتراوح مابين ٥ - ٨ مليارات دولار أمريكي وهدف حدده رئيس الوزراء مانموهان سينغ هو الوصول إلى ١٥٠ مليار دولاراً أمريكياً من الآن حتى ٢٠١٥، قد يكون بإمكان الهند الاقتراب عملياً من مستوى الاستثمارات الأجنبية الصينية المرصودة للداخل. فضلاً عن ذلك، أليس بإمكان ازدهار خدمات المعلوماتية أن تأخذ مكان القطاع الصناعي التصديري الصيني؟

رسم بياني: الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية (١٩٨٠- ٢٠٠٤)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٤).

ب- ازدهار خدمات المعلوماتية:

تعد فُرجة الهند في خدمات المعلوماتية ظاهرة حديثة نسبياً. فمع معدل نمو سنوي مقداره ١٧% خلال التسعينيات مقابل متوسط نمو عالمي ٦ر٥%، أصبحت الهند الرقم واحد عالمياً من حيث دينامية الخدمات المصدرة ووزنها. فقد ارتفعت من ٢% حتى ٥% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥. فبتمركز المنشآت الجيد على خدمات المعلوماتية والعمل بالباطن، بلغت عوائد هذه الصادرات في عام ٢٠٠٤ ما يقرب من ٢٠ مليار دولاراً أمريكياً، أضيف إليها ما يقرب من ٨ مليارات من الدخول أرسلها إلى الوطن الخبراء الذين ذهبوا بمهمات طويلة إلى حد ما، أي ما يساوي ثلث صادرات البضائع تقريباً. تعود القصة إلى بداية الثمانينيات حين أسس المهندسون، الذين حققوا نجاحاً في الولايات المتحدة، العملاقين الكبيرين حالياً وهما انفوسيز Infosys أو ويربو Wirpo إلى جانب TCS

(مجموعة تاتا). استفادت عودتهم إلى الهند من سياسة مدعومة بفضل شركة ناسكوم Nasscom ومختلف الوزارات التقانية المعنية التي أقامت، حول المعاهد التقانية الهندية (Indian Institutes of Technology) ومراكز البحث العلمي العامة مثل DRDO (دفاع)، C-DAC (معلوماتية)، أو C-DOT (اتصالات) أقامت حظائر تقانية (STP) تتمتع بميزات ضريبية منها إعفاء استيراد أحدث الأجهزة من الرسوم. منجذبة بهذه القاعدة الحيوية الأولى، بدأت منشآت العالم بأسره الاستثمار المباشر في الهند أو تصنيع منتجاتها اللوجستية فيها بالباطن ، وتدريجياً خدمات أخرى مثل المحاسبة عن بُعد، أو باطراد خدمات الاتصال للزبائن في مراكز النداء call centers الشهيرة. وتتعلق الموجة الأخيرة ب Knowledge process outsourcing وتجمع الصيدلة، والتقانة البيولوجية، والخدمات الصحية أو القانونية، ومن الآن فصاعداً فعاليات البحث والتطوير، ومبيعات تقدر بمبلغ يصل إلى ١٧ مليار دولار في الهند من الآن حتى عام ٢٠١٠. في عام ٢٠٠٥، قدَّرت ناسكوم أن سوق العمل بالباطن العالمية بالنسبة لمكاتب المحامين الأمريكيين (litigation support الدعم القضائي) فقط بلغت ٥ مليارات دولار أمريكي.

وسرعان ما أصبحت الهند مستهدفة بوصفها بلداً قوي القدرة الكامنة، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع بمعدل ٣٦% سنوياً خلال عقد التسعينيات بأكمله لتصل إلى ربع مجموع الاستثمارات الأجنبية في الهند. غير أن المنشآت العشرين الهندية الأول في هذا القطاع لا تزال تمثل نصف المبيعات، وعلى رأسها فرع تاتا، تي سي اس (TCS)، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية تمثل أقل بقليل من ربع الصادرات. ومنذ العام ٢٠٠٠، على الأقل ١٦٠ من أصل ٥٠٠ منشأة مصنفة منشآت عالمية من قبل مجلة فورتون (Fortune) سبق أن أصبح قسم من خدماتها في مستوى المعلوماتية مخصصاً للخارج. وربما قارب عددها من ٤٠٠ منشأة في عام ٢٠٠٥. يضاف إليها مائة منشأة متعددة الجنسيات من التي أنشئت مراكز للبحث والتطوير في الهند، وقائمة تطول من الآن فصاعداً بمعدل عشرة مراكز شهرياً. إجمالاً، تتلقى الهند ما

يقرب من ٤٠% من مشاريع خدمات المعلوماتية (IT) المخصصة للبلدان النامية، تتبعها الصين (١٩%) وسنغافورة (١١%) حيث الحضور الهندي بالغ الأهمية. وإن كانت الشركات متعددة الجنسيات تشتري من الآن فصاعداً شركات هندية متعثرة التوطيد، فإن المجموعات الهندية نفسها تتعولم بشرائها شركات متخصصة في جهات العالم الأربع، ولاسيما في أوروبا، أو تغرس فروعاً لها في أسواقها الرئيسة الحالية (الولايات المتحدة ٦٨%) أو في أسواقها المستقبلية (الصين وآسيا والمحيط الهندي مستهدفة على وجه الخصوص). هكذا يوجد في الولايات المتحدة ما يزيد عن ٣٠٠ منشأة هندية، وما يقرب من المائة في أوروبا السوق العالمي الثانية للمعلوماتية.

بالنتيجة، ارتفعت قيمة صادرات الهند من خدمات المعلوماتية من ٥ر٠ مليار حتى ٥ر١٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥، والهدف هو الوصول إلى رقم مبيعات يبلغ ١٠٠ مليار دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٨، منها ٥٠ مليار من الصادرات اللوجستية، و٣٠ مليار من السوق الداخلي، و٢٠ مليار من الصناعة الالكترونية. يضاف إلى ذلك الخدمات الأخرى التي تقدم إلى المنشآت IT-enable services التي ارتفعت قيمة صادراتها من ٦ر٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩ حتى ما يقرب من ٥ مليارات في عام ٢٠٠٤، منها ٥٨% تخص الشركات متعددة الجنسيات مثل أمريكان اكسبريس والخطوط الجوية البريطانية أو HSBC. حسب المكتب المختص ماكينزي، بلغت حصة الهند في السوق العالمي offshore بفرعيه ٢٥% في عام ٢٠٠١ (ربما تجاوزت منذئذ ايرلندا)، لكن ٦٧% فقط بالنسبة إلى IT-enable services.

٣ - التبدلات الجغرافية: النزوع إلى الشرق Look East

يتوافق منعطف السياسة التجارية الهندية مع انزياح بنيوي للاقتصاد العالمي لصالح آسيا. فالجغرافيا الاقتصادية التي ظهرت تدريجياً هي مثال يوضح جيداً خارطة المبادلات العالمية خلال العقود القادمة. ففي عام ١٩٩٠، كان الاتحاد الأوروبي بأعضائه الخمسة عشر أول شريك تجاري للهند مع ١ر٢٩% من منافذ

أسواقه، و٧ر٣٣% من وارداتها منه، وانتقل الاتحاد السوفيتي السابق من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة بالنسبة للصادرات الهندية (٧ر١٥%)، وبقي دوماً يشغل مكانة هامشية بالنسبة لوارداتها منه (٦ر٣%) بسبب المسافة الشاسعة التي تفصل بينهما لكي يرسل إليها البترول والغاز اللذين يزودهما به الشرق الأوسط. وحلت محله أمريكا الشمالية خلال الثمانينيات كسوق ثان للهند (٩ر١٦%)، وبالمرتبة نفسها بالنسبة للواردات. والواقع أن آسيا بكاملها (اليابان + البلدان الصناعية الجديدة بالدرجة الأولى) كانت تشغل المرتبة الثانية كمنافذ تجارية للهند وزبائن لها في آن معاً، بعد الاتحاد الأوروبي بأعضائه الخمسة عشر. في حين أن نهضة الصين التجارية في التسعينيات، وتحرير السوق الهندي سرعا هذا الانزياح المعبر للجغرافيا التجارية الهندية لصالح آسيا والصين في المقام الأول.

البنية القطاعية للمبادلات التجارية الهندية (% من المجموع)

صادرات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠١
منسوجات - ملابس	٢٨	٥ر٢٣	٦ر٣١	٥ر٣٢	١ر٣٠
زراعة	٢ر٣٤	٥ر٢٧	١ر٢١	٤ر١٨	٨ر١٥
كيماويات	٢ر٦	٧ر٥	٣ر٩	٣ر١١	٧ر١٤
أخرى ١	١ر٨	١ر١٠	٧ر١٤	٢ر١٥	٤ر١٤
تجهيزات	٢ر٧	٧ر٥	٦	٢ر٥	٤ر٦
حديد وفولاذ	٧ر٧	٣ر٦	٣ر٥	٦ر٥	٧ر٤
طاقة	٩ر٠	٧ر١٥	٥ر٥	٣	٦ر٣
تجهيزات كهربائية	٧ر١	٣ر١	٣ر١	٤ر١	٥ر٢
خشب - ورق	٥ر١	٨ر٠	٩ر٠	٧ر١	٣ر٢
الكترونيات	٧ر٠	١	٦ر١	٨ر١	٢ر٢
سيارات	٦ر٢	٣ر١	٧ر١	٥ر٢	٩ر١
غير حديدية	١,٢	١ر١	٢ر١	٥ر١	٤ر١

مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
واردات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠١
طاقة	٤٢ر٢	٢٤,٤	٢٥ر٧	٢١ر٦	٢٧ر٧
كيماويات	١٣ر٧	١٨ر٣	١٥ر٢	١٦ر٨	١٥ر١
أخرى ١	٣ر٨	٦ر١	١١ر٨	١١ر٤	١١ر٨
تجهيزات	١٣ر١	١٧ر٩	١٧ر٤	١٨ر٧	١١ر٢
الكترونيات	٢ر٧	٦ر١	٦ر٢	٧ر١	٨ر٨
زراعة	٨ر٣	٨ر٨	٤ر٨	٥ر٩	٧ر٦
غيرحديدية	٤ر١	٢ر٩	٣ر٢	٣ر٣	٤ر١
خشب - ورق	٢	٣	٣ر١	٣ر١	٣ر٨
تجهيزات كهربائية	١ر٨	٢ر٥	٢ر٦	٤	٣ر٣
حديد وفولاذ	٦ر٤	٧ر١	٧ر١	٥ر١	٣ر٢
منسوجات - ملابس	٠ر٥	٠ر٩	١ر٤	١ر٦	٢ر٢
سيارات	١ر٣	١ر٩	١ر٤	١ر٥	١ر٢
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - مجوهرات بالدرجة الأولى.

المصدر: Chauvin et Lemoine (2003), Cepii Chelem Data Base

أ - ولايات متحدة / اتحاد أوروبي: انحطاط نسبي ووزن الرهانات الإستراتيجية

هكذا انخفضت حصة سوق الاتحاد الأوروبي بمقدار النصف بالنسبة للهند لتصل إلى ١٨% في عام ٢٠٠٣. لكن وزن الاتحاد في الأسواق الهندية قاوم بشكل أفضل، ومع ذلك فقد انخفض إلى ما يقرب من ٢١%. أخيراً، يبقى أن الاتحاد الأوروبي يتمتع بفائض يقرب من مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إذا أخذنا بالحسبان زيادة الصادرات الهندية من الآن فصاعداً زيادة أسرع من زيادة وارداتها. من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، إن ما هو جدير بالاعتبار هو أن

الهند تبقى ثانوية جداً مع ٧ر١% من كامل تجارته (بأعضائه الخمسة والعشرين) في عام ٢٠٠٤. كما شهدت الكثافة النسبية للمبادلات تراجعاً واضحاً أيضاً منذ منتصف عقد التسعينيات ومستوى يتجه نحو الواحد في السنوات الأخيرة. في حين أنه لم يكن بعيداً عن ٦ر١ في عام ١٩٩٠. إن المكونات التقليدية جداً للصادرات الهندية، التي يغلب عليها إلى حد كبير طابع منتجات كثيفة العمل البسيط أو الموارد الطبيعية، يفسر إلى حد كبير هذا التطور في سياق التوسع باتجاه البلدان الشرقية في بداية عقد التسعينيات، وتفضيل تجاري مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. غير أن هذا التراجع الأوروبي في السوق الهندي يعبر أيضاً عن فقدان التنافسية الأوروبية، وديناميه أقل في نموه بالمقارنة مع آسيا والولايات المتحدة أيضاً.

غير أن الولايات المتحدة تدير جغرافيتها الاقتصادية بشكل جيد إلى حد ما وفقاً للجغرافيا السياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة. فالهند تكتسب بالتدريج في هذه الخارطة مكانة إستراتيجية مقابل الصين بخاصة وثغور آسية الوسطى والشرق الأوسط. ومع ذلك فإن خسارة عقد ٥٤ طائرة بوينغ أمام ايرباص في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥، بعد معركة حامية الوطيس، مثال يوضح ميلاً إلى الانخفاض أكثر أهمية من الاتحاد الأوروبي للوزن التجاري الأمريكي في السوق الهندي مع أقل من ٦% من مشتريات الهند من البضائع الأمريكية في عام ٢٠٠٤ مقابل ما يقرب من ٣٠% في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وبشكل عكسي، بالمقابل، اتسع منفذ السوق الأمريكي اتساعاً واضحاً في التسعينيات بالنسبة للهند، متجاوزاً الاتحاد الأوروبي ببلدانه الخمسة عشر نفسه في عام ٢٠٠٢. لاسيما أنه يضاف إلى ذلك أن ثلثي خدمات المعلوماتية الهندية ذهبا إلى السوق الأمريكي مقابل الربع الذي ذهب إلى سوق الاتحاد الأوروبي. والنتيجة أن الهند حققت تقدماً ملموساً في السوق الأمريكي حتى إن لم يتجاوز ٢% مقابل ١٨% بالنسبة للصين، ما يترك إذن هامشاً مهماً لإعادة التوازن في المستقبل. كما هو الأمر بالنسبة للصين، بوسع تفاوض الولايات المتحدة عملياً أن يعوّل من الآن فصاعداً على

عجز تجاري ثنائي مثيراً للدهشة يصل عملياً إلى ٤ مليارات من الدولارات الأمريكية بالنسبة للبضائع، وليس بعيداً عن ١٠ مليارات بالنسبة للخدمات. في هذا الصعيد، تمثل التعويض بقيام الولايات المتحدة بمنح ٨٠% من أذونات العمل المؤقت إلى هنود يعملون في مجال المعلوماتية (تأشيرة HIB). وبإضافة حصول الولايات المتحدة على وضع المستثمر الأجنبي الأول في الهند، على قدم المساواة مع أوروبا، إلى كونها المقصد الأول للطلبة الهنود (تماماً قبل الطلبة الصينيين)، يجمع إعادة الانتشار الأمريكي السريع هذا في الهند بين الجغرافية الاقتصادية والجغرافية البشرية في الوقت نفسه الذي تستجيب فيه الهند لتحدي العولمة وتتطلع إلى التفاوض على أبعاد دخول سريع إلى عالم القوى العظمى. وبشكل مفارق، أدى تراجع أوروبا الاقتصادي النسبي غير المستند على جغرافيا سياسية نشطة في شبه القارة، إلى قلب موازين القوى بحيث جعل منها شريكاً صامتاً لحد ما أمام رؤية عالم ثلاثي الأقطاب ما بين ٢٠٢٠ - ٢٠٥٠ الذي يقترحه من الآن فصاعداً أحد المعاهد المؤثرة في نيودلهي: الولايات المتحدة والصين والهند.

ب –سياسة النزوع إلى الشرق الجديدة:

خلال عقد التسعينيات، تسارع النزوع نحو آسيا. فمن ما يقرب من ١٢% من الصادرات الهندية إلى آسيا في عام ١٩٦٠ ارتفعت حتى ٦ر٢٣% في عام ١٩٩٠ لتصل حتى ٣ر٣٥% في عام ٢٠٠٣، ولتصبح من الآن فصاعداً منطقة الجذب الأولى بالنسبة للتجارة الهندية. وبوزن مماثل بالنسبة للواردات الهندية، باستثناء النفط، أصبحت آسية الشرقية مركز الثقل الجديد بالنسبة للهند تحاول من الآن فصاعداً هيكلته وتوسيعه أيضاً بوساطة سياسة تجارية هجومية عبر تعدد الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية للتبادل الحر. وترمي هذه الاتفاقات بآن معاً إلى توسيع المنافذ الهندية التي لا تزال هامشية جداً في إقليم يشهد نمواً قوياً، ولتوازن الثقل المتنامي للصين في مبادلاتها معه، كما في داخل آسية الشرقية التي تتطلع أيضاً إلى إدخال القوة السكانية الثانية في العالم في اللعبة الإقليمية في مواجهة القوة الصينية المؤكدة باطراد.

البنية الجغرافية للواردات والصادرات الهندية منذ عام ١٩٦٠

	صادرات						واردات				
	١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩٧٠ - ١٩٧١	١٩٨٠ - ١٩٨١	١٩٩٠ - ١٩٩١	٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٠٠٣ - ٢٠٠٤	١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩٧٠ - ١٩٧١	١٩٨٠ - ١٩٨١	١٩٩٠ - ١٩٩١	٢٠٠٠ - ٢٠٠١
التنمية	٦٦ر١	٥٠ر١	٤٦ر٦	٥٣ر٥	٥٢ر٧	٤٦ر٤	٧٨	٦٣ر٨	٤٥ر٧	٥٤	٣٩,٩
	٣٦ر٢	١٨ر٤	٢١ر٦	٢٧ر٥	٢٢ر٧	٢١ر١	٣٧ر١	١٩ر٦	٢١	٢٩ر٤	١٩ر٨
	١٦	١٣ر٥	١١ر١	١٤ر٧	٢٠ر٩	١٨	٢٩ر٢	٢٧ر٧	١٢ر٩	١٢ر١	٦
	٥ر٥	١٣ر٣	٨ر٩	٩ر٣	٤	٢ر٧	٥ر٤	٥ر١	٦	٧ر٥	٣ر٦
صدرة للنفط	٤ر١	٦ر٤	١١ر١	٥ر٦	١٠ر٩	١٥	٤ر٦	٧ر٧	٢٧ر٨	١٦ر٣	٥ر٤
	٤ر٥	١٣ر٧	١٨ر٣	١٦ر١	٢	١ر١	١ر٤	٦ر٥	٨ر١	٥ر٩	١
	١٤ر٨	١٩ر٨	١٩ر٢	١٦ر٨	٢٦ر٧	٣٢ر٦	١١ر٨	١٤ر٦	١٥ر٧	١٨ر٤	١٧ر٥
	٦ر٣	٨ر٤	٥ر٢	٢ر١	٣ر٢	٣ر٣	٥ر٦	١٠ر٤	١ر٦	٢ر٢	١ر٧
	٦ر٩	١٠ر٨	١٣ر٤	١٤ر٣	٢١ر٤	٢٧ر٦	٥ر٧	٣ر٣	١١ر٤	١٤	١٤ر٤
نغ كونغ			٠ر٧	٠ر٨	٤ر٦	٧ر٣			٢ر٣	٣ر٢	٧ر٩
	١ر٦	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٤	٢ر١	١ر٧	٠ر٤	١	٢ر٥	٢ر٣	١ر٥
	٨	٢ر٧	١	٢ر٦	٧ر٣	٤ر٢	٢ر٢	٠ر٤	٠ر٥	٣ر٥	٣٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - مجموع البلدان أو المناطق المشار إليها لا تساوي ١٠٠.

المصادر: Douanes Indiennes sauf Chine + Hong-kong, FMI DOTS, années calendaires

بين الشركاء الآسيويين، ما يعد أمراً بارزاً هو انخفاض الوزن النسبي لليابان، وركود كوريا أو تايوان لصالح الصين وهونغ كونغ معاً. فحصة اليابان من السوق الهندي انخفضت من ٦ر١٠% في عام ١٩٨٠ إلى ٥ر٧% في عام ١٩٩٠ وإلى ٣% في عام ٢٠٠٤. أما حصة كوريا التي شهدت ارتفاعاً قوياً في التسعينيات، فقد عرفت انخفاضاً حقيقياً إلى ما يقرب من ٨ر٢% في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبشكل معاكس، أصبحت الصين (الصين + هونغ كونغ)، في عام ٢٠٠٢، المُصدّرالأول إلى الهند مع ما يقرب من ١٠% من مجموع الصادرات، بل ما يزيد عن ذلك إذا ما أخذ بالحسبان التدفقات غير الرسمية العابرة للبلدان المجاورة لها أو أيضاً دبي أو سنغافورة، مراكز التوزيع الحقيقية للبضائع الصينية رخيصة الثمن. ففي التجارة مع الصين فقط (أي بدون هونغ كونغ) تجاوزت قيمة المبيعات الشهرية المليار دولار في عام ٢٠٠٥، أي ما يساوي قيمة المبيعات السنوية قبل ثلاث سنوات فقط. والهدف هو رفع قيمتها إلى ٣٠ مليار من الآن حتى ٢٠١٠، مع الأخذ بالحسبان تيار مبادلات أقل بمقدار ٥ر٢ مرة من الطاقة النظرية المحسوبة بمساعدة النماذج الرصينة gravitationnels. ورغم الاستدراك القوي في عقد التسعينيات، فإن كثافة المبادلات النسبية بين الشريكين الهندي والصيني لا تزال أقل من ١%.

وهذا التطور هو ثمرة تضافر نتيجتان بنيويتان. فمن جهة، إن النمو السريع للعملاقين الآسيويين وانفتاحهما التجاري المتوازي خلقا بشكل آلي عامل جذب متبادل. يقاس بتقدم وزن واردات كل شريك في الناتج المحلي الإجمالي: من ٢ر٠% للشريكين في عام ١٩٩٠ حتى ٦ر٠% بالنسبة للصين و١% بالنسبة للهند في عام ٢٠٠٣. ومن جهة أخرى، شهد التخصص القطاعي لكل عملاق في هذه المرحلة الأولى للاستدراك تكاملاً نادراً بالنسبة لبلدين متقاربين جداً في الحجم وفي النمو. فبالنسبة للهند، الواقع أن الانخفاض النسبي لوزن معظم البلدان الصناعية في سوق الهند ليس إلا صدى لتحول الصين إلى مركز صناعي عالمي حيث تلتقي الشركات اليابانية والكورية والأمريكية والأوروبية فيه لتنتج كميات كبيرة وبأسعار

منخفضة من السلع الاستهلاكية مثل الهواتف النقالة (نوكيا، موتورولا،..)، والتجهيزات المنزلية أو المكتبية (٨٠ % من آلات النسخ في العالم)، والمنسوجات أو الألعاب المخصصة للعالم كله. ما عدا الشركات الصينية نفسها التي تصب في الأسواق الصينية في البلدان النامية المنتجات بسيطة التقانة أو شديدة التقليدية التي تسمح لها بالمحافظة على وجودها. أما بالنسبة الصين، فيتعلق جوهر المبيعات الهندية لها بالمنتجات الوسيطة مثل الفولاذ ومعدن الحديد (ثلثي صادراتها العالمية)، والكيماوية القاعدية أوالخيوط التركيبية التي لا تتبع القدرات القائمة أو الموارد الطبيعية إيقاعات الطلب. وتعد المنتجات المصنوعة هامشية بالكامل. لكن الظاهرة الجديرة بالاعتبار، بالنسبة لهند معقدة من التنافسية الصينية الطاغية، هي وجود ميزان تجاري فائض رسمياً منذ عدة سنوات استخدم كباعث لإطلاق حملة شنديا chindia في نهاية عام ٢٠٠٤، والهادفة إلى جعل الصين شريكاً استراتيجياً في السنوات القادمة في المستويين الجيوالسياسي والجيواقتصادي. فما هي النتيجة؟

ج - هند - صين، مركز ثقل أم مركز تنافس عالمي؟

بعد كل انحراف آلي يفرض على كل منهما التكيف مع السوق المتنامي الذي يمثله الجار، يجب البقاء حصيفاً. أن تكون الواقعية الاقتصادية وراء الواقعية السياسية Realpolitique التي ترجمت بإعادة الدفء إلى العلاقات الدبلوماسية بين الصين والهند بعد مرور اثنين وأربعين عام على نزاع ١٩٦٢، حول بخاصة تلاقي العملاقين الطامحين إلى وضع الدولة العظمى فإن الديناميات الاقتصادية والسياسية نفسها ستؤدي إلى ظهور قدر مساو من المنافسات والتكامليات المحتملة.

أولاً بسبب تعاليم نظرية الأسواق الكبيرة والدينامية السكانية المتباينة جداً بالنسبة للعقود القادمة بين هند تزداد شباباً وصين ستسير على طريق الشيخوخة بدءاً من عام ٢٠١٥. إن ميزة الهند في هذا المستوى وتلازمها مع سياسة إصلاحية هجومية تضفي مزيداً من التأكيد على أطروحة صعود صين ثانية في آسية الجنوبية. ذلك أن منشآت العالم كله بدأت تُسلم بأن الهند هي اليوم مركزاً خدمياً ثانياً في العالم يسمح بتقليص خطر تبعية بالغة للصين، والاستفادة في الوقت

نفسه من سوق ترى أنها تتمتع بقدرة مشابهة لسوق الصين في المدى المتوسط. وافتتاح شركة نوكيا للهواتف النقالة مركزاً للإنتاج والبحث والتطوير في الهند ليس إلا مثالاً من بين عشرات الأمثلة التي يُعلن عنها شهرياً.

ثانياً، بسبب التفاوت المهم في القوة حالياً. ففي المستوى الاقتصادي، إن نسبة الناتج المحلي الإجمالي هي أعلى ٥ر٢ مرة لصالح الصين، والفارق هو ١ إلى ١٠ في التجارة العالمية ، وأخيرا، في المستوى الثنائي يشير الأخذ بالحسبان لتدفق البضائع من الصين إلى الهند إلى أن عجز تجاري ثنائي يتعمق بشدة مع الصين منذ بضع سنوات. زد على ذلك أنه على اثر دورة الاستثمارات الواسعة لسنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٥، قد يشكل تفعيل قدرات إنتاجية صينية في السلع الوسيطة خطراً على الصادرات الهندية مثل الفولاذ أو البلاستيك، وأسوأ من ذلك بعد زيادة الصادرات الصينية من هذه المنتجات نفسها مع وهن في الأسعار في السوق الهندي نفسه الذي سبق ملاحظته في عام ٢٠٠٥. عندما يسعل اليوان تصاب الروبية بالزكام والعكس غير مثبت. فالصدمة الصينية التي أعقبت إلغاء حصص المنسوجات في عام ٢٠٠٥، ترجمت، فضلاً عن ذلك، بانحدار بسيط غير متوقع للصادرات الهندية الذي لم يمر دون أن يدفع الصناعيين والسلطات الهندية إلى التأمل.

أخيرا في المستوى السياسي، إن الصين دولة نووية معترف بها، وهي عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتتمتع بحق النقض. ومعارضة الصين لدخول اليابان إلى المجلس، وتجميد، بحكم الأمر الواقع، مبادرة مجموعة الأربع منها الهند قد لا يكون سوى ذريعة انتهازية إبان حملة الإغراء الواسعة الموجهة إلى شبه القارة بمجمله. وقد تشكل الدبلوماسية التجارية الهندية الجديدة في جنوب آسية وشبه قارتها نفسها مؤشراً إضافياً على منطق المنافسة على الأقل بقدر ما هو على التكاملية بين العملاقين السكانيين في آسيا.

د –ملف باكستان الشائك ورابطة آسيان الجنوبية للتعاون الإقليمي:

وبشكل مناقض، تعاني الهند من أعقد الصعوبات مع جيرانها بصدد بناء منطق تكامل اقتصادي إقليمي يكون بديلاً عن الانغلاقات الجيوسياسية المتراكمة

منذ التقسيم في عام ١٩٤٧، ولاسيما مع باكستان كما مع بنغلادش التي كانت عرابة استقلالها في عام ١٩٧١. فالتجارة البين إقليمية لا تزال تشكل رسمياً سوى ٥% من مجمل مبادلات الدول الخمس الرئيسة في شبه القارة (يضاف إليها مبادلات غير رسمية مثلاً تُقدّر بمبلغ ٥ر١ مليار دولاراً أمريكياً في حالة باكستان مع الهند مقابل تدفقات رسمية بمبلغ ٢٥٠ مليون دولاراً أمريكياً).

ومع ذلك، أنشئت في عام ١٩٨٥ رابطة آسيان الجنوبية للتعاون الإقليمي (SAARC) برعاية رئيس وزراء الهند راجيف غاندي المصمم على تزاوج سياسته الاقتصادية الإصلاحية مع عهد جديد من السلام مع جيرانه: بنغلادش، ونيبال، وبوتان وباكستان وسري لانكا. غير أن البلدان السبعة الأعضاء لم يوقعوا على أول معاهدة تحرير تجاري إلا في القمة السابعة للرابطة التي عقدت في عام ١٩٩٣: اتفاقية آسيان الجنوبية للأفضلية التجارية SATP(•)، وهدفها المعلن هو إنشاء منطقة للتبادل الحر قبل عام ٢٠٠١. إلا أن المواجهة الهندية -الباكستانية في كارجيل kargil في عام ١٩٩٩ وما أعقبها من تجارب نووية قام بها الجاران، أدت إلى تأخير الأجل حتى عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، أثناء مؤتمر القمة الذي عقد في عام ٢٠٠٠.

غير أن التغير الجيوسياسي المفاجئ في أعقاب اعتداءات ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك أدى إلى انعطاف تدريجي في باكستان حيث برهن العقد الأسود، عقد التسعينيات فيها على الطريق الاقتصادي المسدود في منطق المجابهة مع الهند. ومن جهتها، وعت الهند باطراد العقبة التي تشكلها جيرة غير مستقرة بالنسبة لمسارها الجديد كقوة اقتصادية في القرن الحادي والعشرين، حتى إن عرفت العلاقات الثنائية مع كل من سري لانكا، ومالديف، وبوتان ونيبال تحسناً ملموساً منذ منتصف الثمانينيات، فإن باكستان وبنغلادش هما عملاقان مجاوران لها. منذئذ سمح دفء العلاقات من جديد مع باكستان باستئناف المفاوضات الإقليمية في مؤتمر قمة إسلام آباد التاريخي في شهر كانون الثاني/

(•) اتفاقية التجارة التفضيلية الآسيوية الجنوبية South Asian Preferential Agreement.

يناير٢٠٠٤، حيث وقعت الدول السبعة الأعضاء في رابطة آسيان الجنوبية للتعاون الإقليمي اتفاق - إطار نص على خفض الرسوم الجمركية حتى الصفر بالنسبة لجميع المنتجات المتبادلة في أفق عام ٢٠١٦. وإذا سارت الأمور كما هو متوقع، فإنه، بدءاً من شهر كانون الثاني/ يناير٢٠٠٦، ستستبدل اتفاقية آسيان الجنوبية للأفضلية التجارية باتفاقية SAFTA. فعلى البلدان الأكثر تقدماً (باكستان والهند وسريلانكا)أن تخفض رسومها الجمركية إلى ما دون ٢٠% قبل نهاية عام ٢٠٠٧، ثم إلى الصفر خلال السنوات الخمس التالية، في حين أن البلدان الأقل تقدماً لها الحق بثلاث سنوات إضافية.

بالطبع، تبقى الأمور كلها مرهونة بمواصلة دفء العلاقات بين الهند وباكستان، وإذن بتحقيق تقدم ملموس في ملف كشمير، كما أن الجبهة الشرقية مع بنغلادش ليست صلبة أيضاً بسبب وضعها السياسي الهش. وكذلك هو الحال بالنسبة لنيبال التي تشهد عصياناً ماوياً منذ ما يقرب من عشرين عاماً. غير أنه يبدو واضحاً باطراد بالنسبة لاقتصادي الإقليم أن أحد صيغ الخروج من الحلقة الإقليمية المفرغة التي تجمع عدم الاستقرار السياسي والتخلف، هو العمل من الآن فصاعداً على الرافعة الاقتصادية في إقليم لا يزال يتمركز فيه ٤٠% من فقراء المعمورة. ففي حين أن عدد سكان شبه القارة هو من الآن فصاعداً أعلى من عدد سكان الصين (٤ ر١ مليار مقابل ٣ر١ مليار نسمة في عام ٢٠٠٣)، فإن ناتجها المحلي الإجمالي بمجموعه الذي هو ٥ر٢ مرة أقل وتجزئة الاقتصادات القومية يؤديا إلى انخفاض مهم في الإنتاجية. فأحدث حسابات القدرة التبادلية التي قام بها معهد ICRIER مثلاً، تشير إلى أن قيمة مبادلات الهند مع باكستان من الممكن أن تكون أعلى بمقدار يتراوح بين٧ إلى ١٣ مليار دولار من المستوى الحالي، وما بين ٥ر٤ إلى ١٦ مليار دولار مع الصين (وذلك وفقاً للتعامل مع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل الصرف الجاري أم بالتعادل مع القوة الشرائية). بالإضافة إلى الأثر النفسي الذي يخفض من علاوة الخطر الذي لا يزال قوياً، فإن بناء فضاء اقتصادي إقليمي مدمج يحمل مكاسب في التخصص وإزالة التطويق بالنسبة للهند

كما بالنسبة لجيرانها. وأفضل مثال على ذلك هو أمن توريد الطاقة (القادمة من إيران وآسيا الوسطى) من قبل باكستان وبنغلادش التي تملك احتياطياً من الغاز سيئ الاستغلال والتي يمكنها أن تستقبل أنابيب الغاز القادمة من ميانمار. أما بالنسبة للمنشآت الهندية، فإن الوصول إلى السوق المجاور لها المكون من ٣٥٠ مليون من المستهلكين الإضافيين يجعل منها نصيرة متحمسة للسلام في آسية الجنوبية. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، الغنية غالباً بالطاقة والمواد الأولية الزراعية وتملك نقاط قوة صناعية بالغة معترفاً بها مثل منسوجات باكستان، فإن الوصول إلى سوق يتجاوز عدد سكانه ١ر١ مليار نسمة يشكل دفعاً قوياً لا يمكن نكرانه بالنسبة لصناعة مهملة في الوقت الحاضر.

الفصل السادس

الهند قوة جديدة في القرن الحادي والعشرين؟

إن استقرار الهند المهم داخل العالم الصاعد، خاصة بفضل إطارها الديمقراطي وإن كان غير مثالي، يسمح بما فيه الكفاية بالقيام بإسقاط مستقبلي باستخدام سلسلتين بنيويتين ثابتين هما الانتقال السكاني ومتابعة الإصلاحات المنفذة خلال عقد الثمانينيات. لذلك يبدو أن هناك اثنان من السيناريوهات المتباينة أكثر ثمرة تأخذ بالحسبان بعض الشكوك الرئيسة في الاستراتيجيات المستقبلية. والواقع أن التحديات الاجتماعية أو البيئية في شبه القارة الهندية هي على مقياس حجمها.

١ – إسقاطات في أفق ٢٠٢٥ -٢٠٥٠ :

أ - النافذة السكانية المناسبة fenêtre d'opportunité

تتوافق المعادلة السكانية الهندية في العقود القادمة توافقاً تاماً مع مفهوم النافذة السكانية المناسبة التي تربط بين التحولات البنيوية الناتجة عن المظهر العام للانتقال السكاني وإطلاق دورة اقتصادية ملائمة لأن مؤسسات البلد وإستراتيجيته تساعد على ذلك. يتمثل التحول الأول بارتفاع نسبة التبعية التي تربط بين مستوى الادخار المحتمل وعدد غير الناشطين اقتصادياً الملقى على كاهل الناشطين اقتصادياً (نسبة الناشطين إلى غير الناشطين اقتصادياً). ويتعلق التحول الثاني بعرض عمل، مع تأثير ثنائي يثير نمواً لعدد الناشطين اقتصادياً المحتملين (١٥ - ٥٩ سنة)، أعلى من نمو السكان وشبشبة العاملين المفترض أن يكونوا أكثر قوة وأفضل تأهيلاً وتدريباً. أما فيما يخص السلسلة الثالثة فتتعلق بالتحولات في تأثيرات السوق. فمن جهة ، يستمر عدد سكان الهند بالتزايد، ولو بنسبة أقل، بحيث

أن عددهم سيتجاوز عدد سكان الصين في العام ٢٠٣٠، بارتفاعه من ما يقرب من ٤ر١ مليار حتى ٦ر١ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠. ومن جهة أخرى، سيشهد هؤلاء السكان تحولات كبرى مثل زيادة عدد سكان الحضر الذي قد يرتفع من ٢٨٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ حتى ٧٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠، أو أيضاً انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ١٠% في عام ٢٠٢٥. نظرياً، لا يمكن لهذه النتائج إلا أن تنشط عوامل طلب العمل بمعدل يقرب من ٦% إلى ٨% سنوياً. فما هي حقيقة الأمر بالنسبة للعرض؟

ب –قدرة نمو محتملة من ٦% إلى ٨% من الآن حتى ٢٠٢٥:

من بين الدراسات الأكثر شهرة، تزود اثنتان منها بتقديرات قريبة وموثوقة لقدرة النمو الاقتصادي الهندية في العقود القادمة رغم استخدامهما منهجين مختلفين إلى حد ما. الدراسة الأولى معروفة بحروفها الأولى BRIC أي البرازيل وروسيا والهند والصين استخدمت نموذج التلاقي المستوحى من نظريات النمو لداخلي. تنجم قدرة النمو عن مجموعة من العوامل الداخلية (نسبة الاستثمار، تزايد السكان ومستوى تعليمهم، أو أيضاً نوعية المؤسسات) واستدراك الإنتاجية (تلاقي تقاني) المرتبط بالفارق الأولي في الناتج المحلي الإجمالي الفردي مقارنة مع البلدان المتقدمة. رغم معدل استثمار يقرب من ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل تعليم هزيل يعطي السيناريو الأساسي الذي قدمته دراسة ال BRIC معدل نمو اقتصادي محتمل بالنسبة للهند هو ٨ر٥% سنوياً خلال السنوات الثلاثين القادمة، وظاهرة رئيسة: التقاطع مع الإيقاع الصيني نحو الأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٥ الذي سيصبح في مستو هابط يصل إلى +٣% سنوياً في ٢٠٤٠ -٢٠٥٠، مقابل +٥% بالنسبة للهند. وتباين عال يأخذ بإيقاع نمو اقتصادي محتمل +٤ر٧% من الآن حتى العام ٢٠٣٠، مع معدل تلاق أسرع مرتبط بخاصة بجهد ضخم في الاستثمار التعليمي. والدراسة الثانية قام بها رودريك وسوبرامانيام [٢٠٠٤] (انظر أعلاه ص ٦٣)مستوحاة من المقاربة النظرية نفسها للنمو الداخلي لكن مع ثوابت داخلية حصراً. وتأخذ بسيناريو مركزي لنمو اقتصادي محتمل بمعدل ٦% - ٧%

سنوياً من الآن حتى ٢٠٢٥، أي بزيادة نقطة واحدة عن سيناريو الBRIC الذي يبدو بالأحرى كأرضية. وهو يتضمن أيضا لعبة عوامل مسرعة قد تقرب الهند من معدل ٨% من النمو الاقتصادي الذي تسعى إليه السلطات الهندية. هكذا يبدو أن الإجماع يأخذ بمروحة نمو بين ٦ - ٨% سنوياً في العقود القادمة.

٢ –سيناريوهات بديلة متباينة:

في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ عمل فريق من أفضل الخبراء الهنود عدة أشهر مع المنتدى الاقتصادي العالمي على أجود طريقة نوعية من السيناريوهات المتباينة في أفق ٢٠٢٥. وميزة هذا المنظور هي إبراز الثوابت الداخلية والخارجية التي قد تعمل كميزات حقيقية ليس فقط بالنسبة لمعدل النمو، بل أيضاً بالنسبة لمظهر نمط التنمية الذي تتبعه الهند في العشرين سنة القادمة وفقاً للإستراتيجية التي تتبعها السلطات العامة ومجموع أصحاب القرار من السياسيين والاجتماعيين وعالم الأعمال. وجرى الاتفاق على ثلاثة سيناريوهات متباينة ترتكز على محورين هما الاندماج في الاقتصاد العالمي أو الانعزال عنه من جهة، ونمو متضمن أو طارد، من جهة أخرى.

السيناريو الأول هو سيناريو "بوليورد Bollyword"، (وهو اسم مأخوذ عن السينما الهندية بوليوود الشهيرة) الذي يجمع بين عولمة ترتكز بخاصة على خدمات المعلوماتية ونمو طارد، ولا سيما للمناطق الزراعية واليد العاملة غير الماهرة. نمو سريع في المرحلة الأولى ينخفض من جديد بدءاً من عام ٢٠١٥ ويؤدي إلى مجتمع متناقص التوافقية؛ وسيناريو ثان هو سيناريو "بهاتاكتا بهارات Bhatakta Bharat، أي "الهند التائهة"، يجمع بين بيئة عالمية هزيلة وإصلاحات بطيئة جداً، لاسيما في البنى التحتية مثل المياه والطاقة، بحيث أن أرباح العولمة والنمو الطارد يكونان السبب في ظرف غير مستقر وعودة إلى المعدل الهندي ٤% سنوياً في العام ٢٠٢٥. أخيراً، سيناريو "باهال انديا، أي سيناريو الهند أولاً" الذي حاول التوفيق بين اندماج عالمي سريع ونمو مُتضمن بفضل سياسة اقتصادية ناشطة تعيد استثمار أرباح العولمة في البرامج الإرادوية للصحة والتعليم ومكافحة

الفقر والبنى التحتية الجسدية، وأخيراً، في حسن سير الإدارة الداخلية وحسن الجوار مع الجيران المباشرين. والنمو الذي يبقى قوياً إلى حد ما، حتى في بيئة عالمية هزيلة (يعوض عنها الطلب الداخلي)، سوف يتسارع بعد عام ٢٠١٥ ليقترب من إيقاع النسق الصيني ١٠% سنوياً في أفق عام ٢٠٢٥. هكذا تقدم لعبة السيناريوهات هذه مروحة من النمو جد واسعة بين ٤% -٨%، وأكثر بعد من المظاهر المتباينة لمستقبل الهند الاقتصادي التي تبرر الاهتمام الشديد بتطور بعض الثوابت الحاسمة في السنوات القادمة، مثل التحكم الكلي، والاستثمارات العامة في البنى التحتية المادية والاجتماعية، وأخيرا في نظام الأجور. في هذه المرحلة بإمكان المرء أن يراهن على أن سيناريو "باهال أنديا أي الهند أولاً" هو السيناريو الأكثر احتمالاً مع أخذ عاملين بالاعتبار هما صلابة المؤسسات الهندية والضغط السكاني.

٣ – الاقتصاد الهندي في العالم من الآن حتى ٢٠٢٥ - ٢٠٥٠ :

أ – تغير المشهد السكاني العالمي:

رغم أن عدد السكان سيبلغ ٦ر١ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠، فإن وزن الهند النسبي سيستقر على ما يقرب من ١٨% من عدد سكان العالم بسبب دخولها في المرحلة الأخيرة من الانتقال السكاني، في حين أن أفريقيا لا تزال في منتصف هذه المرحلة. هكذا قد يتجاوز عدد سكان أفريقيا عدد سكان الهند في عام ٢٠٣٠، في الوقت الذي يتجاوز فيه عدد سكان الهند عدد سكان الصين، ثم يرتفع عدد سكان أفريقيا حتى ٢ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠، أي ما يزيد عن عدد سكان الهند في أواخر القرن الحادي والعشرين. لهذا فإن الهند ستغير جزيئاً المعادلة السكانية العالمية في عنوانين. فمن جهة، إن المناطق المتطورة، بل حتى الصين التي يشيخ سكانها بسرعة، ستمنح الهند ثقلاً نسبياً، باستثناء أفريقيا، لم تعرفه من قبل إطلاقاً. هكذا سيهبط عدد سكان أوروبا، بما فيها الاتحاد السوفيتي السابق إلى ما يساوي ثلث عدد سكان الهند، في حين أنها كانت في مقدمة العالم في عام ١٩٥٠. وتتساوى مع عدد سكان الصين.

وستنخفض نسبة عدد سكان الولايات المتحدة، الذي يشهد انخفاضاً نسبياً أيضاً، إلى ما دون ٥% من عدد سكان العالم، في حين أن نسبة عدد سكان أوروبا الغربية القارية عالية التقدم ستهبط إلى ٢%، وكذلك الحال بالنسبة لليابان.

من جهة أخرى، يمكن لبنية سكان الهند أن تمنحها خلال بضعة عقود هيمنة ما على عدد سكان العالم الناشطين اقتصادياً. فأفريقيا، بالإضافة إلى حالتها السياسية الاقتصادية الرئيسة المجهولة، ستعاني من ثقل الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وستعرف أعلى معدل تبعية (غير ناشطين اقتصادياً / ناشطين اقتصادياً) في العالم حتى عام ٢٠٣٠، حين تتوب عنها شيخوخة البلدان المتقدمة ثم الصين. وما بين ٢٠٣٠ و٢٠٦٠ - ٢٠٧٠، قد تستفيد الهند من أضعف معدل تبعية في المعمورة كلها ومن توازن جديد بين الشباب والشيوخ لصالح أجيال من عمر الطلاب والناشطة اقتصادياً. ومن ثم ستمثل ما يقرب من ٢٠% من الشباب في العالم (١٥ - ٢٤سنة) ما بين ٢٠١٥ - ٢٠٢٥، أي ما يعدل ضعف عدد شباب أوروبا الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية معاً، في سياق حيث معدل القبول في المدارس لن يكون أبداً بنسبة ١ إلى ١٠ كما كان الأمر عليه في عام ١٩٧٠ حين كان الشباب متساوين في كثرة العدد في أوروبا والهند. وفي مستوى السكان الناشطين اقتصادياً بالمعنى الحرفي للكلمة (١٥ - ٥٩ سنة) سوف تتجاوز الهند الصين في القدرة في عام ٢٠٢٥ لتنتهي بفارق قدره ٢٥٠ مليون من الناشطين اقتصادياً لصالحها في عام٢٠٥٠. هكذا ستمثل الهند، وفقاً لإسقاطات منظمة الأمم المتحدة، ٧٠% من التنوعات الخماسية العالمية لهذه الشريحة من العمر في السنوات القادمة، وستبقى إلى حد بعيد في مقدمة ما تبقى من بلدان العالم المتقدم خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.

غير أن من المناسب عدم الوقوع في غبطة السلطات ووسائل الإعلام الهندية التي تخلط بين انتقال سكاني وانتقال اقتصادي. لا يأتي تحدي السكان الناشطين اقتصادياً من الهند فقط. فمفهوم "قدرة potentiel" الناشطين اقتصادياً يخفي انتقالا فلاحياً صينياً سيترجم خلال سنوات طويلة بعد بانصبابه في الوظائف الحديثة. هكذا يمكن لقوة العمل الصينية الحضرية أن ترتفع من ٢٥٠ مليون حتى

٣٥٠ مليون ناشطاً اقتصادياً ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠٢٥ مقابل على التوالي ١٠٩ و١٨٥ مليون ناشطاً اقتصادياً في الهند، في الوقت نفسه الذي ستبدأ الشريحة العمرية ١٥ - ٥٩ سنة بالانحدار في الصين نحو العام ٢٠١٥، وتنخفض بعد ذلك بمقدار ١٠ ملايين ناشط اقتصادياً سنوياً ما بين ٢٠٢٠ - ٢٠٥٠. أكثر من "محطة" هندية، إن التحدي في سوق العمل الدولي خلال العقود القادمة سيكون تحدي مُركب العملاقين الآسيويين كما في المجالات الأخرى. لاسيما أن بإمكان أفريقيا نفسها أن تأخذ سريعاً إلى حد ما دور محطة الهند كمورد عظيم محتمل للناشطين اقتصادياً في العالم ما بين ٢٠٢٠ - ٢٠٥٠، حتى لو بقيت شروط احتمال خلاصها من البطالة مثار نقاش في الوقت الحاضر.

ب – عودة تدريجية إلى قمة الاقتصاد العالمي :

إن ميزة سيناريو ال BRIC الذي يمكن الأخذ به ثانية لتحديد الأفكار في أفق ٢٠٢٥ - ٢٠٥٠، هي بيان ثقل الجمود الاقتصادي رغم التشوهات الكبرى في سكان العالم. في مستوى الكتل، يبدو أن مقارنة النواتج المحلية الإجمالية مقاسة بتعادل القوة الشرائية مفيدة لتصنيف الحجم المحتمل لسوق ما . مـــن وجهة النظر

هند - صين: سكان ١٥ - ٥٩ سنة المستخدمين والمستخدمين الحضريين (بالملايين)

	سكان ١٥ -٥٩ سنة		السكان المستخدمين ١		منهم مستخدمين حضريين	
	هند	صين	هند	صين	هند	صين
١٩٩٠	٤٨١	٧٣٦	٢٩٣	٦٥٢	٦٨	١٧٥
١٩٩٥	٥٣٤	٧٨٣	٣٣١	٦٩٠	٧٩	٢٠٠
٢٠٠٠	٥٩٦	٨٣٠	٣٤٠	٧٢٠	٦٢	٢٢٥
٢٠٠٥	٦٦٢	٨٩٠	٣٩٣	٧٧٠	١٠٩	٢٥٠
٢٠١٠	٧٢٨	٩٢٢	٤٣٠	٧٩٦	١٣٦	٢٧٥
٢٠١٥	٧٨٨	٩٢٤	٤٦٦	٧٩٩	١٥٤	٣٠٠
٢٠٢٠	٨٤٠	٩١٨	٤٩٨	٧٩٣	١٧١	٣٢٥
٢٠٢٥	٨٨٦	٨٩٣	٥٢٢	٧٧٣	١٨٧	٣٥٠

١ - تعاريف رسمية (Current dsily status pour l'Inde)

المصدر: منظمة الأمم المتحدة وتقدير ١٩٢٥ -٢٠٠٥ على أساس إسقاطات المؤلف.

هذه، تحتل الهند حالياً المرتبة العالمية الخامسة بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمجموعه والصين واليابان. فبمعدل نمو ٦% سنوياً خلال السنوات الثلاثين القادمة، لا يمكن للهند إلا أن تشكل منشطاً مهماً بالنسبة للاقتصاد العالمي، يرفع أيضاً من حصتها النسبية التي ستصل في عام ٢٠٣٠ إلى وزن حصة الاتحاد الأوروبي بدوله الخمس والعشرين مثلاً، وفي عام ٢٠٥٠ إلى وزن حصتي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعتين. غير أن وزن الصين سيزيد بما يقرب من ٢٠% عن الناتج المحلي الإجمالي الهندي مقاساً بتعادل القوة الشرائية. بيد أن بالنسبة للفرد، يمكن الإشارة إلى أن هذا المقياس لتعادل القوة الشرائية الملائم يحافظ على مستوى حياة داخلية فردية بفارق ٨٠% مقارنة مع أوروبا (هنا فرنسا) في عام ٢٠٢٥، و٦٠% أيضاً في عام ٢٠٥٠، خاصة أن ما يهم المستهلك هو ملاءته، والمنتج إنتاجيته، فإن تطور الوزن الدولي إذن يتطلب الاستدلال بنسبة الصرف في السوق. وهذا ما فعله خبراء غولدمان ساتشز باستخدام دليلين مأخوذين من الجداول أدناه.

- في عام ٢٠٢٥، لن يمثل الناتج المحلي الإجمالي الهندي بسعر الصرف الجاري سوى ثلث الناتج المحلي الإجمالي الصيني أخذين بالاعتبار تقدم الصين واختلاف في النمو لا يزال ضعيفاً في البداية. من وجهة النظر هذه، تبدو أطروحة "المحطة الصينية le relais chinois" أطروحة مفرطة في التبسيط. ففي عام ٢٠٥٠، قد تكون الهند خفضت تأخرها بمقدار النصف لكن لا يزال لديها عجز بمعدل يقرب من ٤٠%، ما يساوي نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. وإذا كان من المفضل تجنب المقارنة مع صين تعد منظوراتها أحياناً غير مؤكدة، فإن ما لا يمكن نكرانه هو أن لوحة هند تزن، في عام ٢٠٥٠، ما يعدل تقريباً وزن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بأعضائه الخمسة عشر أو أقل بمعدل ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ستشكل في السنوات الخمسين القادمة تغيراً مهماً في المشهد الاقتصادي العالمي. غير أن السيرورة بعيدة عن أن تكون خطية. ففي عام ٢٠٢٥، ستبقى الهند بعيدة عن الولايات المتحدة وأوروبا وبالكاد

تجاوز ألمانيا. أمام الخطاب الحماسي لبعض النخب الهندي حول أن تحظى الهند بوضع دولة عظمى منذ عام ٢٠٢٥، ولكن أيضاً أمام صرخات متشائمة في الغرب، يبدو أن عامل الزمن سوف يكون مهماً بما فيه الكفاية ليسمح بالرهان الايجابي لهؤلاء القادمين الجدد وتنفيذ الاستراتيجيات المواءمة الضرورية.

- ما هو أكثر تعبيراً بعد هو الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي يشكل معياراً طبيعياً لمستوى الإنتاجية النسبي لبلد ما. فوفقاً لإسقاطات ال BRIC المتفائلة، لن يتعدى الناتج المحلي الإجمالي الفردي في الهند ٢٣٣٠ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٥، ما يعدل ١٠ سنوات تخلف عن الصين، و١٠ مرات أقل من مستوى فرنسا في عام ٢٠٠٠. في عام ٢٠٢٥، سيبقى الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفردي الصيني ومثيله الهندي على حاله (نتيجة مناقضة لانخفاض عدد السكان في الصين)، وبفارق ٦٠ -٧٠ عام مع فرنسا. تُذَكِّر حقيقة الأرقام هذه بخمول الاستدراك والانحدار، وتبرر رؤية إرادوية للسلطات الهندية للحفاظ على إيقاع النمو وانفتاح السوق العالمي للقطاعات التي يجد هذا البلد مهارات فيها.

يشير الصعود الاقتصادي للهند وكذلك للصين إلى تبدلات جارية في المستوى العالمي، يمكن هنا أخذ اثنتين منها بعين الاعتبار.

٤ - ملازمة التبدلات:

أ - تأثير العمل بالباطن المتنامي في مستوى الخدمات على سوق العمل العالمي:

لم تكن الصدمة الصناعية الصينية التي تعاني منها بعض القطاعات حالياً متوقعة حقاً بشكل صحيح، باستثناء عناوين متشائمة مقبضة أكثر من كونها بناءة. ففي مستوى الخدمات، تسمح الثورة التقانية الحالية بصنع سلع قابلة للتبادل باطراد في المستوى العالمي، حتى في الصعيد الصحي، يبرر الاختلاف في الكلفة من الآن فصاعداً انتقال المرضى من بلد إلى آخر. هكذا قدرت منظمة التجارة العالمية أن وزن مبادلات الخدمات قد يستدرك وزن البضائع من الآن حتى عام ٢٠٥٠ على أبعد حد. وسيكون للهند مكانة ناشطة فيها. لكن ما مدى ضخامة الصدمة وسرعتها؟

الهند في الاقتصاد العالمي: إسقاطات غولدمان ساتشز

سنوات	هند	صين	فرنسا	اتحاد أوروبي ٤[1]	اليابان	ولايات متحدة
ناتج محلي إجمالي بتكافؤ القوة الشرائية وبمليارات الدولارات الأمريكية في عام ٢٠٠٠						
٢٠٠٥	٣٢٩٩	٧٣٢٣	١٧٠٢	٧٢٩٨	٣٦٨٧	١١٤١٣
٢٠١٠	٤٤٤٠	١٠٣١٩	١٨٥٦	٧٤٥٧	٣٨٢٩	١١٧٤٤
٢٠١٥	٥٩٢٠	١٣٦٦٦	٢٠٢٣	٧٥٩٨	٤٠٤٤	١٢٠٤٩
٢٠٢٠	٧٧٦٩	١٧٤٢٥	٢٢٠٩	٧٧٣٢	٤٣٤٤	١٢٣٥٠
٢٠٢٥	١٠٢٩٥	٢١٧٣٥	٢٣٩٩	٧٨٦٨	٤٦٢٩	١٢٦٥٩
٢٠٣٠	١٣٧٦٤	٢٦٥٢٠	٢٥٩٤	٨٠٠٢	٤٨٣٦	١٢٩٦٣
٢٠٣٥	١٨٥٥٩	٣٢٠١٨	٢٨٠٠	٨١٤٣	٤٨٩٤	١٣٢٦١
٢٠٤٠	٢٤٨١٣	٣٨٦٥٦	٣٠٥٩	٨٢٨٧	٥٠٢٣	١٣٥٥٣
٢٠٤٥	٣٢٥٨٣	٤٥٩١١	٣٣٢١	٨٤٣٣	٥٢٣٢	١٣٨٥١
٢٠٥٠	٤٢٠٢٢	٥٢٨٦٢	٣٦١٣	٨٥٨٠	٥٥٤٣	١٤١٤٢
ناتج محلي إجمالي كلي بمليارات الدولارات الأمريكية الجارية						
٢٠٠٥	٦٠٤	١٧٢٤	١٤٨٩	٦٤٢٤	٤٤٢٧	١١٦٩٧
٢٠١٠	٩٢٩	٢٩٩٨	١٦٢٢	٧٠٤٧	٤٦٠١	١٣٢٧١
٢٠١٥	١٤١١	٤٧٥٤	١٧٦٧	٧٦٨٩	٤٨٥٨	١٤٧٨٦
٢٠٢٠	٢١٠٤	٧٠٧٠	١٩٣٠	٨٢٩٢	٥٢٢١	١٦٤١٥
٢٠٢٥	٣١٧٤	١٠٢١٣	٢٠٩٥	٨٧٨٠	٥٥٦٧	١٨٣٤٠
٢٠٣٠	٤٩٣٥	١٤٣١٢	٢٢٦٧	٩٢٨٤	٥٨١٠	٢٠٨٣٣
٢٠٣٥	٧٨٥٤	١٩٦٠٥	٢٤٤٥	٩٩٥٧	٥٨٨٢	٢٣٨٢٨
٢٠٤٠	١٢٣٦٧	٢٦٤٣٩	٢٦٦٨	١٠٨٠٤	٦٠٣٩	٢٧٢٢٩
٢٠٤٥	١٨٨٤٧	٣٤٧٩٩	٢٨٩٨	١١٦٨٧	٦٢٩٧	٣٠٩٥٦
٢٠٥٠	٢٧٨٠٣	٤٤٤٥٣	٣١٤٨	١٢٥٩٤	٦٦٧٣	٣٥١٦٥

ناتج محلي إجمالي فردي بمليارات الدولارات الأمريكية الجارية						
٢٠٠٥	٥٥٩	١٣٢٤	٢٤٥٤٧	٢٤٥٥٥	٣٤٧٤٤	٣٩٥٥٢
٢٠١٠	٨٠٤	٢٢٣٣	٢٦٣١٤	٢٦٧٦٣	٣٦١٧٢	٤٢٩٢٦
٢٠١٥	١١٤٩	٣٤٢٨	٢٨٣٣٨	٢٩١٠٥	٣٨٦٢٦	٤٥٨٣٥
٢٠٢٠	١٦٢٢	٤٩٦٥	٣٠٧٢٣	٣١٣٧٢	٤٢٣٥٩	٤٨٨٤٩
٢٠٢٥	٢٣٣١	٧٠٥١	٣٣٢٠٣	٣٣٢٨٥	٤٦٣٩١	٥٢٤٥٠
٢٠٣٠	٣٤٧٣	٩٨٠٩	٣٥٨٧٦	٣٥٣٧٧	٤٩٩٤٤	٥٧٢٦٣
٢٠٣٥	٥٣٢٧	١٣٤٣٤	٣٨٧٧٩	٣٨٢٦٦	٥٢٣١٣	٦٣٠١٧
٢٠٤٠	٨١٢٤	١٨٢٠٩	٤٢٦٠١	٤٢٠١٥	٥٥٧٢١	٦٩٤٣١
٢٠٤٥	١٢٠٤٦	٢٤١٩٢	٤٦٧٩٥	٤٦١٣٦	٦٠٤٥٤	٧٦٢٢٨
٢٠٥٠	١٧٣٦٦	٣١٣٥٧	٥١٥٩٤	٥٠٥٨٣	٦٦٨٠٥	٨٣٧١٠

١ - الاتحاد الأوروبي٤: ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، المملكة المتحدة.

المصدر: Goldman Sachs (2004)

في مستوى الخدمات في المنشآت فقط، أشار تقرير حديث لماكينزي [٢٠٠٥] إلى أن ١٠% من وظائف الخدمات في البلدان المتقدمة صناعياً قد أصبحت قابلة تقانياً لأن تصبح عالمية offshorisable، أي تعدل ٤١ مليون وظيفة. غير أن في أفق ٢٠٠٨، ستخفض مجموعة من العوامل الاقتصادية أو التدريب الطلب العالمي على العمل بالباطن بالنسبة للخدمات إلى ٤ر١ مليون فرصة عمل مقابل ٣ر١ مليون فرصة عمل في عام ٢٠٠٣، أي ما يساوي ١% تقريباً من وظائف الخدمات الحالية في البلدان المتقدمة. أما بالنسبة للعرض، فسوف يبلغ مخزون الشباب المهنيين المجازين في البلدان ضعيفة الأجور ٣٣ مليوناً نظرياً، لكن ٩ر٣ مليون فقط يحققون شرطيّ اللغة والخبرة المطلوبة (سبع سنوات من الخبرة)، منهم ٢٥% في الهند مقابل ١٠% فقط في الصين أو ٥٠% في هنغاريا لكن من كتلة أقل عدداً بكثير. وبشكل مخالف، إن مخزون الشباب

المهني في كبرى البلدان المتقدمة الثمانية الذي تقره الدراسات يبلغ ١٥ مليوناً منهم ٨ر٨ مليون جاهزين من أجل هذا النوع من العمل بالباطن من قبل الشركات المعولمة. ومع الأخذ بالحسبان فارق متوسط أجر ساعة العمل من ١ إلى ١٠ في الولايات المتحدة مثلاً، فسيكون هناك توتر بارتفاع في البلدان منخفضة الكلفة. وهذا ما تلحظه الهند لكن ليس بدون قلق (+٣٠% سنوياً في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥).

غير أن عرض الشباب المهرة لا يتزايد إلا بنسبة ١% سنوياً في البلدان الصناعية مقابل ٥% سنوياً في البلدان الأخرى. فالهند على وجه الخصوص تتبع إستراتيجية هجومية في صعيد التأهيل العالي. ففي عام ٢٠١٥، سوف يكون لديها ما بين ١٥ - ١٨ مليون طالب، وستنتج عندئذ ٤ر١ مليون مهندس سنوياً مقابل ٣٥٠ ألفاً حالياً، أو ٥٠ ألف طالب دكتوراة (Ph D) مقابل ١٩ ألف في عام ٢٠٠٥. يترجم الاستدراك الحالي للأجور بخاصة بقيام القطاع الخاص بعرض تأهيل وتدريب يتجاوز من الآن فصاعداً نصف عرض القطاع العام بأكمله في صعيد التعليم العالي، بفضل مشاريع انغراس كبرى المدارس العالمية في الهند التي ترى فيها سوقاً مجزياً. بالطبع ليست الهند البلد الوحيد في هذه الحالة، فقد عرفت الصين بشكل مناقض انخفاض أجور الشباب من حملة الشهادات العليا بمعدل ٢٥% - ٣٠% في عام ٢٠٠٤ على اثر نهضة لا سابق لها في عددهم. لكن الهند، وفقاً لماكينزي، تنتج منذ الآن ٥ ملايين من حملة الشهادات العليا سنوياً وبمستوى كلفة أجرية الأكثر إغراءاً (بعد الفيليبين) أيضاً في عام ٢٠٠٨، ومنظورات سكانية بالنسبة للشريحة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة مناسبة بشكل خاص. ومع كسب رهان المجهود التعليمي في الهند كما في الصين، يبدو بالنتيجة أن تدويل الخدمات قد يأخذ في السنوات القادمة أبعاداً على النسق الصيني، معيداً هذه المرة بشكل أسرع قناة القيمة المضافة إلى البحث والتطوير. والواقع، وبشكل مناقض، هنا تكمن أهم المقتصدات النسبية في الكلفة، وكذلك شروط الكمية الحرجة بمفاهيم السوق الداخلي وتجمعات الباحثين المشتركة. كما أن اختلاف الهند عن

الصين، يراه أيضاً التقرير الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٥، كقطب عالمي جديد محتمل في صعيد البحث والتطوير، في امتلاك المنشآت الهندية نفسها خبرة طويلة في هذه النشاطات وفي مسار اقتصاد السوق. وهي مصممة، انطلاقاً من هذا الواقع، على زيادة عرضها الخاص بما في ذلك باتجاه المهن الحرة في العالم كله التي لا يغطيها ماكينزي. أخيراً، تقوم الهند بعولمة نفسها مع ٥٣٥ منغرس في الصين نفسها حالياً حيث ترى مركزها الثاني لل sourcing في العالم في السنوات المقبلة، فضلاً عن منظور سوق داخلي يُقدر بمبلغ ٢٥ مليار دولار أمريكي حالياً وبمعدل نمو ٣٠% سنوياً.

ب – تأثير على خارطة الطاقة العالمية:

في عام ٢٠٠٤، اكتشف العالم تأثير الصين على سوق النفط العالمي التي لا تمثل بدون شك سوى ٨% من الاستهلاك العالمي، و٤٠% من الطلب الهامشي. لكن حالة الهند لا تزال غير معروفة بشكل جيد. فمع أقل من نصف كميات استهلاك الصين، تعد الهند من الآن فصاعداً سادس مستهلك عالمي للنفط، والثالث في التغيرات الهامشية بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ففي العقد الأخير ارتفع استهلاكها من النفط بمعدل يزيد قليلاً عن ٦% سنوياً، مقابل + ٥ر١% في الاستهلاك العالمي.

إن تطور الصناعات البتروكيماوية الهندية السريع، مع أكبر مصفاة قيد البناء في العالم (٢٠ مليون طن)، يجعل من الهند تدريجياً واحداً من الفاعلين الكبار في هذا القطاع كما يشير إلى ذلك تضاعف مقتنياتها في أفريقيا، ولاسيما في الاتحاد السوفيتي السابق، كما في المشاريع الإستراتيجية للجر من إيران وآسية الوسطى أو ميانمار، وعلى حساب سلام استراتيجي مع باكستان. والواقع تستورد الهند ٧٥% من نفطها، ويتراجع إنتاجها المحلي من الآن فصاعداً بعد أن بلغ قمة ٥ر٢٣ مليون طن في عام ٢٠٠٠. في حين قُدرت حاجاتها الكلية من النفط بمقدار

١٥٠ مليون طن في عام ٢٠٠٨، وخاصة ٢٢٤ مليون طن في عام ٢٠٢٠، وما يقرب من ٥٠٠ مليون طن في عام ٢٠٤٧ وفقاً لتقرير الهند الخضراء TERI (متوسط المروحتين العالية والمنخفضة).

في السنوات القادمة، ستصبح الطاقة بالنسبة للهند السبب الرئيس في تأخير سيرورة نموها، وقد يكون لأثر كتلتها تأثير كامل على المشهد الجيوسياسي والجيواقتصادي بأكمله. ورغم أنها قد سبق أن أصبحت المستهلك السادس العالمي للطاقة، فإن الاستهلاك الفردي لا يزال إلى حد بعيد جداً واحداً من الاستهلاك الأكثر انخفاضاً في العالم مع ما يعدل ٥٣١ كغ من النفط (٢٠٠١) مقابل ٨٩٦ كغ في الصين، ٤٠١٧ كغ في ألمانيا، و٨٠٨٠ كغ في الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى إن أمكن تحسين كثافتها الطاقية بشكل مهم، وهي وبشكل مناقض إحدى الأقل نجاعة في العالم، فإن الطلب على الطاقة في الهند سوف يرتفع من ٤٥٥ مليار طن حتى ٧٢٢ مليار طن معادل من النفط من الآن حتى ٢٠١٢، التاريخ الذي تريد السلطات الهندية أن ترى التيار الكهربائي فيه قد وصل إلى جميع المنازل الهندية. ويمثل تحقيق هذا الهدف لوحده ارتفاعاً في توليد الكهرباء يعادل ١٠٠ مليار كيلوات في ثماني سنوات، ويجب أن يتضاعف كلياً ثلاث مرات من الآن حتى عام ٢٠٢٠، لأن ٢٠% فقط من الأسر الهندية تستقبل التيار الكهربائي حالياً بشكل طبيعي. لكن باستهلاك فردي متوسط مقداره ٣٦٥ كيلو وات ساعي فقط في السنة في عام ٢٠٠١، مقابل ٨٣٥١ في فرنسا مثلاً، أو ٣٦٠٠ في بولونيا، لكن كيف ستحقق الهند هذا الهدف؟ إن الخطة العاشرة التي أقرت نموذجاً يرتكز على ثلثين من المصادر الحرارية قاد إلى تقدير مضاعفة استهلاك الفحم من ٥٣٨ أو ٦٨٨ مليون طن من النفط حسب السيناريو المفضل (نمو ضعيف النجاعة للطاقة) أو قاعدي، حتى ١٩٥ - ٢٢٥ مليون طن من النفط، وأخيراً، ٦٠ - ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز، أي مضاعفة الاستهلاك ثلاث مرات في هاتين الحالتين الأخيرتين.

مع الأخذ بالحسبان التطور المحتمل لأسعار المحروقات وصادرات التلوث المتناغمة بصعوبة مع اهتمامات المجتمع الدولي(•)، يبدو أن الهند تواجه اختيارات

(•) **الهند وبرتوكول كيوتو، موقف غامض.**

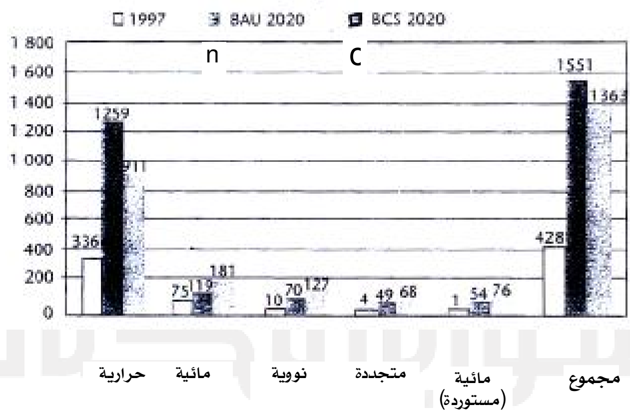
سادس بلد باعث للغاز الدافئ، والبلد الثاني بإيقاع نمو انبعاثا ته بعد الصين، سيصل وزن الهند، وفقاً للخبراء، إلى ما يزيد عن ١٠% من الانبعاثات العالمية في عام ٢٠٢٠ . ولكنها تجازف أيضاً بأن تكون إحدى ضحاياه الرئيسين بسبب مشكلات الجفاف القاسية وسوء توزيع الأمطار في الزمان والمكان. يجب أن يدفع هذا التلازم الهند لأن تكون إحدى البلدان الأكثر نشاطاً في مكافحة الانحباس الحراري ولاسيما في إطار بروتوكول كيوتو الموقع في عام ١٩٩٧. هذا هو الحال رغم الكثير من الغموض. لقد وقعت الهند على هذا البرتوكول لكن دون تعهدات بخفض انبعاثاتها وبالتمسك بما يسمى ميكنيزمات "المرونة" التي تسمح للبلدان النامية بالدخول في تعاونيات مع منشآت أجنبية لتقاسم منافع انخفاضات ثاني أوكسيد الكربون التي تسمح بها مقارنة مع سيناريو بدون هذه التعاونيات.

الخلاف الأساسي، كما في معظم المفاوضات الدولية يدور حول مسائل تتعلق بالإنصاف والعدالة وخطر إعاقة نموها. ترغب الهند أولاً بأن تتفق الدول الغنية على الاعتراف بمسؤولياتها التاريخية في التمركز المناخي الحالي للغاز الباعث للحرارة. فالانبعاثات الفردية مثلاً أكثر ٢٠ مرة أهمية في الولايات المتحدة الأمريكية منها في الهند (٦ طن من ثاني أوكسيد الكربون سنوياً للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ٣ر٠ طن في الهند و٣ر٢ طن في أوروبا). هكذا يقر مبدأ عادل محض حصص الانبعاثات اللازمة لقلب الاتجاه وفقاً لنسبة عدد السكان مثلاً. بالمقابل، إن المبادئ التي تدافع عنها الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، غير الموقعة على بروتوكول كيوتو، هي حق نص الميزات المكتسبة (grandfathering)، ومبدأ النجاعة الاقتصادية اللذان لا يجب ربطهما بضرورة خفض الانبعاثات. بالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، تلتقي الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وافقت على اللحاق بها في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ في مبادرة فانسيان التي تضم ستة بلدان منها الصين واليابان أو أيضاً اوستراليا. تقوم الفكرة على التأكيد على الحلول التقانية سهلة المنال بالنسبة للبلدان النامية. عملياً، لعبت الهند على جميع الحبال، وتبدو بخاصة كإحدى الدول الأكثر نشاطاً في التنفيذ المشترك لاتفاق كيوتو على أساس صيغة ميكانيزمات التطور الذاتي (Mecanismes de développement proper). في عام ٢٠٠٥، سبق أن قُدم ما يقرب من ١٠٠ مشروع إلى السلطة القومية المكلفة بالتصديق على هذه الشراكات. ومن المسلم به أن على المجتمع الدولي أن يجد في المدى المتوسط حلول تسوية تسمح للهند (كما للصين)بالسيطرة على انبعاثاتها المستقبلية بدون تعريض استدراكها الاقتصادي للخطر.

مؤلمة. إن حصة الطاقة الكهرمائية، البالغة ١٧% في عام ١٩٩٧ و٧٥ Twh، والمتوقع زيادتها حتى ١٩% في عام ٢٠٢٠، لكن على حساب واردات متزايدة من البلدان المجاورة (بوتان أو نيبال) يجعلها محدودة لأسباب جيواستراتيجية وجغرافية (تمركز على مصادر في سلسلة جبال هيمالايا). بقي بديلان: الأول وارد في تقرير الخطة يؤكد على الطاقات المتجددة التي تقدم مكاسب ضخمة اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية. خامس منتج عالمي للطاقة الهوائية، تقدم الطاقة الشمسية وla biomasse أيضاً طاقات مهمة في الهند، بالإضافة إلى أنها تنشئ وظائف في المناطق الزراعية، لكن هذه الطاقات نادراً ما مثلت أكثر من ٥% إلى ١٠% من قدرة التوليد في عام ٢٠٢٠، إلا إذا حدث تقدماً تقانياً واقتصادياً قاهراً في العالم. عندئذ يبقى البديل النووي الذي قفز النقاش حوله من جديد إلى الواجهة في عام ٢٠٠٥، بمناسبة عودة الدفء السريع إلى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

سيناريوهات إنتاج الطاقة في أفق ٢٠٢٠

١٩٧٧ o n سيناريو مرجعي ٢٠٢ œ سيناريو نجاعة طاقية



BCS: سيناريو نجاعة طاقية BAU: سيناريو مرجعي

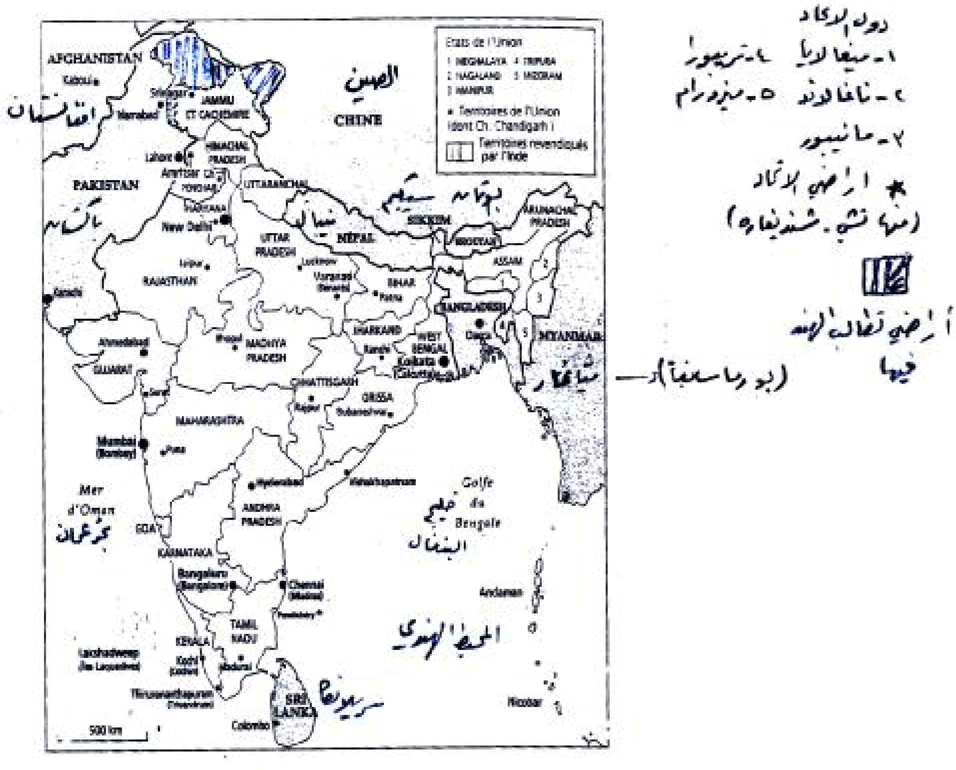
المصدر: لجنة الخطة، الخطة العاشرة: على الموقع الإلكتروني المذكور.

حافظت الهند باستمرار على البحث النووي عالي المستوى، لكن مع غموض بين الصعيد العسكري والجانب المدني ما أدى بخاصة إلى فرض عقوبات دولية عليها من قبل مجموعة الدول الموقعة على معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية بعد تفجير بوخاران ٢ في عام ١٩٩٨. منعزلة، ترمي الهند مع ذلك إلى تحقيق طموحها في زيادة قدرتها على الإنتاج المدني من ٣ر٣ غيغاوات إلى ٢٠ غيغاوات من الآن حتى ٢٠٢٠، أي حصة من النووي ترتفع من ٥ر٢% حتى ٦% من الكهرباء المنتجة بوساطة ١٥ مفاعل نووي قائماً و٩ مفاعلات قيد الإنشاء. لكن بغياب الاستقلال في اليورانيوم، والصعوبات التقانية لعرق النوريوم الذي تمتلك الهند منه ربع الاحتياطيات العالمية، وخاصة الكلفة بسيطة الاقتصاد لمخزن متنافر تقود إلى الاحتفاظ بالنووي كاحتمال لا يزال هامشياً بما فيه الكفاية في غياب التعاون الدولي: لكن من الممكن أن يؤدي تضافر الحقائق الاقتصادية، والضغط المتنامي لحل الضغط الخاص بالطاقة ، وأخيراً واقعية جيوسياسية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (التي تملك في هذا المجال تفوقاً تقانياً مؤكداً) إلى منح النووي من جديد مكانة أكبر في سيناريو المدى المتوسط يسهم مع الصين في منحه ثانية مصداقية دولية فقدها إبان عقد التسعينيات. غير أن من المحتمل بما فيه الكفاية أن يحظر وزن المجتمع المدني السياسي المهم والمنظمات غير الحكومية البيئية كل حل متطرف ويجعل من الهند إحدى الأراضي المختارة للطاقات البديلة المتجددة في العقود القادمة.

الخـــاتمة

إن صعود الهند كاقتصاد دينامي في مرحلة الاستدراك يأخذ بالتدريج محل صورتها التقليدية للفقر الشعبي. ظاهرياً، تتوافر الشروط اللازمة لكي تحافظ الهند في العقود القادمة على مسار نموها السريع وتحظى بمكان إلى جانب الصين كواحد من كبار اللاعبين السياسيين والاقتصاديين الجدد في العالم. في فعلها هذا، تواجه الهند أيضاً تحديات واسعة عليها مجابهتها كما تشير إلى ذلك لعبة السيناريوهات المنظورة الجاهزة: الحكم الرشيد، لا سيما في مستوى الدول التي سيصبح عدد سكانها غداً بقدر عدد سكان الاتحاد الأوروبي ببلدانه الخمسة عشر؛ تحسين ناجع في البنى التحتية لا سيما في مستوى النقل والطاقة، والدعم الاجتماعي والبيئي، ولا سيما القضاء على الفقر الجماهيري، والنهوض السريع بمستوى التعليم في الأرياف، أو، أخيراً، السيطرة على انفجار العواصم الكبيرة ومشكلاتها الكبرى المأزومة من الآن في المياه والسكن. في الأحوال الراهنة، ومع الأخذ بالحسبان نظاماً ديمقراطياً يعاني من مساوئ لكن يحافظ على ورقة رابحة أساسية وهي الضغط على أصحاب القرار، فلا شيء يشير إلى أن الهند سوف تفشل في "تحولها العظيم".

خارطة الهند اليوم



معطيات رئيسة هند - صين في عام ٢٠٠٣[١]

	وحدات	هند	صين[٢]
سكان ودخل قومي			
سكان	ملايين	١٠٦٤	١٢٨٨
كثافة	نسمة/كم٢	٣٥٨	١٣٨
الحضريون	% من المجموع	٢٨	٣٢
معدل الولادة	بالألف	١٦	٨
معدل الحياة	بالسنوات	٦٣	٧٠
ن م ا فردي ٣	بمليارات الدولارات الأمريكية	٦٠١	١٤١٧
ن. م. ج (ت ق ش ٤)	دولار أمريكي/نسمة	٥٤٠	١١٠٠
ن.م.ج فردي(ت ق.ش)	مليارات الدولارات الأمريكية	٣٠٦٢	٦٤١٠
ن م ج فردي(ت ق ش)	دولارات أمريكية/ نسمة	٢٨٨٠	٤٩٨٠
حصة من الناتج المحلي الإجمالي%			
زراعة	%	٢٥	١٥
صناعة	%	٢٧	٥١
خدمات	%	٤٨	٣٤
نمو ن م ج متوسط خلال ٥ سنوات	%	٥ر٥	٦ر٧
نسبة نمو ن م ج منتظرة في ٢٠٠٥	%	٦ر٧	٥ر٩
نسبة الادخار القومي	% من ن م ج	٨ر٢٤	٩ر٤٧
بنية تحتية			
إنتاج كهرباء	مليارات Kwh	٥٢٧	١٣٤٧
استهلاك كهرباء فردي	بألوف الكيلومترات	٣٧٩	٧٥٨
قدرة المرافئ	ملايين الأطنان	٢٨٧	١٤٢٦
خطوط سكك حديدية	آلاف كم	٧ر٦٣	٥ر٦٧
هاتف، خطوط ثابتة	لكل ألف نسمة	٤٣	٤٥
هواتف نقالة	لكل ألف نسمة	١٣	١٦١

نفقات على البحث والتطوير	% من ن م ج	٦ر٠	١ر٠
سيارات بمحركات	لكل ألف نسمة	٧	٨
رائيات	لكل ألف نسمة	٧٨	٢٩٣
حكومة			
عجز ضريبي/ن م ج ٢٠٠٢ (١)	%	٧ر٩	٤ر١٠
مجموع الدين العام/ن م ج ٢٠٠٢	%	٩٥	٧ر١٣٨
انفتاح خارجي			
صادرات (بما فيها لوجستية)	بمليارات الدولارات الأمريكية	٦١	٢٦٦
واردات	" "	٦٠	٦ر٢٤٣
رصيد الميزان الجاري/ن م ج	%	٦ر٠	٩ر٢
احتياطيات الصرف نهاية ٢٠٠٥ ب	بمليارات الدولارات الأمريكية	١٥٠	٨ر٨٣٠
استثمارات أجنبية مباشرة ٢٠٠٢	" "	٤ر٣	٨ر٤٦
مدخلات ادخار لغير المقيمين ٢٠٠١	" "	١٠	٢ر١
دين خارجي/ن م ج ٢٠٠٥	%	١٤	١٢
أسواق مالية			
التقويم السوقي آب/أغسطس ٢٠٠٥	بمليارات الدولارات الأمريكية	٤٩٠	٤١٠
منشآت مدرجة		٥٨٦٣	١٢٠٠
اجتماعي			
نسبة التعليم (راشدين)	%	٥٧	٨٤
نفقات التعليم/ن م ج	%	٢ر٣	٣ر٢
أطباء	لكل ألف نسمة	٥ر٠	٢ر١
عدد حملة الشهادات سنوياً	ملايين	١,٢	٥ر١
عدد مستخدمي الشابك	"	٧	٨ر٤٥
نفقات صحية / م ن ج	%	٢ر٥	٥ر٤

١ - ماعدا إذا ما أشير إلى ذلك بشكل مخالف. ٢ - باستثناء هونغ كونغ.

٣ - ن م ج = ناتج محلي إجمالي . ٤ - ت ق ش = تعادل قوة شرائية.

المصدر: Banque Mondiale (2005) et CLSA (2004) .

من وجهة نظر ما تبقى من العالم، يعلن صعود الهند إلى جانب الصين عن تغيرات عظمى محفوفة بالمخاطر، ولكن أيضا بالفرص التي من الأفضل محاولة استباقها من الآن لتعلم كيفية ضبطها: تغير نطاق العولمة لاسيما في صعيد الخدمات التي تشكل الهند رائداً فيها بلا منازع في حين أن الثورات التقانية الجديدة قد تسمح لتجارة الخدمات باستدراك ثم تجاوز تجارة البضائع؛ تحديات عظيمة بصدد قدرة المعمورة البيئية على التحمل كما أشارت إلى ذلك بخاصة معركة الذهب الأسود الحالية، والنهضة النووية أو أيضاً صعوبات إشراك هذه القوى الجديدة في بروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي؛ وأخيراً تحديات جيوسياسية مرتبطة بهذه التبدلات الاقتصادية وبدء لعبة تحالفات جديدة حول الهند، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يبدو أنها خطت الخطوات الأولى في عام ٢٠٠٤، لكن لا تريد أوروبا أن تكون غائبة عنها.

ملحق رقم ١

الأحداث السياسية والاقتصادية الرئيسة في الهند

١٤٨٩ - ١٥١٧ اسكندر لودي، أفغاني سلطان دلهي.

١٥١٠ احتلال البرتغاليين لمدينة غوا.

١٥٥٦ - ١٦٠٥ عهد أكبر، أول إمبراطور مغولي عظيم.

١٦٠٠ تأسيس شركة الهند الشرقية في لندن.

١٦٢٨ - ١٦٥٨ عهد الإمبراطور المغولي الليبرالي شاه جيهان (تاج محل).

١٦٥٨ - ١٧٠٧ عهد ولده المتقشف والسلفي أورانكزيب، آخر إمبراطور مغولي عظيم.

١٦٦٤ كولبير يؤسس شركة الهند الشرقية الفرنسية.

١٨١٨ قيام شركة الهند الشرقية الانجليزية بضم أراضي البيشاوا، وفرض الهيمنة البريطانية على الهند.

١٨٥٧ ثورة السباهية. وتأسيس الجامعات الأول.

١٨٥٨ إلغاء شركة الهند الشرقية: تبعية الهند للتاج البريطاني، وإعلان الملكة فكتوريا ملكة الهند.

١٩٤٧ استقلال الهند وباكستان.

١٩٤٨ اغتيال غاندي ووفاة جناح. ضم الهند لكشمير وحيدر آباد. أول نزاع هندي باكستاني حول كشمير.

١٩٥٠ تأسيس لجنة التخطيط برئاسة جواهر لال نهرو.

١٩٥١ بداية الخطة الخمسية الأولى. بداية الانتخابات العامة الأولى.

١٩٥٦ الخطة الخمسية الثانية، منعطف الاشتراكية المخططة.

١٩٦٢ النزاع الحدودي مع الصين.

١٩٦٤ وفاة نهرو. وخلافة لال باهادور شاستري له. انقسام الحزب الشيوعي الهندي.

١٩٦٥ الحرب الثانية مع باكستان. خط وقف إطلاق النار على كشمير.

١٩٦٦ أنديرا غاندي، ابنة نهرو، رئيسة وزراء الهند. أزمة اقتصادية خطيرة: جفاف وخفض قيمة الروبية بمعدل ٣٦%.

١٩٦٩ تأميم المصارف التجارية الهندية.

١٩٧٠ قانون ممارسة الاحتكار التجاري والحصرية، رقابة حازمة على المنشآت الخاصة.

١٩٧١ الحرب الثالثة مع باكستان، استقلال بنغلادش (القسم الشرقي من باكستان). الانتخابات العامة الخامسة. إعادة انتخاب أنديرا غاندي.

١٩٧٣ قانون تنظيم الصرف الأجنبي، رقابة شديدة على تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

١٩٧٥ - ١٩٧٧ إعلان أنديرا غاندي حالة الطوارئ، والراديكالية السياسية والاقتصادية.

١٩٧٧ نهاية حالة الطوارئ. موراجي (حزب جاناتا) يصبح رئيساً للوزراء.

١٩٨٠ عودة حزب المؤتمر إلى السلطة وتبني أنديرا غاندي التدريجية لسياسة اقتصادية براغماتية محابية لرجال الأعمال.

١٩٨٤ اغتيال أنديرا غاندي، وتولي ابنها راجيف منصب رئاسة مجلس الوزراء وتأكيد لبرالية الاقتصاد.

١٩٨٩ - ١٩٩١ وصول تحالف مستقر بدون حزب المؤتمر إلى السلطة.

١٩٩١ - ١٩٩٦ اغتيال راجيف غاندي أثناء الحملة الانتخابية الثانية. وعودة حزب المؤتمر إلى السلطة. أزمة ميزان المدفوعات الخطيرة شجعت على تطبيق الجيل الأول من الإصلاحات بدفع من وزير المالية مانموهان سينغ.

١٩٩٧ - ١٩٩٨ محاولة عدة تحالفات استلام السلطة، منها محاولة الحزب الوطني (حزب بهاراتيا جاناتا) الذي أحرز تقدماً سريعاً في الهند.

١٩٩٨ ثاني تفجير نووي في بوخران، بعد تفجير عام ١٩٧٤. عقوبات دولية قاسية بحق الهند وباكستان في أوج الأزمة الاقتصادية الآسيوية.

١٩٩٩ - ٢٠٠٤ تحالف إن. دي. أ. (تحالف ديمقراطي وطني) يقوده الحزب الوطني حزب بهاراتيا جاناتا يربح الانتخابات العامة الثالث عشرة. متابعة بطيئة للإصلاحات الليبرالية وتوترات وطنية داخلية وخارجية (٢٠٠٢، فتنة كجرات ضد المسلمين).

٢٠٠٤ تحالف أو. ب. أ. بقيادة حزب المؤتمر ودعم اليسار الشيوعي، يعود إلى السلطة تحت شعار الهند التي لا تبرق بالنسبة للجميع. تنفيذ الجيل الثاني من الإصلاحات الليبرالية وبرامج اجتماعية موازية.

ملحق رقم ٢

الطوائف والاقتصاد الهندي

بالمعنى العام تعرف الطائفة وفقاً لثلاثة مبادئ تميزها عن مفاهيم الطبقات الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية المهنية وهي الزواج اللحمي، أي انغلاق الطائفة بالزواج، والتخصص المهني، وأخيراً التسلسل الهرمي الصارم.

أدخل البرتغاليون هذا المصطلح في القرن الخامس عشر للتعريف بمجتمع هندي صارم التسلسل الهرمي وفقاً لمبادئ الطهارة (chasta) المستمدة من قوانين مانو البالغة من العمر ٢٠٠٠ عاماً. وقد انتشر استخدام هذا المصطلح خارج الهند لتعريف كل مجموعة اجتماعية تنطبق عليها المبادئ الثلاثة سالفة الذكر ("طائفة des enarques"). لكنه أدخل الكثير من عدم فهم الهند الحديثة، فغالباً ما خُلط بينه وبين النماذج النظرية المحضة مثل نموذج لوي دومون الذي يستند مفهومه الشهير Homo hierarchicus (١٩٦٧ - ١٩٧٩) أساساً على تحليل النصوص القديمة بهدف استخلاص مبادئ عالمية للتنظيم الاجتماعي. وهذا ما فعله أيضاً جورج اكيرلوف (١٩٨٤) الذي يرمي كتابه حول الطوائف والأجناس إلى البرهان بكل بساطة على المنطق الاقتصادي المحض لمثل هذه الأنظمة الاجتماعية. ومن وجهة النظر الوصفية، يمكن التذكير بأطروحة الاقتصادي السويسري الشهير المتشائمة غونار ميردال (١٩٦٨)، الذي يرى، على شاكلة مانكور اولسون (١٩٨٠)، أن الطوائف شكلت الملجم الرئيس لإقلاع الهند.

ومع ذلك، فقد أقلعت الهند، ولم تختف الطوائف. بل على العكس من ذلك، لقد تكيفت الطوائف مع الحداثة، لاسيما في المستوى السياسي، ويرى الأفراد هويتهم بشكل واسع على الدوام وفقاً لطائفتهم كما يلاحظ ذلك في سوق الزواج. غير أن في المستوى العملي، لا يمكن اختزال النظام الاجتماعي البراهماني في أربعة varna أو ألوان: براهمان (كهنة)، كشتريا (محاربين)،

فيشيا (تجار)، وأخيراً شودرا (حرفيين)، يضاف إليها من هم خارج الطوائف أو داليتس الذين يمثلون خمس سكان الهند، ونحو٧٠٠ قبيلة، يُقدر عدد أفرادها بما يزيد عن ٨٠ مليون نسمة. وبالأحرى تتكون الهند من فسيفساء من ٤٠٠٠ -٥٠٠٠ جاري أو مجموعة مرجعية، هي نفسها تتقسم إلى غوترا أو عائلة مرجعية سليلة الجد نفسه مع مبدأ زواج لحمي بالنسبة للجاتي jati ومبدأ زواج خارجي بالنسبة للغوتري. تتمايز هذه الطوائف بمجموعة من المتغيرات الانتمائية بدءاً من الديانة (٨٠% هندوس)، حتى اللغة (ما يزيد عن عشرين لغة رسمية)، والإقليم (٢٩ دولة و٦٠٣ محافظة)، أو الأصل الاجتماعي المهني كما يلاحظ ذلك بالنسبة لمجتمعات التجار التي تشكل بنية الرأسمالية الهندية الحديثة (تاتا، بيرلا، باجاج...).

سواء أتعلق الأمر بالأرياف أم بالمدن، يبقى هذا النظام الاجتماعي موضوع صراع طبقي، كما يلاحظ ذلك في المستويين الإداري والسياسي، مع رهانات واقعية جداً مثل التمييز العنصري الايجابي (في المدرسة وفي الوظيفة)، أو الحصول على السلطة التي صنعوا منها "وكالات سياسية لينة منتجة لهويات جديدة". وفي المستوى الفردي، تبقى الطوائف، كعامل لبناء النظام الاجتماعي والاقتصادي، كثيفة الحضور في الأرياف النائية لكن تحاول الذوبان أولاً بأول كلما اقتربت من عالم الحضر، مع غموض متنامي في سوق العمل الحديث. وإن بقيت الحواجز الاجتماعية والثقافية، فإن التنافس يتزايد في الواقع مع تحرير الاقتصاد وحاجته للحركية البنيوية (إقليم أو مهنة). حتى في مجال الأعمال، أخذت مجموعات جديدة مثل بهارتي، أنفوسيس أو ويبرو تهدد الجماعات القديمة الراسخة بممارسة المهن باطراد، بما في ذلك أعضاء الطوائف المجدولة (scheduled casts، تمثل ١٦% من السكان) أو "الطوائف المتخلفة الأخرى "other backward casts (ما يقرب من نصف عدد السكان)التي استغلت الخطاب الرسمي المتعلق بالديمقراطية للاعتراض على سلطة الصفوات المختارة القديمة.

ومع ذلك تبقى الطوائف حقيقة مفارقة في الهند الحديثة: كأداة نضال من أجل تغيير النظام القائم، ولكن أيضاً كإستراتيجية محافظة للدفاع عن الأوضاع المكتسبة، كما يلاحظ ذلك مع العقلنة المتأخرة لانفجار الزيجات المرتبة وتضخم المهور.

ثبت المصادر والمراجع

كتب وتقارير:

- AHLUWALIA I. J.V, (1991), *Productivity and growth in Indian manufacturing,* Oxford University Press, Oxford/ New York.

- AKERLOF G. A.(1984), *The economics of caste and of rate race and other woeful tales,* Oxford University Press / New York.

-BANERJEE A. et PIKETTY T. (2003), "Top Indian Incomes, 1992-2000",\http//www.cepremap.ens.fr/-piketty/Papers/Banjree Piketty 2003 .pdf.

- BANQUE MONDIALE (2005), *World Development Indicators,* Washington D.C., The World Bank Group.

- BHATTACHARYA B.B. et SAKTHIVEL S.(2004), "Regional growth and disparity in India, comparison of pre- and post-reform decades", *Economic and Political Weekly,* 6 mars, Mumbai.

- BERTRAND X. (2003), *La Structure de la consumation en Inde,* fiche de synthèse. Mission économique de New Delhi, DGTPE, Paris.

- BOILLOT J.-J.(1985), "Industrialisation et ouverture de l'Inde: 1950-1985", *Economie prospectif internationale,* no 2, La Documentation Française, Paris.

- (1988), "Régulation et développement, le modèle indien depuis 1947", thèse de doctorat, université Paris-X-Nanterre.

- (en coll. Avec F. Lemoine (1992), "Le financement de l'industrialisation : investissement, épargne, croissance", *in La Chine et l'Inde en transition,* no spécial *Economie prospective international,* no 50, 2e trimestre, La Documentation française, Paris.

- BOILLOT J.-J. et alli(2004), *Analyse comparative des Etats et Territoires indiens;* Ubifrance, Paris, sept. 147.

- BOILLOT J.-J. et MICHELON N.(2004), *Chine, Hong Kong et Taiwan, une nouvelle économie géographique de l'Asie,* La Documentation française, Paris

- BOURGUIGNON F. Et PEREIRA DA SILVA L.(dir.) (2003), *The Impact of Economic Policies on Poverty and Income Distribution: Evaluation Technique and Tools,* Oxford University Press/the World Bank, Washington D.C.

- CHAUVIN S. et LEMOINE F. (2003), "India in the world economy: traditional spécialisations and technology niches", document du travail,

- CLSA (2005), *CHINDIA, the Shape of Things to Come,* Investment strategy , été .

- CNUCED (2004), *Rapport sur les investissements dans le monde,* spécial service, Genève.

- DAS G. (2004), *India Unbound, from Independence to the Global Information Age,* Penguin Books India, New Delhi .

- DATT G. et RAVALLION M. (2002), "Is India's Economic growth leaving the poor behind?", *Journal of Economic Perspectives,* vol. 16, no 3, ete, p.89-108.

- DATT R. et SUNDHARAM K.P.M. (2004), *Indian Economy,* 49e édition, S. CHAND, New Delhi (le manuel de base sur l'économie indien).

- DEBROY B. (dir.) (2004), *Agenda for Improving Governance,* Academic Foundation in association with the Rajiv Gandhi Institute for Contemporary Studies, New Delhi.

- DELEURY G. (1991), *Les Indes florissantes,* Laffont, "Boutiques", Paris.

- (1997), *Ghandi,* Pygmalion, Paris.

- DEWAN-VERMA G. (2002), *Slumming India, a Chronology of Slums and Their Saviours,* Peguin Books of India, New Delhi.

- DORIN B., FLAMANT N., LASCHAIER P. et VAUGIER-CHATTERJEE A. (2000), *Le Patronat en Inde; contours sociologique des acteurs et des pratiques,* CSH, New Delhi.

- DORIN B. et LANDY F. (2002), *Agriculture et alimentation de l'Inde, les vertes années(1947-2001),*JNRA Editions, Paris.

- DUMONT L. (1967), *Homo hierarchicus, essai sur le système des castes,* Gallimard, Paris.

- (1979), *Homo hierarchicus, le système des castes et ses implications,* Gallimard, Paris.

- DUPONT V., TARLO E. et VIDAL D. (dir.) (2002), *Delhi: Urban Space and Human Destinies,* CSH-Manohar, New Delhi.

- DYSON T., CASSEN R. et VISARIA L. (dir.) (2004), Tewenty *First-Century India. Population, Economy, Human Development and the Environment,* Oxford University Press, New Delhi, 414p.

- ETIENNE G. (1998), *Chine-Inde,le match du siècle,* Presses de Sciences Po., Paris.

- FMI (2005), *Perspectives de l'économie* mondiale.

- FRANKEL F. (1978), *india's Political Economy(1947-1977),* Princeton, 600p.

- GAIHA I. et GAIHA N. (2005), "Millennium development goal of halving poverty in Asia and the Pacific: progress, prospects and priorities", *Discussion Paper,* IFAD.

- GOLDMAN Sachs (2003), "Dreaming with BRICs: the path to 2050", *in* Wilson D. et PURUSHOTHAMAN r., *Global Economics Paper,* no 99, 1er octobre.

- GORDON J. et GUPTA P. (2004), "Understanding India's services revolution", *IMF Working Paper,* WP/04/171.

- GUILMOTO P. (2005), chapitre "Population", *in* JAFFRELOT C. (dir.) (2005 a), *L'Inde contemporaine: de 1950 a nos jours,* 2e édition. Fayard, Paris, 742p.

- HEUSE G. (1993), *Ou va l'inde moderne?,* L'Harmattan, Paris.

- HUMBRET P. (1990), *Inde: les années Rajiv Gandhi (1984-1989),* L'Harmattan, Paris, 282p.

- JAFFRELOT C. (dir.) (2005 a), *L'Inde contemporaine ; de 1950 a nos jours*, 2e éditons, Fayard, Paris, 742.

- (2005), *Inde, de la démocratie par la caste, histoire d'une mutation sociopolitique,* Fayard, Paris.

- JALAN B. (2005), *The Future of India, Politics, Economics and Governance,* Viking Penguin, New Delhi.

- KHILNANI S. (2005), *L'idée de l'Inde,* Fayard, Paris.

- LAFONT J.-M. (2005), *Piveron de Morlat, mémoire sur l'Inde(1786).* Texte édité avec une introduction et notes, Les Indes Savantes, Paris.

- MADDISON A. (2003), *L'Economie mondiale, statistiques historiques,* OCDE, Paris.

- MARIA A. (2004), *Remaking India, One country, One destiny,* Response Books, New Delhi.

- MARKOVITS. C. (1994), *Histoire de l'Inde modern : 1480-1950,* Fayard, Paris.

- McKINSEY ANA COMPANY (2005), "The emerging global labor market: part 1, The demand for Offshore talent in services", rapport, juin.

- MYRDAL G., (1986), *Asian Drama, an inquiry into poverty of Nations,* Pantheon, New York.

- MORRIS D.M. (1982), "The growth of large-scale industry to 1947", *in* RAYCHAUDHURI T. et HABIB I., *The Cambridge Economic History of India,* vol. II, Cambridge University Press, Cambridge? New York.

- NASSCOM (2005), *Handbook for ITES-BPO Industry 2005,* New Delhi, juin, http//www.nasscom.org.

- NATIONS-UNIES (2005), *World Populations Prospects, the 2004 Revision,* Department of Economic and Social Affairs, Population Divison, New York.

- OLSON M. (1980), *La Logique de l'action collective,* PUF, Paris.

- PACHAURI R.K. et BATRA R.K. (dir.) (2002), *Green India 2047, Directions, Innovations and Strategies for Harnessing Action for Sustainable Development,* édition mise à jour, TERI, New Delhi.

- PLANNING COMMISSION (2002 a), *Employment Generating Growth,* report of the special group on "Targeting ten million employment opportunities per year", New Delhi.

- (2002 b), *Report of Committee on India Vision 2020,* Government of India, New Delhi.

- PNUD (2004), *Rapport 2004 sur le développement humain,* Genève.

- RAJ K.N. (1984), " Some observations on economic growth in India over the period 1952-1953 to 1982-1983, *Economic and Political Weekly,* 13 octobre.

- RAMESH J. (2005), *Making Sense of Chindia,* India Research Press, New Delhi.

- RAVALLION M. (2004), "Pro-poor growth: a primer", *Working Papers,* Banque Mondiale.

- RIS (2004), *South Asia Development and Cooperation Report 2004.*

- RODRIK D. et SUBRAMANIAN A. (2004 a), "From Hindu growth" to productivity surge: the mystery of the Indian growth transition", *NBER Working Paper 10376.*

- (2004 a), " Why India can grow at 7 percent a year or more: projections and reflections", *IMF Working Paper WP/04/118.*

- RUET J. (2005), "Reformes et modèles de développement en Inde", *Futuribies,* no 310, juillet-aout.

- SADHANA S. (2003), "What is the true level of FDI flows to India?" *Economic and Political Weekly,* 15 février.

- SEN A. (1999), *Développent as freedom,* publié en français sous le titre *un nouveau modèle économique,* Odile Jacob, Paris 2000.

- SEN A. et DREZE j. (2002), *India's Economic Development and Participation,* Oxford University Press, New Delhi.

- VARMA A. (2004), *Being Indian,* Penguin Books India.

- VIRMANI A. (2004 a) "India's economic growth from socialist rate growth to Bharatiya rate of growth", *JCRIER Working Paper,* no 122, New Delhi.

- (2004 b), "Economic performance, power potential and global governance: towards a new international order", *ICRIER Working Paper,* no 150.

- ZINS M.-J. (1992), *Histoire politique de l'Inde indépendante*, PUF, Paris.

Sources statistiques et sites indiens utiles

Informations officielles générales sur l'Inde:
www.gksoft.com/govt/en/in.html.

Informations générales sur le pays: -
www.indiainfoline.com.

Ministère des Finances : -
www.finmin.nic.in.

- Commission du Plan:
www.planningcommission.nic.in.

- Banque centrale, Reserve Bank of India (RBI):
www.rbi.org.in.

- Confederation of India Industry (CII):
www.ciionline.org.

- Missions économiques d'Inde : nombreuses fiches de synthèse disponibles surM
www.missioneco. orge/inde.

Données démographiques et sociales nombreuses sur -
www.censusindia.net.

الفهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الأستاذ الدكتور صباح ممدوح كعدان

- من مواليد دمشق ١٩٤٤ .
- دكتوراة دولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة باريس الأولى - سوربون بانتيون، ١٩٨٥، اختصاص تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر.
- أستاذ تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر في جامعة دمشق، ويهتم بالعلاقات العربية الإفريقية، وتاريخ آسيا الحديث والمعاصر. له عدة أبحاث ودراسات وكتب منها:
 * حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا من ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر، تأليف المؤرخ الفرنسي هنري غريمال، وزارة الثقافة السورية، دمشق (تعريب).
 * تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ١٩٩٨.
 * تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، جامعة دمشق ١٩٩٨.
 * الاقتصاد الصيني، تأليف فرانسواز لوموان، المؤسسة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠ (تعريب).
 * الاقتصاد الياباني، تأليف إيفلين دوريل - فير، المؤسسة العامة السورية للكتاب، دمشق ٢٠١٠ (تعريب).
- أسهم في العديد من الدراسات في الموسوعة العربية.
- شارك في عدة ندوات ومؤتمرات علمية عربية ودولية.

الطبعة الأولى / ٢٠١١

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



بعد الانغلاق أمداً طويلاً على المبادلات العالمية، سرّعت أزمة المدفوعات في عام ١٩٩١ انعطاف الإستراتيجية التنموية الهندية المطروحة خلال عقد الثمانينيات. وأصبحت الهند في الوقت الحاضر تشغل المرتبة العالمية الرابعة بناتجها المحلي الإجمالي، أو الخامسة إذا ما أُخذ بالحسبان الاتحاد الأوروبي... فهل سيُترجم تسريع النمو الاقتصادي الهندي الذي يتجاوز بانتظام معدل ٦٪، ورهان هجومي، من الآن فصاعداً، على عولمة خدمات اقتصاد التقانة الجديدة، تقانة المعلوماتية والاتصالات الحديثة، في تحول الهند إلى قوة اقتصادية عظمى إلى جانب الصين؟ وما هي المكانة وما هو الدور الذي تستعد الهند للقيام به في النطاق الجغرافي اقتصادي العالمي الجديد؟... وأي تحدي تكيف يمثله بالنسبة للقوى الصناعية التاريخية؟

بأسلوب مبسط وشيق، يعرِّفنا البروفسور جان جوزيف بوالو التجربة الهندية ويجيب على هذه الأسئلة...

www.syrbook.gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١١
سعر النسخة ١٢٠ ل.س أو ما يعادلها